تقرير

يونيو 2020

الشتات في غياهب اليأس

تنقل الدارفوريين في زمن الانسحاب الدولي

جيروم توبيانا وكلوتيلد وارين ومحمد صالح مانغار

مسح الأسلحة الصغيرة

تقييم الأمن في شمال أفريقيا

HSBA

الشتات في غياهب اليأس

تنقل الدارفوريين في زمن الانسحاب الدولي

جيروم توبيانا وكلوتيلد وارين ومحمد صالح مانغار

Ministry of Foreign Affairs of the Netherlands

إصدار مشترك عن مشروعي التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان وجنوب السودان وتقييم الأمن في شمال إفريقيا التابعين لبرنامج مسح الأسلحة الصغيرة. يحصل مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان وجنوب السودان على الدعم من وزارة الخارجية الأمريكية، ويحصل مشروع تقييم الأمن في شمال إفريقيا على الدعم من وزارة الخارجية الهولندية.

حقوق التأليف والمساهمون في العمل

تم النشر في سويسرا من قبل برنامج مسح الأسلحة الصغيرة

© Small Arms Survey, Graduate Institute of International and Development Studies, Geneva 2020

تم النشر لأول مرة في يونيو 2020

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إنتاج أو تخزين جزء من هذا الإصدار في أي نظام استرجاع أو نقله بأي شكل أو بأي وسيلة دون الإذن الخطي المسبق من برنامج مسح الأسلحة الصغيرة، أو حسبما هو مسموح صراحة بموجب القانون أو بموجب البنود المتفق عليها مع منظمة حقوق التصوير والتأليف. ويجب إرسال الاستفسارات المتعلقة بالإنتاج خارج نطاق ما ورد أعلاه إلى مدير المنشورات في برنامج مسح الأسلحة الصغيرة على العنوان التالي:

Small Arms Survey
Graduate Institute of International and Development Studies
Maison de la Paix, CheminEugène-Rigot 2E, 1202 Geneva, Switzerland

منسق مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان وجنوب السودان: كريستوفر كارلسون
منسق مشروع تقييم الأمن في شمال إفريقيا: علاء الترتير
التدقيق والتحرير اللغوي: مات جونسون وريبيكا برادشو
منسقو الإنتاج: ألسينادرا ألين وأوليفيا دينونفيل
مدقق الحقائق: ميرا فاي
محرر النسخة الإنجليزية: أليكس بوتر
المدقق اللغوي: ستيفاني هويستن
الترجمة إلى العربية: محمد صالح عياد
رسم الخرائط: جيليان لوف، MAPgrafix
التصميم: ريك جونز
الطباعة: Gonnet، فرنسا
الرقم المعياري الدولي: 978-2-940548-92-7

صورة الغلاف:
مهاجرون دارفوريون وغيرهم من المهاجرين في مركز احتجاز في ليبيا، 2019
المصدر: جيروم توبيانا

مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان وجنوب السودان

مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) في السودان وجنوب السودان هو مشروع بحثي يمتد لعدة سنوات يديره برنامج مسح الأسلحة الصغيرة. وقد تم تطوير هذا المشروع بالتعاون مع الحكومة الكندية وبعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بالإضافة إلى مجموعة واسعة من الشركاء الدوليين والسودانيين.

ويقوم هذا المشروع من خلال إصدار ونشر أبحاث موضوعية بدعم مبادرات الحد من العنف ويشمل برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والخطط التحفيزية لجمع الأسلحة المدنية وإصلاح القطاع الأمني والتدخلات الموجهة للسيطرة على التسلح في أنحاء السودان وجنوب السودان. ويقدم مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) أيضاً إرشادات بخصوص السياسات المتبعة لمواجهة حالة انعدام الأمن.

وتتوفر جميع المنشورات باللغتين الإنجليزية والعربية على الموقع الإلكتروني التالي:
www.smallarmssurveysudan.org

يتلقى مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان وجنوب السودان دعمًا ماليًا مباشرًا من وزارة الخارجية الأميركية. وقد تلقى أيضًا في السابق دعمًا من صندوق السلام والأمن العالمي الذي تديره وزارة الخارجية والتجارة الدولية في كندا ووزارة الشؤون الخارجية الدنماركية ووزارة الشؤون الخارجية الهولندية ووزارة الشؤون الخارجية النرويجية والتجمع العالمي لمنع نشوب الصراعات التابع للحكومة البريطانية. إضافة إلى فريق إزالة الألغام الدنماركي وصندوق المنح الوطنية من أجل الديمقراطية ومعهد السلام الأمريكي. ويتلقى برنامج مسح الأسلحة الصغيرة دعما إضافيا من سويسرا، والذي لولاه لما تم تنفيذ مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري على نحو فعال.

لمزيد من المعلومات أو لتقديم الملاحظات، الرجاء الاتصال مع:
كريستوفر كارلسون، منسق مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان وجنوب السودان
مسح الأسلحة الصغيرة
المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية

Small Arms Survey, Maison de la Paix
Chemin Eugène-Rigot 2E, 1202 Geneva, Switzerland
t +41 22 908 5777
f +41 22 732 2738
e khristopher.carlson@smallarmssurvey.org

نبذة عن مشروع تقييم الأمن في شمال أفريقيا

يتبع مشروع تقييم الأمن في شمال إفريقيا لبرنامج مسح الأسلحة الصغيرة ويهدف إلى دعم المعنيين في إيجاد بيئة أكثر أمنًا في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء. ويقدم المشروع بحوثًا وتحليلات راهنة قائمة على الأدلة حول توفر الأسلحة الصغيرة وتداولها، وديناميكيات الجماعات المسلحة الناشئة، وانعدام الأمن المرافق لها. ويُبرز البحث تأثيرات النزاعات المسلحة في المنطقة على سلامة المجتمعات المحلية.

يحصل مشروع تقييم الأمن في شمال إفريقيا على التمويل الرئيسي من وزارة الشؤون الخارجية الهولندية. وقد تلقى في وقت سابق منح من وزارة الشؤون الخارجية والتجارة والتنمية الكندية، والقسم الفدرالي السويسري للشؤون الخارجية، ووزارة الشؤون الخارجية الدنماركية، ووزارة الشؤون الخارجية الألمانية، ووزارة الشؤون الخارجية النرويجية، ووزارة الخارجية الأمريكية.

لمزيد من المعلومات أو لتقديم الملاحظات، الرجاء الاتصال مع:
علاء الترتير، منسق مشروع تقييم الأمن في شمال أفريقيا
مسح الأسلحة الصغيرة
المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية

Maison de la Paix
Chemin Eugène-Rigot 2E
1202 Geneva, Switzerland

t +41 22 908 5777
f +41 22 732 2738
e alaa.tartir@smallarmssurvey.org
w www.smallarmssurvey.org/sana

نبذة عن المؤلفين

جيروم توبيانا باحث مستقل متخصص في شؤون الصراعات وقضايا الهجرة على مدار السنوات العشرين الماضية وقد أجرى بحوثاً في مناطق الصراع في السودان (بما في ذلك دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق) وشمال تشاد وشرق النيجر وليبيا وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى. أجرى بحوثاً لصالح برنامج مسح الأسلحة الصغيرة وغيرها من المنظمات، بما في ذلك منظمة العمل ضد الجوع وفريق دعم الوساطة المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة و معهد كليندال ومجموعة الأزمات الدولية ومنظمة أطباء بلا حدود وفريق خبراء مجلس الأمن المعني بالسودان ومعهد السلام الأمريكي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. وقام بتأليف العديد من الكتب، بما في ذلك كتاب Chroniques du Darfour (يوميات دارفور 2010) وكتاب Guantánamo Kid (طفل غوانتانامو 2018). وقد ظهرت مقالاته في مجلات فورين افيرز وفورين بوليسي ولندن ريفيو اوف بوكس ولو موند ديبلوماتيك واكس اكس آي.

كلوتيلد وارين عملت كباحثة وصحفية متخصصة في قضايا الهجرة لمعهد كليندال ومؤسسة Confrontations Europe (مؤسسة بحثية في باريس)، حيث تشغل أيضا منصب رئيس التحرير للمراجعات الفصلية. كما نشرت العديد من المقالات في وسائل الإعلام الفرنسية وفي مجلة لندن ريفيو اوف بوكس ومجلة فورين بوليسي.

محمد صالح مانغار درس القانون والعلاقات الدولية في الكاميرون وشارك في العديد من الدراسات حول قضايا الهجرة. وهو في الأصل من هريبا في شرق تشاد وحاول أن يهاجر (دون أن يحالفه الحظ) إلى أوروبا في عام 2012.

ونتقدم بالشكر من غفار محمد سعنين على البحوث والترجمة التي قام بها في أوروبا، إضافة إلى اثنين من الزملاء المراجعين على مدخلاتهم ومساهماتهم القيمة.

المحتويات

قائمة بالإطارات والخرائط والجداول 8

قائمة بالاختصارات 9

الملخص التنفيذي 11

النتائج الرئيسية 12

المقدمة 13

الجماعات الدارفورية المسلحة في دول الجوار 17

الانتقال جنوبا بحثا عن حروب بالوكالة: من تشاد إلى جنوب السودان 18

العودة إلى الأقاليم الصحراوية: من جنوب السودان إلى ليبيا 20

تحالف جديد بين المتمردين الدارفوريين والجنجاويد 28

صعود قوات الدعم السريع 28

تحالفات ومصالح أجنبية متقاربة 29

الانشقاقات في صفوف الجنجاويد 30

تحالفات سودانية متقاربة أيضا؟ 31

تحالفات جديدة وقوات دعم سريع جديدة 31

المنظور التشادي 33

محاولات الاستقطاب التشادية 34

النزاعات بين المتمردين الدارفوريين ودولة تشاد 34

النزاعات بالوكالة: المنقبون عن الذهب عالقون في المنتصف 36

المهربون وقطاع الطرق والمنقبون عن الذهب 39
المهربون والمتجرون 40
قطع الطرق والاتجار بالمخدرات 42
الدارفوريون باعتبارهم خبراء في التنقيب عن الذهب في سوق إقليمية 46
المقاتلون الدارفوريون الذين تحولوا إلى منقبين عن الذهب 47

المهاجرون 53
المهاجرون الدارفوريون في ليبيا 54
جاليات المهاجرين في ليبيا 54
دور جاليات المهاجرين السودانيين والدارفوريين الموجودة في ليبيا 54
من ليبيا إلى مكان آخر 55
الدارفوريون الساعون إلى اللجوء في أوروبا 62
مخيمات اللاجئين التشادية كنقاط مغادرة ومراكز عبور للمهاجرين 63
مناجم الذهب كمراكز عبور للمهاجرين 65
طالبو اللجوء الدارفوريون في النيجر 67

الخلاصة 69

الملاحظات الختامية 74

المراجع 82

قائمة الإطارات والخرائط والجداول

الإطارات

1 المقاتلون الدارفوريون في اليمن 29

2 رحلات منقب عن الذهب من دارفور 50

3 التجنيد القسري للمهاجرين الدارفوريين في ليبيا 60

الخرائط

1 تواجد المتمردين الدارفوريين وطرق التهريب عبر الحدود الجنوبية لليبيا 22

2 مناجم الذهب الرئيسية في الصحراء ورحلات منقب عن الذهب من دارفور 47

الجداول

1 المقاتلون الدارفوريون الرئيسيون في ليبيا، أوائل عام 2020 24

قائمة الاختصارات

CAR	جمهورية أفريقيا الوسطى
CCMSR	مجلس القيادة العسكرية لإنقاذ الجمهورية التشادية
EU	الاتحاد الأوروبي
EUR	اليورو
GNA	حكومة الوفاق الوطني
GSLF	تجمع قوى تحرير السودان
IDP	النازحون داخليا
IOM	منظمة الهجرة الدولية
JEM	حركة العدل والمساواة
LJM	حركة التحرير والعدالة
LNA	الجيش الوطني الليبي
LYD	دينار ليبي
NISS	جهاز الأمن والمخابرات الوطني
RSF	قوات الدعم السريع
SAF	القوات المسلحة السودانية
SDG	جنيه سوداني
SLA-AW	جيش تحرير السودان – عبد الواحد
SLA-MM	جيش تحرير السودان – مني ميناوي
SPLM/A	الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان
SPLM/A-N	الحركة الشعبية لتحرير السودان- جيش الشمال
SRF	الجبهة الثورية السودانية
TMC	المجلس العسكري الانتقالي

UAE	الإمارات العربية المتحدة
UFDD	اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية
UFR	اتحاد قوى المقاومة
UN	الأمم المتحدة
UNHCR	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
USD	دولار أمريكي
XAF	فرنك وسط إفريقي

الملخص التنفيذي

في السنوات الأخيرة بدا أن العديد من أعضاء المجتمع الدولي يتقبلون بشكل متزايد الرواية التي روج لها نظام الرئيس السوداني عمر البشير بشأن انتهاء الصراع في دارفور. ورد الدارفوريون، بمن فيهم الضحايا المدنيون للقوات التابعة للحكومة والمقاتلون المعارضون للحكومة، على حالة الشلل الداخلي والدولي الناتج عن تبني هذه الرواية بمستويات متزايدة من التنقل[1]، وذلك بالانتقال أو محاولة الانتقال من وإلى البلدان الأفريقية المجاورة وإلى أوروبا.

يحلل هذا التقرير العديد من عناصر هذا التنقل المتزايد. فقد أثبتت جماعات التمرد الدارفورية على وجه الخصوص قدرتها على التنقل في سعيها للحصول على الدعم الأجنبي والقواعد الخلفية وملجأ للهروب من التكتيكات الحكومية الناجحة في مكافحة التمرد. وهذا الأمر واقع مثبت ليس فقط في السودان نفسه، ولكن أيضًا في الدول المجاورة للسودان وهي تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى وجنوب السودان، ومؤخراً في ليبيا. ففي ليبيا تستطيع هذه الجماعات المسلحة العمل في إقليم صحراوي مألوف لهم، حيث أتاح لهم انعدام القانون منذ سقوط نظام القذافي المشاركة في مختلف أنشطة التهريب عبر الحدود. واضطر العديد من المدنيين غير العرب في دارفور الذين نزح الكثير منهم منذ عام 2003، إلى التكيف مع تراجع المساعدات الدولية في دارفور نفسها وفي مخيمات اللاجئين في تشاد. وقد دفع هذا الأمر إلى جانب الضغط للعودة إلى ما تبقى من ديارهم، الكثيرين إلى المضي قدمًا والانضمام إلى أقربائهم من المتمردين السابقين في أنشطة التنقيب عن الذهب عبر الصحراء، ومحاولة العثور على مصادر الدخل والسلامة في ليبيا. ويحاول هؤلاء الدارفوريون غير العرب بشكل متزايد تجاوز ليبيا للوصول إلى أوروبا، حيث يكون في الغالب لدى من ينجوا منهم من مخاطر عبور البحر الأبيض المتوسط فرصة جيدة للحصول على اللجوء.

النتائج الرئيسية

- يختلف تنقل الدارفوريين الأخير عن الهجرات الدارفورية السابقة والهجرات المعاصرة الأخرى لأنه يشمل كلا من المقاتلين وغير المقاتلين (المدنيين). فهذه الفئات يسهل اختراقها، وغالبًا ما تتغير الأدوار بحيث يتحول المدنيون إلى مقاتلين (وأحيانًا يعودون مدنيين مرة أخرى).

- في ليبيا، شارك المتمردون والمتمردون السابقون الدارفوريون في العديد من الأنشطة المسلحة المربحة والخطيرة. وتشمل هذه الأنشطة القتال بالوكالة؛ والتهريب عبر الحدود؛ وبيع السيارات المسروقة والوقود وأحيانًا الأسلحة. وقد أصبح البعض منهم قطاع طرق، يستهدفون بشكل خاص قوافل المخدرات، في حين عمل آخرون كمرافقين لهذه القوافل. وقد قام كل من المتمردين والمدنيين الدارفوريين على حد سواء بالتنقيب عن الذهب عبر الصحراء.

- يبدو أن المجموعة شبه العسكرية الرئيسية الحالية للحكومة السودانية، وهي قوات الدعم السريع، متورطة في تهريب المهاجرين إلى ليبيا أكثر بكثير من الجماعات المتمردة الدارفورية.

- دفع الافتقار إلى احتمالات نجاح تمرد دارفور والفرص المالية التي توفرها قوات الدعم السريع عددًا متزايدًا من الدارفوريين غير العرب إلى الانضمام إلى هذه القوات. ومن المرجح أن يزداد هذا العدد مع التقارب الأخير بين زعيم قوات الدعم السريع، محمد حمدان دقلو – المعروف باسم "حميدتي" – وحركات التمرد، والذين تجمعهم مخاوف مشتركة من أن يتم تهميشهم من قبل الجيش النظامي – القوات المسلحة السودانية – والمدنيين في وسط السودان.

- يواصل المدنيون الدارفوريون غير العرب الباحثون عن الأمان والوظائف الهجرة إلى ليبيا. لكن التجاوزات التي يتعرضون لها هناك – بما في ذلك التجنيد القسري في القوات المسلحة المحلية – تدفعهم إلى طلب اللجوء في أوروبا. والإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي، بما في ذلك تقليص المساعدة الدولية المقدمة في كل من دارفور نفسها والمخيمات التي تستضيف اللاجئين الدارفوريين في تشاد، تعزز من هذه الظاهرة. وحاولت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تشجيع اللاجئين على العودة إلى دارفور، ولكن هذا الأمر كان له آثار عكسية وأدى في حد ذاته إلى هجرة الدارفوريين إلى ليبيا وأوروبا. وفي الواقع، فإن الأموال التي تخصصها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للعائدين غالباً ما تمول رحلاتهم سعيا في الوصول إلى الشمال.

"الحرب التي اندلعت في دارفور في عام 2003 معقدة ولها جذور عميقة في بلد- وهو السودان- تعرضت فيه أطرافه تاريخيا للنبذ والتهميش"

المقدمة

الحرب التي اندلعت في دارفور في عام 2003 معقدة ولها جذور عميقة في بلد، وهو السودان، تعرضت فيه أطرافه تاريخيا للنبذ والتهميش. كانت هذه الإجراءات مدفوعة بخطاب رسمي ذا دلالة عنصرية يضع "الأفارقة" و"العرب" في مواجهة بعضهم البعض. ولبعض الوقت، اعتبر المجتمع الدولي استراتيجية الحكومة العنيفة في مكافحة التمرد والتي تستهدف المدنيين غير العرب أحد مصادر قلقه الرئيسية، ولكن هذه القضية اختفت تدريجياً من عناوين الصحافة الرئيسية وقائمة الاهتمامات الغربية. وتزايد الصمت المحيط بدارفور لدرجة بدا فيها الصراع بصورة مغلوطة وكأنه قد توقف، على الرغم من الكم الكبير من الأدلة التي تؤكد عكس ذلك (Gramizzi and Tubiana, 2012; HSBA, 2016; Tubiana, 2017).

ورداً على الاعتداءات التي تعرضوا لها منذ بداية الحرب، تعين على المدنيين الدارفوريين غير العرب أن يصبحوا متنقلين بشكل خاص. وهذا الأمر ليس بجديد: ففي مواجهة الجفاف الشديد الذي ضرب في سبعينات وثمانينيات القرن الماضي، تمكن الدارفوريون من النجاة إلى حد كبير من خلال الانتقال مئات الكيلومترات إلى الجنوب بعيدا عن بلادهم الأصلية وصولا إلى مناطق قريبة من الحدود مع جنوبي السودان. وقد أدى ذلك إلى نشوء طبقة اجتماعية دارفورية من التجار في جنوبي السودان. كما شارك العديد من سكان دارفور الفارين من الجفاف منذ السبعينيات في هجرة العمال "المتكررة" إلى ليبيا، والتي سهلتها، وعززتها، التنقلات القائمة منذ وقت طويل للأغراض التجارية بين السودان وليبيا والتي أدت إلى إنشاء "سوق ليبيا" الذي يهيمن عليه الدارفوريون في الخرطوم (Chevrillon-Guibert, 2013; Ali, 2015, p. 14). وامتدت هجرة العمالة الدارفورية والسودانية بشكل عام والتجارة لتصل إلى دول الخليج.

لذلك استند ضحايا العنف الحكومي بين عامي 2004-2003 من المدنيين إلى هذه التجربة السابقة، وبحثوا عن الأمان في المخيمات أو البلدات في دارفور وبقية السودان، وفي الدول المجاورة، ولا سيما تشاد (Gallar, 2019). كما نجت حركات التمرد من خلال التحرك السريع داخل دارفور وإلى الدول المجاورة، حيث عبرت الحدود بحثًا عن قواعد خلفية، وكذلك سعيا وراء نزاعات يمكنهم أن يلعبوا فيها دور الوكيل مقابل الدعم ، بدءًا من تشاد ولاحقا في جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى وليبيا. وعندما أجبرت التحولات السياسية الدول التي استضافت هؤلاء المتمردين على رفضهم، كما حصل مع تشاد في عام 2010، اضطر المتمردون إلى الانتقال مرة أخرى، لكنهم في بعض الأحيان وجدوا أنفسهم محاصرين في أزمات جديدة.

أحد الأمثلة على ذلك كان في جنوب السودان: فبحلول عام 2010 وتحسبًا لـانفصال جنوب السودان عن السودان، انتقل متمردو دارفور إلى هناك. وبعد اندلاع الحرب الأهلية في ديسمبر 2013 أصبح الوضع غير مريح لكل من المقاتلين والمدنيين الدارفوريين. ونجحت بعض حركات التمرد وقتها في الانتقال إلى ليبيا، بالغالب عن طريق دعم الجيش الوطني الليبي التابع لخليفة حفتر؛ في حين لم يكن أمام الآخرين خيار سوى البقاء في مكانهم. في الآونة الأخيرة يحاول المزيد من لاعبي الصراع المعروفين استخدام (أو إعادة استخدام) متمردي دارفور كوكلاء أو حلفاء: وأحد هؤلاء اللاعبين هو النظام التشادي، والذي يحاول البقاء على الرغم من عدم شعبيته المتزايدة بين جماعة الزغاوة العرقية (غير العربية) العابرة للحدود (وهي قبيلة الرئيس التشادي إدريس ديبي)؛ ولاعب آخر هو زعيم قوات الدعم السريع السوداني- حميدتي- الذي بالفعل يجند من غير العرب ويعمل على التقارب مع حركات التمرد. وتحمل هذه الديناميكيات في طياتها احتماليات كبيرة لتجدد التوترات بين وسط السودان وأطرافه وداخل تشاد.

أدى نزاع دافور المستمر، الذي ينأى سببه الجذري أكثر فأكثر، إلى تسلل اليأس إلى نفوس المتمردين والمدنيين على حد سواء. فقد عاد العديد من المتمردين إلى الحياة المدنية، بما في ذلك في مخيمات النازحين داخليا

ومخيمات اللاجئين، أو تحولوا إلى نشاطات التنقل الأخرى – والتي غالبا ما تكون مسلحة – مثل قطع الطرق والتهريب عبر الحدود أو تهريب السيارات والوقود والأسلحة والمخدرات والمهاجرين. واجتاز كل من المدنيين والمتمردين أيضا الصحراء خلال موجات حمى الذهب المتتالية، مستغلين مهاراتهم كمنقبين. إن تحركات المدنيين الدارفوريين كانت بنفس قدر تحركات المتمردين وقد دفعتهم الصعوبات الاقتصادية وانعدام الأمل إلى البحث عن فرص التنقيب عن الذهب والسلامة خارج السودان، وغالبا ما يكون هذا في ليبيا، حيث دفع العنف الجديد عددا كبيرا ومتزايدا منهم لمحاولة العبور إلى أوروبا. وأصبحت مخيمات اللاجئين في تشاد ومناجم الذهب على الحدود التشادية-الليبية مراكز انطلاق على طول طرق الهجرة الجديدة. كما تسببت المعاناة الشديدة في ليبيا في تنقلات غير متوقعة للاجئين الدارفوريين، ولا سيما إلى النيجر.

"أدى نزاع دافور المستمر، الذي ينأى سببه الجذري أكثر فأكثر، إلى تسلل اليأس إلى نفوس المتمردين والمدنيين على حد سواء".

وتفرض المرحلة الانتقالية الجارية بين عامي 2019-2018 في السودان شكوكا جديدة. ففي حين وقعت الأحداث إلى حد كبير في الخرطوم بدلاً من دارفور، فإن الصعود غير المتوقع لحميدتي باعتباره رجل السودان القوي الجديد يعني أن دارفور جزء مهم من المعادلة وستؤثر على الأحداث المستقبلية. وفي الوقت الذي منح فيه سقوط البشير الأمل للكثير من الدارفوريين الذين طردوا من ديارهم، فإن صعود حميدتي له طعم أكثر مرارة بالنسبة للكثيرين. فتجنيد غير العرب في قوات الدعم السريع ومحاولات حميدتي لتشكيل تحالفات مع متمردي دارفور سيثبت أنه إما فرصة مواتية أو رهان محفوف بالمخاطر – حيث يمكن أن يصبح عبور الحدود السياسية أصعب من عبور الحدود المكانية.

يستند هذا التقرير إلى البحث الميداني الذي أجراه المؤلفون بين عامي 2018 و2020 في تشاد وأوروبا وليبيا والنيجر.

"ليس هناك شك في أن تطور الوضع في الخرطوم منذ الإطاحة بعمر البشير في أبريل 2019 سيكون له عواقب في دارفور وحولها، بما في ذلك آثاره على تحركات المقاتلين الدارفوريين"

الجماعات الدارفورية المسلحة في دول الجوار

الجماعات الدارفورية المسلحة في دول الجوار
الانتقال جنوبا بحثا عن حروب بالوكالة: من تشاد إلى جنوب السودان

بين عامي 2003 و2010، لعبت تشاد دورا هاما في السماح لمختلف الجماعات الدارفورية المتمردة بإنشاء قواعد خلفية على أراضيها، بالقرب من الحدود الغربية للسودان. وبالمقابل قامت الجماعات الدارفورية بعمليات بالوكالة من حين لآخر نيابة عن الحكومة التشادية، بما في ذلك في تشاد نفسها، ضد المتمردين التشاديين المدعومين من الخرطوم (Tubiana, 2008). لكن عندما أنهى التقارب بين تشاد والسودان الحرب بالوكالة عام 2010، انتهى وجود المتمردين الدارفوريين في تشاد أيضًا (Tubiana, 2011). ونتيجة لذلك بحث المتمردون الدارفوريون عن دول أخرى مجاورة للسودان مستعدة لاستضافتهم ودعمهم. وكان المرشحون المثاليون هم أولئك المنخرطون حاليًا أو المحتمل ضلوعهم في حرب بالوكالة مع السودان، وبالتالي تكرار الوضع المواتي الذي وفرته حرب الوكالة السابقة بين تشاد والسودان.

الخيار الأول والأفضل كان جنوبي السودان. ففي عام 2010 كانت الحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان تركز على استقلال جنوب السودان المخطط له في يوليو 2011، ولكن كانت هناك مخاوف في جوبا من أن تستخدم حكومة الخرطوم القوة لمعارضة الانفصال. ومع اقتراب الموعد النهائي للانفصال، كانت الخرطوم تزيد من دعمها للجماعات المسلحة أو المليشيات الجنوبية المناوئة للحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان، مما أدى إلى نشوب توترات في المناطق الحدودية المرسمة بعد الاستقلال وفي عمق جنوبي السودان. ولأن الحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان كانت متأكدة من قدرتها على الفوز بالاستفتاء حول الاستقلال، فقد منعت قواتها من الانتقام - بما في ذلك المناطق الحدودية المتنازع عليها وفيما يسمى المناطق الثلاث (أبيي وجنوب كردفان والنيل الأزرق)، الخاضعة جزئياً ويطالب بها الفرع الشمالي للحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان – الذي عُرف فيما بعد بالحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان – قطاع الشمال. لكن تعين على الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان ممارسة بعض الضغط غير المباشر على الخرطوم. وبالتالي أتيحت الفرصة لمتمردي دارفور، الذين كانوا تاريخياً على مسافة كافية من الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان للعب دور في الحرب بالوكالة بين السودان وجنوبي السودان على غرار الحرب التي لعبوها في تشاد وفي بداية صراع دارفور عام 2003 (Gramizzi and Tubiana, 2012, pp. 55–69).

كانت حركة التمرد الرئيسية في دارفور في ذلك الوقت هي حركة العدل والمساواة، والتي تمكنت من نقل الجزء الأكبر من قواتها من دارفور وتشاد إلى جنوبي السودان. وبحلول أواخر عام 2010 قرر فصيل جيش تحرير السودان بقيادة مني ميناوي (جيش تحرير السودان – ميني ميناوي) استئناف القتال، والذي يمكن القول إنه كان حركة التمرد الرئيسية الأخرى في دارفور والذي كان في مرحلة سلام مع الخرطوم منذ التوقيع على اتفاق سلام دارفور في 2006. ونجح في نقل جزء كبير من قواته إلى جنوبي السودان، مع الاحتفاظ بجزء آخر في شمال دارفور في محاولة للحفاظ على سيطرته على جيوب من الأراضي هناك. واستضاف جنوب السودان بعد استقلاله في يوليو 2011 الفصائل الدارفورية المتمردة الأخرى الأصغر حجما، والتي كان لبعضها علاقات في السابق مع الحركة الشعبية لتحرير السودان (Gramizzi and Tubiana, 2012, pp. 61–69).

في نهاية المطاف لم تعارض الخرطوم استقلال جنوب السودان. لكن تمحورت التوترات بحلول منتصف عام 2011 حول القضايا التي فشل اتفاق السلام الشامل في حلها، وكان أحدها مصير المناطق الثلاث. وفي مايو 2011 قبل شهرين من الاستقلال، أعادت القوات المسلحة السودانية احتلال أبيي، ومنحت الانتخابات (في جنوب كردفان التي كانت على الأرجح مزورة) منصب الحاكم لمرشح حزب المؤتمر الوطني التابع لنظام البشير الوطني

أحمد هارون وليس زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان المحلي عبد العزيز الحلو. وفي يونيو، وبدعم من جوبا، استأنف الحلو الحرب ضد الخرطوم. وتمكن من إقناع حاكم النيل الأزرق المنتخب التابع للحركة الشعبية لتحرير السودان مالك أجار باستئناف الحرب في سبتمبر بعد فشل المفاوضات التي توسط فيها الاتحاد الأفريقي (Gramizzi and Tubiana, 2013, pp. 15–18). وشملت القضايا الأخرى المتنازع عليها المناطق الحدودية، بما في ذلك بعض المناطق الغنية بالنفط. وفي مطلع عام 2010 استضافت حكومة جنوبي السودان الذي تمتع بالحكم الذاتي في حينه متمردي دارفور في غرب وشمال بحر الغزال، ولعبت بالتالي دور عازل بين الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات الخرطوم بالقرب من مناطق كافيا كينجي والميل 14 المتنازع عليها والمتاخمة لدارفور. وفي أبريل 2012 لعبت حركة العدل والمساواة أيضًا دورًا رئيسيًا إلى جانب وحدات الجيش الشعبي لتحرير السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان- قطاع الشمال في احتلال جوبا لحقل نفط هجليج المتنازع عليه والذي استمر لمدة عشرة أيام (Gramizzi and Tubiana, 2013, pp. 49–53).

وأتاحت التوترات في المناطق الحدودية واستئناف الحرب في جنوب كردفان والنيل الأزرق لمتمردي دارفور تحسين علاقاتهم مع كل من جوبا والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال. وفي نوفمبر 2011 أدى هذا الأمر إلى إنشاء الجبهة الثورية السودانية وهي مجموعة رئيسية تضمنت حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان - ميني ميناوي وجيش تحرير السودان - عبد الواحد (فصيل جيش تحرير السودان الذي يقوده عبد الواحد النور) بدعم من جوبا (Al Jazeera, 2011).

على الرغم من أنها كانت تاريخياً أقل ارتباطاً بالحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان من الحركات الدارفورية الأخرى، كانت حركة العدل والمساواة هي الأكثر مشاركة في هذا التقارب لأنها اعتقدت أكثر من غيرها من الحركات بأنه يجب خوض الحرب بالقرب من الخرطوم، ولا سيما في جنوب كردفان نفسها. وهكذا بدأت حركة العدل والمساواة في تحريك القوات إلى جنوب كردفان وتجنيد المقاتلين بين سكان النوبة المحليين، بما في ذلك بعض الذين يشاركون حركة العدل والمساواة أو شاركوها أيديولوجيتها الإسلامية (وليس الأيديولوجية العلمانية للحركة الشعبية لتحرير السودان). وفضل جيش تحرير السودان - ميني ميناوي الذي يعتبر أقرب من الناحية الأيديولوجية للحركة الشعبية لتحرير السودان- قطاع الشمال منه إلى حركة العدل والمساواة، البقاء قريبا من دارفور في غرب وشمال بحر الغزال، حيث تمركزت قواته وسيطرت على الأراضي، وحيث كانت قواته تفضل العمل. وأفرزت الاختلافات في كل من الأيديولوجية والتكتيكات العسكرية، إضافة إلى قدرة حركة العدل والمساواة على استدراج بعض شباب النوبة للانضمام إلى صفوفها، منافسة بين حركة العدل والمساواة والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال. وبحلول الفترة ما بين عامي 2013–2014، تعين على حركة العدل والمساواة الانسحاب من جنوب كردفان، الأمر الذي جعل من الجبهة الثورية السودانية مجرد مجموعة رئيسية سياسية دون قدرة كبيرة على تنسيق العمليات العسكرية في الميدان (Craze, Tubiana, and Gramizzi, 2016, p. 155).

انسحبت قوات حركة العدل والمساواة جزئياً إلى ولاية الوحدة في جنوب السودان، التي تقع مباشرة إلى الجنوب من جنوب كردفان، عندما اندلعت الحرب الأهلية في جنوب السودان في ديسمبر 2013. وأصبحت ولاية الوحدة على الفور واحدة من المسارح الرئيسية للصراع، وسمح وجود حركة العدل والمساواة لها - أكثر من جيش تحرير السودان - ميني ميناوي في غرب وشمال بحر الغزال، وحتى أكثر من الحركة الشعبية لتحرير السودان- قطاع الشمال - لعب دور الوكيل نيابة عن جوبا ضد الحركة الشعبية لتحرير السودان في المعارضة المدعومة من الخرطوم. وبحلول أواخر عام 2014 كان متمردو دارفور (وخاصة حركة العدل والمساواة) في وضع متزايد الحرج. ففي حين سمح دور الوكيل الذي لعبته حركة العدل والمساواة لها بالاستمرار في الحصول على الدعم من

جوبا، فقد تسبب بتوترات عنيفة بين المدنيين النوير في ولاية الوحدة، والذين كانوا الضحايا الرئيسيين للعمليات المتعاقبة للجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات الحليفة، والمدنيين الدارفوريين المتواجدين أيضًا في جنوب السودان (Craze, Tubiana, and Gramizzi, 2016, pp. 157–83).

بين عامي 2011 و2013، كان للأزمات الاقتصادية المتزايدة والمتداخلة في كلا جانبي السودان آثار متباينة على المدنيين الدارفوريين. وفي دارفور نفسها فإن الأزمة التي رافقها عنف الميليشيات العربية المستمر ضد المدنيين غير العرب، أدت إلى قلة الفرص الاقتصادية المتاحة للشباب الدارفوريين النازحين. وأتاح ارتفاع الأسعار في جنوب السودان فرصًا مدرة للدخل للعديد من الدارفوريين من ذوي المهارات في تجارة النثريات، وخاصة في الولايات الحدودية التي كانت لا تزال تعتمد على الإمدادات من السودان. وارتفعت الأسعار وزادت الفرص أكثر بعد اندلاع الحرب الأهلية في عام 2013، وكانت النتيجة انتقال العديد من الدارفوريين ليس فقط إلى ولايات غرب وشمال بحر الغزال المجاورة، بل وأيضا إلى مناطق الحرب مثل مدينتي بانتيو وروبكونا ومقاطعة روبكونا المحيطة في ولاية الوحدة. وهناك أصبحوا أهدافًا لأحداث العنف التي ارتكبتها المعارضة المسلحة من النوير والمليشيات الحليفة، والتي بلغت ذروتها في مذبحة راح ضحيتها عدة مئات من المدنيين الدارفوريين في بانتيو في أبريل 2014. وبعد استعادة الجيش الشعبي لتحرير السودان للسيطرة على البلدة، ساعدت حركة العدل والمساواة في إجلاء الناجين إلى دارفور. وبعد ذلك غادر الكثير من المدنيين الدارفوريين جنوب السودان، وهاجر بعضهم إلى ليبيا أو أوروبا (Craze, Tubiana, and Gramizzi, 2016, pp. 170–77).

ونتيجة استيائهم من العنف وصورة المرتزقة التي ظهروها بها في القتال في جنوب السودان، أراد مقاتلو حركة العدل والمساواة الانتقال والقتال في السافانا أو التضاريس الصحراوية بدلاً من مستنقعات السُد. فبالنسبة لهم، أصبح جنوب السودان فخًا بشكل متزايد، ليس فقط بسبب عداء السكان المحليين، ولكن أيضًا بسبب خطورة العودة من جنوب السودان إلى دارفور. وأدت المحاولة الرئيسية لحركة العدل والمساواة للقيام بذلك في أبريل 2015 إلى تعرضها لهزيمة غير مسبوقة على أيدي قوات الدعم السريع. وكانت هذه الهزيمة سببا غير مباشر للرفض المستمر للحركة الشعبية لتحرير السودان – قطاع الشمال بالسماح لحركة العدل والمساواة بالعودة إلى جنوب كردفان (Craze, Tubiana, and Gramizzi, 2016, p. 187). ودفع هذا الأمر حركة العدل والمساواة إلى نقل القوات من جنوب السودان بطريقة أكثر سرية، وبدون جميع المعدات العسكرية (المركبات المزودة بالمدافع الرشاشة) التي تم الحصول عليها خلال تورط الحركة في أحداث البلاد. وغادر بعض القادة والمقاتلين جنوب السودان وحركة العدل والمساواة للانضمام إلى فصائل متمردة أخرى أو فصائل متمردة سابقة في ليبيا[2].

كما اجتذبت حرب أهلية أخرى في دولة مجاورة للسودان، وهي جمهورية إفريقيا الوسطى، المقاتلين الدارفوريين. وكانت هذه الجماعات في الغالب ميليشيات "الجنجاويد" العربية التي تم دمجها أو بدأت بالعمل لصالح تمرد سيليكا في جمهورية إفريقيا الوسطى. ولكن هناك مزاعم بأن هذه الجماعات ضمت أيضا متمردي دارفوريين سابقين[3].

العودة إلى الأقاليم الصحراوية: من جنوب السودان إلى ليبيا

لم تكن ليبيا القذافي، رغم دعمها للعديد من حركات التمرد الدارفورية، إحدى قواعدهم الخلفية الرئيسية. وفي عام 2011 وتحت ستار دعم القذافي خلال ما يسمى الربيع العربي، أرسلت حركة العدل والمساواة وجيش تحرير

السودان- ميني ميناوي قوات من دارفور إلى ليبيا، وذلك غالبا للحصول على الأسلحة من النظام الليبي المنهار، وهو الأمر الذي نجحوا في تحقيقه. وأدى هذا الأمر إلى توليد عداء شديد من طرف فصائل الثوار الليبيين تجاه متمردي دارفور، الذين عادوا إلى ليبيا بأعداد كبيرة فقط في عام 2015، في الوقت الذي لم يعد فيه جنوب السودان ودارفور- التي تعرضت بشكل متزايد لهجمات قوات الدعم السريع - مرحبين بهؤلاء المتمردين[4].

وكان جيش تحرير السودان - ميني ميناوي هو الأول من بين حركات التمرد في دارفور التي تنقل الجزء الأكبر من قواتها إلى ليبيا. وأتيحت فرصة العودة إلى ليبيا نتيجة الجولة الجديدة من الحرب الأهلية هناك والتي بدأت في عام 2014، مدفوعة بإطلاق "عملية الكرامة" بقيادة الجيش الوطني الليبي بقيادة اللواء خليفة حفتر في الشرق ضد فجر ليبيا، وهو ائتلاف من كتائب الثوار السابقة في غرب ليبيا. وكان كلا الجانبين بحاجة إلى المقاتلين وكانوا مهتمين بتجنيد مقاتلين دارفوريين مهرة، بغض النظر عن انتمائهم السياسي (Tubiana and Gramizzi, 2018, pp. 57–62). ونظرا لاستقطابهم من كلا الطرفين، فإن بعض المقاتلين الدارفوريين غيروا ولاءاتهم لزيادة مدخولهم المالي وزيادة مخزونهم من الأسلحة (راجع الجدول 1).

لكن حركات التمرد في دارفور أدركت أيضًا، نظرًا للدعم المخلص من الخرطوم (وحلفاء الخرطوم الرئيسيين في ذلك الوقت وهما قطر وتركيا) لكتائب الثوار وجماعة الإخوان المسلمين في غرب ليبيا، أن توطيد علاقاتها مع حفتر وبالتالي حلفاء حفتر الإقليميين وهم مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة - يمكن أن يوفر لهم دعمًا أكثر استقرارًا وأوسع نطاقا. واعتمد جيش تحرير السودان - ميني ميناوي على وجه الخصوص هذه الاستراتيجية، وأصبح بالتالي حركة التمرد الدارفورية الرئيسية في ليبيا (Tubiana and Gramizzi, 2018, pp. 57–62; UNSC, 2019a, p. 21). وانضم إليه أيضا فصائل منشقة أصغر وقامت بتنسيق أنشطتها معه، بما في ذلك الفصائل الثلاثة التي اتحدت لتشكيل تجمع قوات تحرير السودان، ثاني أكبر قوة دارفورية في ليبيا بعد جيش تحرير السودان - ميني ميناوي. وفي أواخر عام 2018، أفادت أنباء بقيام فصيل صغير آخر من جيش تحرير السودان بقيادة يوسف أحمد يوسف "كرجكولا" بتغير ولائه من القوات المعادية لحفتر ليصبح مواليا للجيش الوطني الليبي، الأمر الذي يوضح قدرة الدارفوريين على تغيير ولاءاتهم وتوجههم في نهاية المطاف والانضمام معًا في مخيم حفتر (UNSC, 2019a, p. 23).

وتُعزى قوة جيش تحرير السودان - ميني ميناوي في ليبيا أيضًا إلى حقيقة أن جزء كبيرا من قوات الحركة بقي في دارفور بدلاً من الانتقال إلى جنوب السودان، ويمكنها الانتقال من دارفور إلى ليبيا بسهولة أكبر من المتمردين الآخرين في جنوب السودان؛ ومع ذلك فقد تمكن كل من جيش تحرير السودان - ميني ميناوي وحركة العدل والمساواة من نقل الرجال، بمن فيهم القادة، من جنوب السودان إلى ليبيا عبر دارفور نفسها، وكذلك عبر جمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد وحتى النيجر. وغالبا ما ضمت هذه الرحلات أفرادا أو مجموعات صغيرة، وسافروا بسرية وكمدنيين. ولم يكونوا قادرين إلى حد كبير على نقل المعدات العسكرية التي حصلوا عليها في جنوب السودان. وكان هناك محاولات لقوافل عسكرية من جنوب السودان إلى دارفور وفي نهاية المطاف إلى ليبيا، لكن قوات الدعم السريع قضت عليها. وهذا هو ما حصل بالنسبة لغارة حركة العدل والمساواة في أبريل 2015 (المشار إليه أعلاه) ومحاولة مايو 2017 المماثلة لجيش تحرير السودان - ميني ميناوي والمتمردين المحالفين لها بنقل قواتهم المنفصلة في ليبيا وجنوب السودان في وقت واحد إلى دارفور (UNSC, 2017, p. 8).

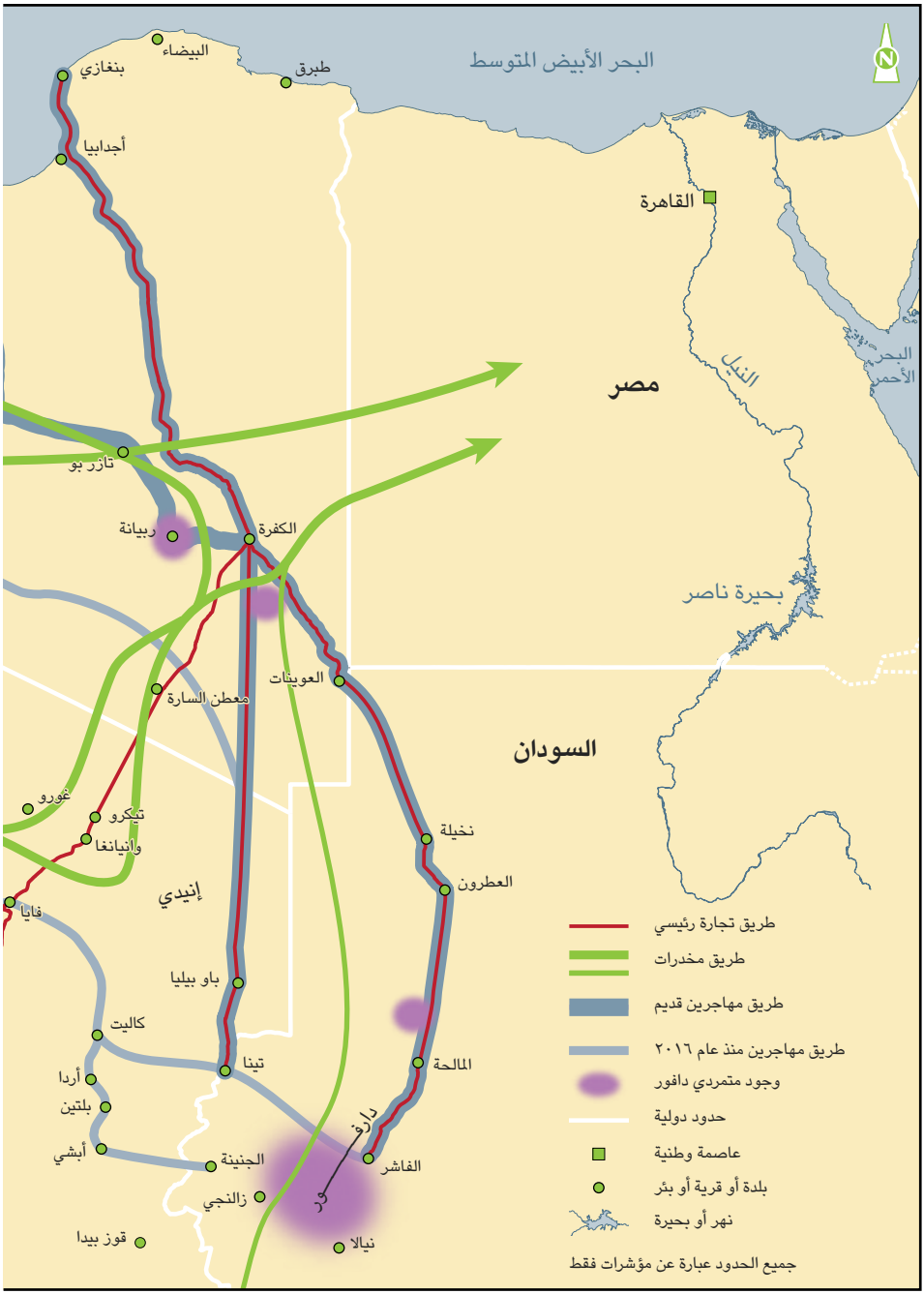
البحر الأبيض المتوسط
N
البيضاء
بنغازي
طبرق
أجدابيا
القاهرة
مصر
النيل
البحر الأحمر
بحيرة ناصر
تازربو
ربيانة
الكفرة
العوينات
معطن السارة
السودان
غورو
تيكرو
وانيانغا
إنيدي
فايا
نخيلة
العطرون
باو بيليا
كاليت
أردا
بلتين
أبشي
تينا
المالحة
الجنينة
الفاشر
دارفور
زالنجي
نيالا
قوز بيدا
طريق تجارة رئيسي
طريق مخدرات
طريق مهاجرين قديم
طريق مهاجرين منذ عام ٢٠١٦
وجود متمردي دافور
حدود دولية
عاصمة وطنية
بلدة أو قرية أو بئر
نهر أو بحيرة
جميع الحدود عبارة عن مؤشرات فقط

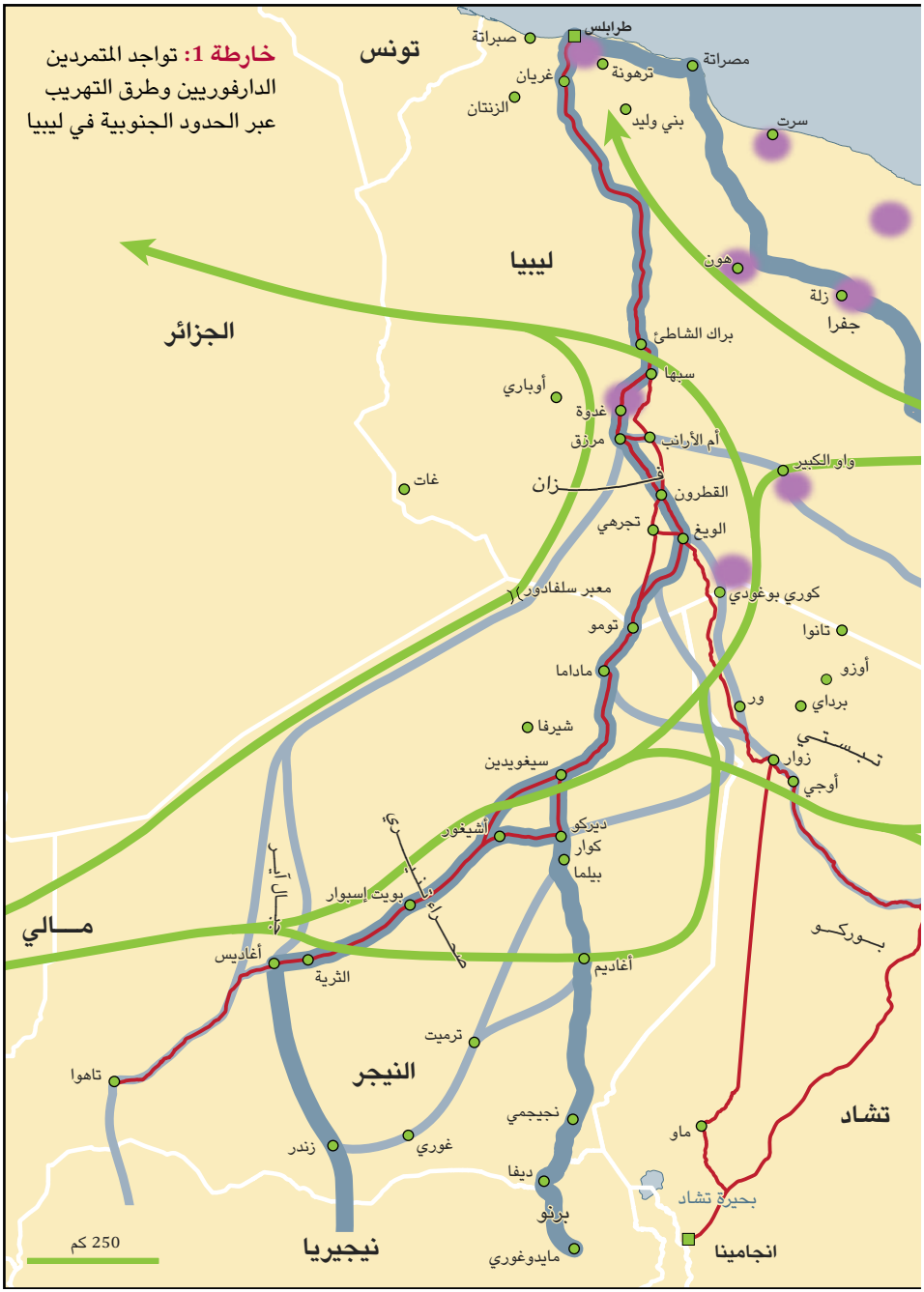
خارطة 1: تواجد المتمردين الدارفوريين وطرق التهريب عبر الحدود الجنوبية في ليبيا
تونس
ليبيا
الجزائر
مالي
النيجر
نيجيريا
تشاد
طرابلس
صبراتة
مصراتة
ترهونة
غريان
الزنتان
بني وليد
سرت
هون
زلة
جفرا
براك الشاطئ
سبها
أوباري
غدوة
مرزق
أم الأرانب
وار الكبير
غات
فزان
القطرون
تجرهي
الويغ
كوري بوغودي
معبر سلفادور
تومو
تانوا
أوزو
برداي
ماداما
شيرفا
تيبستي
زوار
أوجي
سيغويدين
ديركو
أشيغور
كوار
بيلما
بويت إسبوار
أغاديس
الثرية
أغاديم
بورکو
ترميت
تاهوا
نجيجمي
زندر
غوري
ديفا
برنو
مايدوغوري
ماو
بحيرة تشاد
انجامينا
250 كم

الجدول 1: المقاتلون الدارفوريون الرئيسيون في ليبيا، أوائل عام 2020

قادة القوة	أسماء أو وصف القوة	العرقية الرئيسية
ميني ميناوي	جيش تحرير السودان- ميني ميناوي	بيري (الزغاوة)
جبريل إبراهيم	حركة العدل والمساواة	بيري
الطاهر حجر، عبد الله بشر (جنا)، عبد الله يحيى	تجمع قوى تحرير السودان	بيري
نمر محمد عبد الرحمن ومحمد آدم عبد السلام "طرادة" والذين حل محلهما على التوالي صالح "جبل سي" والهادي إدريس يحيى	جيش تحرير السودان- المجلس الانتقالي	فور
يوسف أحمد يوسف "كرجكولا"	جيش تحرير السودان- عبد الواحد، عناصر مستقلة	فور؛ تفيد المزاعم بانضمام بعض مقاتلي الزغاوة في جيش تحرير السودان- ميني ميناوي بقيادة صلاح جك "بوب" إليها
عبد الله باندا وجبريل عبد الكريم باري "تك"	حركة التحرير والعدالة/ جبهة المقاومة الموحدة	بيري

المصادر: توبيانا وغراميزي (2017، ص. 144–139)؛ 2018، ص. 61–60)؛ مجلس الأمن الدولي (2019أ، ص. 26–21)؛ مقابلات المؤلف مع متمردين دارفوريين، في مواقع سرية، يناير 2017 – يناير 2020؛ ومع لاجي دارفوري، في موقع سري،

مناطق التواجد، 2014–2020	التحالفات أو الولاءات	حجم القوة والملاحظات
جنوبي ليبيا (ربيانة، حقل صرير النفطي، واو الكبير، فزان) الجفرة (هون، زلة) بنغازي، الهلال النفطي، سرت، منطقة طرابلس	قوات التبو ومن ثم حفتر	1,000 رجل و300–200 مركبة، رغم إرسال 200–160 مركبة في غارة فاشلة بالغالب إلى دارفور في مايو 2017. هي الجماعة المتمردة الدارفورية الرئيسية في ليبيا
منطقة الكفرة، سبها، القطرون، واو الكبير، منجم ذهب كوري بوغودي	تبديل الولاءات بين حفتر وسرايا الدفاع عن بنغازي؛ الارتباط بمتمردي اتحاد قوى المقاومة وقوات التبو	200–100 مقاتل و40 مركبة. بقي الجزء الأكبر من القوة محتجزا في جنوب كردفان ومشتتا بشكل كبير
جنوبي ليبيا (الحدود الليبية – التشادية، ربيانة، واو الكبير، سبها، أم الأرانب، المرزق)، الجفرة (هون، زلة) الهلال النفطي، سرت، منطقة طرابلس	حفتر، الموالون للقذافي. لم تنجح النقاشات بشأن الوحدة مع جيش تحرير السودان- ميني ميناوي حتى الآن، غير أن الجماعتين تعملان بشكل مشترك.	500 رجل و200–150 مركبة؛ تشكلت في يوليو 2017 كإئتلاف بين جيش تحرير السودان – العدالة (حجر) وجيش تحرير السودان – الوحدة (يحيى)، وفصيل عبد الله جنا المنشق عن حركة العدل والمساواة بقيادة بشر/ دبجو (وقع الأخير اتفاق سلام مع الخرطوم في عام 2016)
زلة، الهلال النفطي	حفتر، جيش تحرير السودان- ميني ميناوي	50 مركبة؛ منشقون عن فصيل جيش تحرير السودان- عبد الواحد. تفيد الأنباء بمقتل طرادة وأسر عبد الرحمن أثناء عودة الجماعة من جنوب السودان إلى دارفور إلى جانب قوات جيش تحرير السودان- ميني ميناوي في مايو- يونيو 2017. وتم إطلاق سراح عبد الرحمن بعد سقوط نظام البشير.
الهلال النفطي، حقل صرير النفطي، واو الكبير	حفتر، بعد المشاركة نوعا ما مع القوات المناوئة لحفتر حتى أواخر عام 2018؛ علاقات وثيقة مع تجمع قوى تحرير السودان.	150–100 رجل و50 مركبة. تتنقل الجماعة جيئة وذهابا بين دارفور وليبيا.
جنوبي ليبيا (مناجم الذهب في كوري بوغودي وكيلينجي، منطقة الجفرة، واو الكبير)، منطقة الجفرة، سرت، منطقة طرابلس	حفتر، جيش تحرير السودان- ميني ميناوي، متمردي اتحاد قوى المقاومة التشادي، قوات التبو المحلية	40–30 مركبة؛ وقعت وثيقة الدوحة للسلام في دارفور مع الخرطوم عام 2011؛ شاركت في التنقيب عن الذهب وتهريب السيارات وقطع الطرق والهجمات على تجار المخدرات ومرافقة قوافل المخدرات.

مارس 2017؛ ومع مسؤولين سودانيين، عبر الهاتف وفي مواقع سرية، أبريل وديسمبر 2017، وأكتوبر 2019 ويناير 2020؛ ومع متمردين تشاديين، في مواقع سرية، ديسمبر –2017 يناير 2020.

كما انتقلت فصائل دارفورية متمردة أخرى إلى ليبيا، ولكن بنوع من التردد أو بأعداد أقل من جيش تحرير السودان – ميني ميناوي، ولا سيما حركة العدل والمساواة، التي بقيت معظم قواتها عالقة لفترة أطول في جنوب السودان. وبحسب أقوال متمرد دارفوري سابق، فإن الجماعات الأكثر تنظيما، وخصوصا جيش تحرير السودان – ميني ميناوي، أصبحت السبيل الوحيد المتاح أمام الجيش الوطني الليبي لتجنيد الدارفوريين المسافرين إلى ليبيا كمقاتلين[5]. ومؤخرا في أوائل عام 2020 قيل أن قوات الجيش الوطني الليبي في منطقة الجفرة قد جندت عدة مئات من السودانيين علاوة على التشاديين وغيرهم من مختلف المقاتلين القادمين من جنوب الصحراء الكبرى[6].

في البداية، قام ضباط نظام القذافي السابق الذين كانت لهم صلات مع متمردي دارفور منذ عام 2011 بتسهيل نقل هؤلاء المتمردين إلى ليبيا[7]. وفي جنوب ليبيا لعبت روابط التبو أيضًا دورًا رئيسيًا في هذه العملية، بما في ذلك في بعض الأحيان من خلال الروابط الأسرية. فرئيس المخابرات والأمن في حركة العدل والمساواة، عبد الكريم تشولوي غونتي على سبيل المثال، ينحدر من تجمع مرديا القبلي في شمال شرق تشاد، بما في ذلك قبائل التبو، ويتحدث لغة التبو[8]. وقاد أول قافلة لحركة العدل والمساواة متجهة إلى ليبيا في عام 2011، قبل أن يلعب دورا رئيسيا في استقرار الجماعة في جنوب السودان، ونقلهم لاحقا إلى جنوب ليبيا. وقبل وصوله، قاتلت فصائل دارفورية متمردة أخرى إلى جانب التبو في النزاعات القبلية في أوباري والكفرة في ليبيا بين عامي 2014 و2015 (Tubiana and Gramizzi, 2018, p. 58)[9]. وفي السنوات التالية انتقل متمردو دارفور شمالاً وقاتلوا في الغالب إلى جانب حفتر في الهلال النفطي، وتم استخدامهم أحيانًا لحراسة حقول النفط. حتى أن بعض قادة التبو اعتقدوا أن حفتر كان يهدف إلى استبدال حرس المنشآت النفطية من التبو بقوات أكثر مرونة وطاعة[10]. وأصبحت علاقات حفتر مع التبو متوترة بشكل متزايد، لا سيما بسبب الدعم الذي قدمه لأعدائهم في الكفرة وسبها، وهم قبائل الزوي وأولاد سليمان العربية على التوالي.

أثار تورط متمردي دارفور كوكلاء حرب في ليبيا جدالات بين مختلف حركات التمرد الدارفورية وداخلها . فهم لم يكونوا قلقين فقط بشأن مخاطر التخلي تدريجياً عن أهدافهم السياسية في دارفور، لكنهم كانوا أيضاً مترددين بشأن القتال في شمال ليبيا؛ حيث كانوا يفضلون العمل في التضاريس الصحراوية المألوفة في جنوب ليبيا أو شمال دارفور. وكانت رغبة المقاتلين في العودة إلى دارفور أحد دوافع جيش تحرير السودان – ميني ميناوي والفصائل الحليفة، التي أعيد تجهيزها بفضل إمدادات الجيش الوطني الليبي، من أجل محاولة إعادة الاستقرار في دارفور في مايو 2017. ولكن، كما ذكر أعلاه، فقد هزمت قوات الدعم السريع قوافلهم القادمة من ليبيا وبدرجة أقل من جنوب السودان – كما حصل مع محاولة حركة العدل والمساواة السابقة لمغادرة جنوب السودان. ومباشرة بعد هزيمة القوافل، استأنف جيش تحرير السودان – ميني ميناوي دوره كوكيل حرب إلى جانب حفتر من أجل استعادة قوته، حيث شارك في استعادة الجيش الوطني الليبي للجفرة في يونيو 2017 وجزء من فزان في أوائل عام 2019، حيث شارك في العملية الأخيرة مع قوات تجمع قوى تحرير السودان. ولكن ظل المقاتلون الدارفوريون مترددين بشأن المشاركة في محاولات الجيش الوطني الليبي اللاحقة للسيطرة على طرابلس[11].

سبب آخر لعدم رغبة مقاتلي دارفور المتزايدة في المشاركة في الصراع في ليبيا هو أن حركة العدل والمساواة قاتلت بحسب ما ورد إلى جانب القوات المناهضة لحفتر، على عكس جيش تحرير السودان – ميني ميناوي ومعظم فصائل المتمردين الدارفوريين (UNSC, 2019a, p. 23). وربما يرجع هذا إلى الانتماء السابق لعدد كبير من قادتها إلى جماعة الإخوان المسلمين، التي يعتبر جناحها الليبي، بدعم من قطر، معاديا لحفتر[12].

نتيجة لهذه التحالفات المتباينة، بدا أن حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان – ميني ميناوي تحارب كل منهما الأخرى، ولا سيما في الهلال النفطي في منتصف عام 2018، وفي مرزق وغدوة (بين سبها ومرزق) في أوائل عام 2019، وربما في منطقة طرابلس في مايو 2019[13]. وبحسب ما أفادت الأنباء فقد أخذت كلا المجموعتين سجناء من المجموعة الأخرى، ومن المحتمل أنهم قتلوا مقاتلين بعضهم البعض أيضًا[14]. ونتيجة لذلك، يُزعم أن جيش تحرير السودان – ميني ميناوي وحركة العدل والمساواة والفصائل الدارفورية الأخرى عقدت في مايو 2019 اجتماعا في الجفرة نتج عنه اتفاق بعدم محاربة بعضهم البعض[15]. علاوة على ذلك، فإن اتحاد قوى المقاومة التشادي المتمرد، الذي حافظ على روابط وثيقة مع حركة العدل والمساواة في ليبيا، شارك أيضًا في القتال ضد حفتر[16]. ونظرا إلى أن اتحاد قوى المقاومة يتكون بشكل رئيسي من الزغاوة (مثل حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان – ميني ميناوي)، فمن المحتمل أن هذا الأمر أدى أيضًا إلى قيام الزغاوة السودانيين والتشاديين بقتل بعضهم البعض – كما فعلوا خلال الحرب التشادية– السودانية بالوكالة بين عامي 2005–2010. ونتيجة لذلك، فإن متمردي دارفور ليسوا فقط مترددين بشأن القتال كوكلاء في الحرب الأهلية الليبية الحالية، بل إن بعض مقاتلي حركة العدل والمساواة أيضا يطالبون قادتهم بتغيير الجوانب والانضمام إلى معسكر الجيش الوطني الليبي من أجل التوافق مع أغلبية المقاتلين الدارفوريين[17]. ويمكن أن تمهد هذه الخطوة الطريق أمام زيادة مشاركة المقاتلين الدارفوريين في القتال على طرابلس. ففي يوليو 2019 كانت هناك شائعات عن تحرك كل من جيش تحرير السودان – ميني ميناوي وقوات حركة العدل والمساواة من الجفرة نحو ترهونة، جنوب طرابلس مباشرة[18]؛ ولكن أفادت الأنباء برفض قوات جيش تحرير السودان – ميني ميناوي في أغسطس خطط قيادتها للانضمام إلى حفتر في محاولة الاستيلاء على طرابلس[19]. ولكن منذ نوفمبر 2019، قيل أن عدة فصائل متمردة في دارفور، بما في ذلك جيش تحرير السودان – ميني ميناوي وتجمع قوى تحرير السودان وجماعة كرجكولا (راجع أعلاه) وعناصر من حركة التحرير والعدالة بقيادة عبد الله باندا وجبريل "تك"، والتي شكلت معا قوة قوامها 200 – 300 مركبة، قاتلت في منطقة طرابلس إلى جانب الجيش الوطني الليبي، بتحريض من الإمارات ومصر بحسب المزاعم (UNSC, 2020, p. 19)[20]. وقيل أن عناصر تجمع قوى تحرير السودان في يناير 2020 بقيادة عبد الله بشر "جنا" وحركة التحرير والعدالة شاركت في استيلاء الجيش الوطني الليبي على سرت، في حين لم يشارك جيش تحرير السودان – ميني ميناوي. كما درست بعض الفصائل المشاركة في الهجوم المحتمل للجيش الوطني الليبي للاستيلاء على مصراتة[21]. وبحسب ما أفادت الأنباء، فقد زاد وجود المقاتلين الدارفوريين في معسكر الجيش الوطني الليبي في فبراير ومرة أخرى في أبريل، حيث قُتل عشرات منهم على يد طائرات تركية بدون طيار تعمل لدعم حكومة الوفاق الوطني جنوب طرابلس وما بين سرت ومصراتة[22].

لم يشارك متمردو دارفور في القتال بالوكالة فحسب في ليبيا ، بل شاركوا أيضًا في عمليات أخرى مربحة على الأرجح وليست محصورة بالنشاطات المسلحة بالضرورة. فقد جاء العديد من المتمردين بحثا عن الذهب في المناجم الممتدة على الحدود بين ليبيا وتشاد. وأصبح البعض الآخر تجارا عبر الحدود، ولا سيما في تجارة المركبات، بما في ذلك المركبات المسروقة من ليبيا، والتي باعوها بعد ذلك في دارفور وتشاد. وفي جنوب ليبيا، فقد شاركوا أيضًا في عمليات قطع الطرق، وفي بعض الأحيان في تحالفات وأحيانًا في منافسة مع العصابات المحلية. وشن بعض المتمردين هجمات ناجحة على قوافل بمتجري المخدرات، وبعد ذلك اتصل بعضهم بالمتجرين وبدأوا في مرافقة قوافلهم. والمقاتلون الدارفوريون الذين يفضلون تلك الأنشطة على القتال بالوكالة هم على وجه الخصوص المتمردون السابقون الذين وقّع قادتهم اتفاقيات سلام مع الخرطوم، لأن تنفيذ هذه الصفقات كان مقتصرا في الغالب على إعطاء بعض المناصب الحكومية للقادة السياسيين المتمردين. ووجد المقاتلون الذين

سئموا من انتظار العوائد الموعودة من اتفاقيات السلام، مثل الدمج في القوات المسلحة أو المكافآت المالية، فرصًا أخرى لإعالة أنفسهم في جنوب ليبيا، الذي يخلو إلى حد كبير من أي شكل من أشكال سيطرة الدولة. ومن المثير للاهتمام أنه وعلى الرغم من الخلافات الماضية والعداوات القوية بين القادة، وكذلك (بالنسبة للبعض) المشاركة كوكلاء حرب لطرفي النزاع في ليبيا، فإن جميع الفصائل المتمردة الدارفورية، بما في ذلك الفصائل المنشقة والجماعات الأصلية حافظت على الاتصالات والتعاون في ليبيا[23].

وبعيدا عن المتمردين الدارفوريين غير العرب الأكثر بروزًا، هناك نوع آخر من المقاتلين الدارفوريين الموجودين في ليبيا وهم الدارفوريون العرب، بمن فيهم الأعضاء السابقون في ميليشيات الجنجاويد والقوات شبه العسكرية التي شكلتها الخرطوم. والموجودون في ليبيا هم في الغالب مقاتلون مرتزقة قاتلوا بحسب الأنباء لصالح مختلف جوانب الصراع الليبي، ولكن هناك أيضا أنصار زعيم الجنجاويد السابق موسى هلال. فعندما زادت معارضة هلال للحكومة السودانية ولمنافسه حميدتي، انتقل بعض رجاله إلى ليبيا من أجل تشكيل جماعة معارضة مسلحة خاصة بهم بدعم من حفتر (UNSC, 2019a, pp. 23–24). ومع سقوط البشير وتبوء حميدتي لمكانة أكبر في السودان عام 2019، ظل البعض منهم معارضين لحميدتي، لكن فرصتهم في الحصول على دعم من حفتر أصبحت أقل على الأرجح، وتفيد الأنباء بأنهم الآن مدعومون من قبل خصوم حفتر؛ لكن هناك أنباء بأن قوة قوامها 74 عنصرا من أنصار هلال كانت تقاتل في طرابلس على جانب الجيش الوطني الليبي، وتم أسر اثنين منهم على يد القوات الموالية لحكومة الوفاق الوطني. وتفيد الأنباء بنجاح حكومتي السودان وتشاد في تحذير حفتر من تزويد المقاتلين الدارفوريين (العرب أو غير العرب) بكميات كبيرة من المعدات العسكرية، الأمر الذي من شأنه تغذية أنشطة مسلحة جديدة مناهضة للحكومة[24]. ونتيجة لذلك، تردد متمردو دارفور، الذين عانوا بحلول أبريل 2020 بحسب ما أفادت الأنباء من خسائر كبيرة نتيجة هجمات الطائرات بدون طيار التركية، في القتال لصالح حفتر لأن الجيش الوطني الليبي لم يزودهم على وجه الخصوص بالمركبات المدرعة. وقيل إن بعضهم على استعداد للانسحاب من كل من منطقة طرابلس والهلال النفطي وحتى الانضمام إلى جانب حكومة الوفاق الوطني[25].

تحالف جديد بين المتمردين الدارفوريين والجنجاويد
صعود قوات الدعم السريع

ليس هناك شك في أن الوضع المتطور في الخرطوم منذ الإطاحة بعمر البشير في أبريل 2019 سيكون له عواقب في دارفور وحولها، بما في ذلك التأثير على تحركات المقاتلين الدارفوريين، وبالتالي بشكل غير مباشر على أنشطتهم في ليبيا. فعلى مستوى القيادة لعب حميدتي دورًا رئيسيًا في عزل البشير، مما مكّن زعيم الميليشيا من أن يصبح نائب رئيس المجلس العسكري الانتقالي في السودان. ثم أصبح نائب رئيس المجلس السيادي المؤلف من عناصر مدنية وعسكرية والذي يعتبر بمثابة حكومة السودان الانتقالية، على الرغم من أن أفضل وصف له ربما يكون الرجل القوي الحقيقي في البلد (Tubiana, 2019a).

في حين أن سنوات البشير الأخيرة في السلطة وفرت الظروف لحميدتي وقوات الدعم السريع لتكتسب مستويات غير مسبوقة من السلطة باعتبارها حرسا وطنيا، وإن كان مستقلاً، فالإطاحة بالبشير وخيانة حميدتي للرئيس

السابق مهدت الطريق أمام قوات الدعم السريع التي يقودها لتعزيز موقفها. وهذا الصعود إلى السلطة أدى أيضا إلى اكتساب قوات الدعم السريع – التي لا يزال يشار إليها من قبل أولئك الذين يعارضون نفوذها المتزايد على أذرع السلطة بالجنجاويد – لأعداء أكثر من أي وقت مضى.

تحالفات ومصالح أجنبية متقاربة

كان هناك مؤيدون أجانب ومن أطراف خارجية لسقوط البشير ودور حميدتي فيه، خاصة مصر والسعودية والإمارات. ففي حين تفاوض البشير على التقارب مع تلك الدول في سنواته الأخيرة كرئيس، كان نظامه لا يزال يلعب لعبة مزدوجة ويحافظ على العلاقات مع قطر وتركيا والإخوان المسلمين في مختلف البلدان. ومن المرجح أن مصر والسعودية والإمارات دعمت الإطاحة به لرغبتها بأن يكون للسودان حاكم عسكري له روابط أوثق بهم.

ونتيجة لإطاحة البشير أصبح لدى الأجهزة الأمنية السودانية الآن نفس الجهات الداعمة لخليفة حفتر في ليبيا. لذلك من المرجح أن يتوقف السودان عن دعم خصوم الجيش الوطني الليبي، وقد يطلب منه حلفاؤه (مصر والسعودية والإمارات) دعم حفتر. إن قوات الدعم السريع تتكون إلى حد كبير من مقاتلي الصحراء المهرة والذين يعملون حاليا على الحدود السودانية- الليبية، بالإضافة إلى أنها تملك علاقات قائمة مع الميليشيات الليبية (بما في ذلك الميليشيات الموالية لحفتر). وتضمّن تعاون أعضاءها غير الرسمي مع هذه الميليشيات بشكل خاص "بيع" المهاجرين العابرين من السودان إلى ليبيا (Tubiana, Warin, and Saeneen, 2018, pp. 49–52). وبالنظر إلى كل هذه الروابط والتحالفات الموجودة فإنه من المتوقع أن تلعب قوات الدعم السريع نفس دور الوكيل الذي لعبه متمردو دارفور في ليبيا إلى جانب الجيش الوطني الليبي.

وفقا لوثيقة من وزارة العدل الأمريكية قامت شركة ضغط مقرها كندا، وهي شركة ديكنز وماديسون، بتوقيع عقد مع حميدتي نيابة عن المجلس العسكري الانتقالي من أجل "السعي جاهدين للحصول على تمويل لمجلسكم (أي المجلس العسكري الانتقالي في السودان) من القيادة العسكرية في شرق ليبيا مقابل مساعدتكم (السودان) العسكرية للجيش الوطني الليبي (US DoJ, 2019, p. 2). ولكن لا يوجد شيء في هذه الوثيقة يشير إلى ما إذا كانت هذه الصفقة التي تبلغ قيمتها 6 ملايين دولار أدت في الواقع إلى نقل القوات السودانية إلى ليبيا. إضافة إلى ذلك وبحسب مذكرة اطلعت عليها وكالة بلومبيرج نيوز أفادت بأن "مستشارين" تابعين للحكومة الروسية التقوا في أبريل 2019 بنجل القذافي ووريثه سيف الإسلام القذافي في ليبيا واقترحوا إرسال أفراد من "شركتنا السودانية"، (Al-Atrush, 2020). بينما تعمل الإمارات على الانسحاب من الصراع اليمني، هناك مزاعم أيضا بأنها اقترحت نقل قوات الدعم السريع من اليمن إلى ليبيا (راجع الإطار 1)[26]. وفي ديسمبر 2019 ادعى حميدتي نفسه، بالإضافة إلى مسؤولين حكوميين سودانيين آخرين، أن قوات الدعم السريع تنسحب من اليمن (Trew, 2019) وأن عددهم لم يتجاوز 600 رجل[27].

البعض اعتبر هذه الادعاءات حقيقة واقعة. ففريق خبراء الأمم المتحدة المعنية بليبيا، على سبيل المثال، قدر أن ألف جندي سوداني من قوات الدعم السريع. . . تم نشرهم في ليبيا في 25 يوليو 2019 من قبل الجنرال محمد حمدان دقلو (المعروف أيضًا بحميدتي) (UNSC, 2019b, p. 10). وخلص فريق الخبراء إلى أن "كل من السودان والجنرال محمد حمدان دقلو، باعتبار أنه يتحمل مسؤولية القيادة، لم يمتثلا لعقوبات مجلس الأمن الدولي على

ليبيا" (UNSC, 2019b, p. 10). يبدو أن هذا الاستنتاج قائم على بيانات محدودة: وهي مصدر واحد وسري ومقالة عبر الإنترنت اقتبست عن تقرير من راديو دبنقا[28]. وتجدر الإشارة إلى أن فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالسودان اختلف فيما بعد مع فريق الخبراء المعني بليبيا بشأن هذه المسألة:

> لا يوجد لدى الفريق دليل موثوق على وجود قوات الدعم السريع في ليبيا ومصادر الفريق ما زالت غير مدركة لأي وجود من هذا القبيل. ومن الجدير بالذكر أن العديد من العرب من دارفور وتشاد ممن يقاتلون في ليبيا كأفراد مرتزقة في الجيش الوطني الليبي والجماعات الأخرى، بما في ذلك في الجفرة، ينحدرون من نفس القبائل مثل غالبية أفراد قوات الدعم السريع (UNSC, 2020, p. 17).

الانشقاقات في صفوف الجنجاويد

لكن لا تخضع كل الميليشيات أو القوات شبه العسكرية السودانية لسيطرة حميدتي. فعلى سبيل المثال، بين يونيو وسبتمبر 2019 كانت هناك شائعات عن عبور الجنجاويد للحدود السودانية- الليبية أو الاستعداد للقيام بذلك للقتال في ليبيا[29]. وفي يونيو أشارت بعض هذه الشائعات على وجه التحديد إلى دارفوريون عرب، بما في ذلك عناصر جنجاويد سابقين، تم تجنيدهم من قبل قوات مصراتة المعارضة لحفتر والجيش الوطني الليبي[30]. وذكرت مزاعم أخرى بشأن ليبيا وصول ما يقارب من "1000 من أفراد الميليشيات السودانية" من قوات الدعم السريع إلى الهلال النفطي (حيث لا يزال متمردو دارفور موجودين) في يوليو. ومن المتوقع وصول 3000 آخرين إلى ليبيا في الأشهر القليلة المقبلة" (Dabanga, 2019; Libya Observer, 2019). ومن المفترض أن حفتر جنّد هؤلاء المقاتلين لحماية المنشآت النفطية في الهلال النفطي وإقامة نقاط تفتيش تابعة للجيش الوطني الليبي على الطرق شمال وجنوب الجفرة (Dabanga, 2019)[31].

وبحسب مصدر حكومي سوداني فإنه -مثلما كان في الماضي- من المرجح تجنيد الدارفوريون العرب كمرتزقة من كلا جانبي الصراع الليبي[32]. غير أن تجنيدهم من قبل القوى الخارجية محدود بسبب حاجة حميدتي للاحتفاظ بقوات الدعم السريع في السودان ولحمايته من التحديات المحتملة لسلطته، بما في ذلك من القوات المسلحة السودانية[33]. ومن غير المرجح أن يكون حميدتي قد أمر أو دعم الوصول المزعوم لقوات الدعم السريع إلى ليبيا خلال الفترة ما بين يونيو إلى سبتمبر 2019؛ لكن حميدتي لا يسيطر على جميع عناصر الميليشيات العربية الدارفورية، حتى أن بعضهم يقف في موقف معارض له. ومن المعقول أن نستنتج أن الدارفوريون العرب في ليبيا يقاتلون كمرتزقة لصالح الجيش الوطني الليبي أو حكومة الوفاق الوطني وهم ليسوا جزء من قوات الدعم السريع التابعة لحميدتي. وبدلاً من ذلك، وكما ذكر أعلاه، فمن المحتمل أن يكونوا مقاتلين موالين لمنافس حميدتي المسجون ورجل الجنجاويد القوي السابق موسى هلال (UNSC, 2019a, pp. 23–24; 2020, pp. 16–17).

في سبتمبر 2019، أفادت مزاعم أن الجيش التشادي اعتقل حوالي 100 من الموالين لهلال في طريقهم إلى ليبيا على الحدود التشادية- الدارفورية وقام بتسليمهم لقوات الدعم السريع[34]. وبحلول ديسمبر 2019 ذكر مصدر في الحكومة السودانية أن القوات الموالية لهلال كانت تجنّد في المقام الأول من داخل قبيلته المحاميد - بما في ذلك المنشقين عن قوات الدعم السريع. وقدر المصدر أن هذه القوات لديها ما يقرب من 100 مركبة في ليبيا. وكانت القوات الموالية لهلال تقاتل على جانبي الصراع الليبي وعانت من خسائر. وبحسب الأنباء يحاول بعضهم اقتناء معدات عسكرية في ليبيا (من أطراف مختلفة) لاستخدامها ضد حميدتي[35].

تحالفات سودانية متقاربة أيضا؟

هناك دلائل على أن حميدتي لن يعارض تدخل قوات الدعم السريع لدعم حفتر. وبحسب ما ورد، فقد أبلغ حميدتي مؤيديه في الخليج أنه بحاجة الآن إلى الدعم لضمان الأمن في السودان نفسه قبل التمكن من المساهمة بقوات الدعم السريع في الحروب الخارجية الأخرى[36]. وفيما يتعلق بالشائعات حول وجود الجنجاويد في ليبيا، تجدر الإشارة إلى أن المصادر الليبية تطلق مصطلح الجنجاويد ليس فقط على الميليشيات الدارفورية العربية، ولكن، للمفارقة، على متمردي دارفور أيضا[37]. وربما تعزز هذا الخلط بسبب عاملين حديثين. أولا منذ الإطاحة بالبشير، شكلت قوات الدعم السريع ومتمردو دارفور تحالفًا تكتيكيًا، حيث يشجع حميدتي، بحسب الأنباء، جيش تحرير السودان – ميني ميناوي على القتال إلى جانب حفتر في ليبيا. ثانيا تم دمج غير العرب، بما في ذلك المتمردين السابقين، بشكل متزايد في قوات الدعم السريع[38].

ورأى متمردوا دارفور في اضطرابات عامي 2019–2018 التي طالت الخرطوم فرصة طال انتظارها بالنسبة لهم ولقضيتهم. ومنذ بدء الانتفاضة في ديسمبر 2018 كانوا يأملون بأن يتطور الوضع بطريقة تسمح لهم بإعادة الاستقرار في دارفور والتأثير على مستقبل السودان. لكن محاولتهم الفاشلة لإعادة التوطين في عام 2017، وصعود حميدتي إلى السلطة جعل المتمردين يشعرون بالقلق بأن قوات الدعم السريع تمنع عودتهم. لهذا السبب كانوا يعتقدون أن هناك حاجة إلى نوع من ميثاق عدم الاعتداء مع حميدتي قبل أن يتمكنوا من مغادرة ليبيا بأمان[39].

بعد عزل البشير في أبريل 2019 برز سبب آخر للقلق بين متمردي دارفور، وهو أن المجلس العسكري الانتقالي الذي أصبح وثيق الصلة بحفتر، يمكن أن يطلب من حفتر قطع العلاقات مع متمردي دارفور. ولكن بعد دور قوات الدعم السريع في القمع المفرط القوة للمتظاهرين في 3 يونيو، فقد حميدتي شعبيته قصيرة الأمد في الخرطوم، وحاول بدلاً من ذلك تأسيس قاعدة شعبية في أطراف السودان. وقد خدمت محاولة التقارب مع متمردي دارفور والمتمردين الآخرين أغراض حميدتي، ولا سيما بفضل المحادثات في تشاد وجنوب السودان. (Tubiana, 2019d, p. 20). ويبدو الآن أن هذا التحالف الجديد لا يحظى بشعبية لدى كل من المدنيين الدارفوريين غير العرب والمقاتلين الدارفوريين المتمردين في ليبيا[40]. لكن يمكن أن يتطور هذا التحالف اعتمادًا على قدرة قادة المتمردين على تبرير تكتيكاتهم.

تحالفات جديدة وقوات دعم سريع جديدة

قد يعتمد أيضًا تحالف قوات الدعم السريع مع متمردي دارفور على تطور قوات الدعم السريع. ففي حين كانت قوات الدعم السريع في البداية قوة شبه عسكرية لإدماج المقاتلين الجنجاويد العرب من دارفور وتشاد، فقد بدأت تدريجياً في دمج المجندين غير العرب. وفي مطلع عام 2015 انضم متمردون دارفوريون سابقون إلى قوات الدعم السريع، بمن فيهم بعض الذين لا يزال لديهم علاقات مع حركات التمرد:[41]. وصرح المتمردون والمتمردون السابقون بأن المقاتلين المعروفين قد تم منحهم رتبا عالية ومركبات ورواتب جيدة. فعلى سبيل المثال، تم تعيين القائد البارز السابق في جيش تحرير السودان – ميني ميناوي، محمدين إسماعيل بشر (المعروف

باسم " اورقاجور ") برتبة عقيد في قوات الدعم السريع، وبحسب ما ورد فإنه يتولى الآن قيادة القوات شبه العسكرية في بورتسودان. وتفيد الأنباء بأن زميل اورقاجور عبد الله تيجاني شغب -قبل تعيينه في الخرطوم وبعد وقت قصير من بداية الاحتجاجات في أواخر عام -2018 حصل على 400 مركبة للقيام بدوريات على الحدود السودانية- الليبية بين عامي 2017-2016.[42]. وتفيد الأنباء أيضا بمشاركة اورقاجور في تجنيد غير العرب في قوات الدعم السريع.

من بين غير العرب يقال إن الزغاوة هي الجماعة التي تحظى بالتمثيل الأفضل في قوات الدعم السريع، وذلك بوجود حوالي 2500 - 3000 رجل. ويشمل هذا المجموع كلا من المتمردين السابقين والشباب غير العرب المحبطون، الذين تفيد الأنباء بأنهم هرعوا للانضمام إلى القوة في السنوات الأخيرة[43]. ويُزعم أن قوات الدعم السريع قامت بالتجنيد من داخل مخيمات النازحين داخليا في دارفور وبين اللاجئين الدارفوريين في تشاد الذين كانوا يعانون من انخفاض المساعدات الدولية المقدمة لهم. وبحسب أقوال أحد اللاجئين الدارفوريين في تشاد، والذي تم تجنيده في قوات الدعم السريع في فبراير 2019 في بلدة تينا الحدودية:

> تبذل قوات الدعم السريع كل ما في وسعها لتغيير صورتها بين غير العرب، وهذا هو سبب تجنيدهم من جميع المجتمعات. لكننا غير العرب ننضم لهم فقط من أجل المال. لقد اندمجت معهم ليس لأنني أحبهم ولكن لأنني أريد الحصول على راتب[44].

وأوضح المصدر نفسه أنه منذ الإطاحة بالبشير، كان غير العرب أكثر حرصًا على الانضمام إلى قوات الدعم السريع: "اعتقد الجميع أنه إذا سقط البشير ستكون نهاية قوات الدعم السريع. لكن ما حصل كان عكس ذلك ". وأوضح لاجئ آخر تم تجنيده وانضم إلى قوات الدعم السريع لنفس الدافع المالي أن هناك الكثير من المرشحين للتجنيد الذين يُطلب منهم الانتظار إلى أن حين الحاجة إلى مزيد من المجندين[45].

غير أن عنصرا آخرا من غير العرب في قوات الدعم السريع وهو متمرد سابق أعطى مبررا مختلفا وذا صبغة سياسية للانضمام إلى القوات شبه العسكرية في وقت مبكر من عام 2015:

> على الرغم من التناقض الظاهري، فإن تواجد غير العرب ضمن قوات الدعم السريع فرصة لنا. فعندما يصبح عددنا كبيرا بين صفوفهم، فإنهم يمتنعون عن ممارسة الانتهاكات ضد السود. حتى أنني اكتشفت أنه منذ انضمامنا إليهم، فإن خطابهم العنصري تغير قليلاً. وبدأت أعتقد أنني في مهمة لإنقاذ أهالي دارفور. على أي حال، كما يقول المثل "إذا لم يتوفر الخيار الأمثل، فعليك أن ترضى بالخيار المتاح"[46].

كما ورد أن المتمردين غير العرب الذين انضموا إلى قوات الدعم السريع قد شاركوا في الهجمات على المتظاهرين في اعتصام الخرطوم وفي عمليات القتل في 3 يونيو 2019. وأدى هذا الأمر إلى تعزيز علاقاتهم بحميدتي على أساس العداء المشترك تجاه المدنيين في وسط البلاد[47].

الإطار 1: المقاتلون الدارفوريون في اليمن

منذ أوائل عام 2017 أرسلت السودان عدة آلاف من القوات إلى اليمن باعتبارها عضوا في التحالف الذي تقوده السعودية لقتال ما يسمى بالمتمردين "الحوثيون". وتشير عدة تقديرات غير رسمية مختلفة إلى أن عددهم يصل إلى حوالي 10000 عنصر، بما في ذلك 4000 5000– عنصرا من قوات الدعم السريع (في خطاب له عام 2019، ذكر حميدتي أن عددهم بلغ 30000 رجل، وهو رقم إن لم يكن فيه مبالغة، قد يشير إلى عدد القوات المنتشرة في اليمن على التوالي منذ عام 2017، وليس في وقت واحد)[48]. وبحسب الأنباء كانت حرب اليمن مغرية بشكل خاص بالنسبة لقوات الدعم السريع بفضل الرواتب المرتفعة نسبياً التي حصلوا عليها والتعويضات التي يتم إرسالها إلى عائلات الجنود في حال مقتلهم هناك – وهو أمر غير مستبعد لأن الأنباء تشير إلى تكبد القوات السودانية في اليمن لخسائر فادحة[49]. وزعم أحد أفراد قوات الدعم السريع في اليمن أنه تلقى ما يعادل 20000 دولار أمريكي مقابل تجنيده هناك لمدة ستة أشهر، بينما أشار تقرير سري إلى دفع 12 ألف دولار أمريكي للجندي العادي و25000 دولار أمريكي للضابط عن نفس الفترة[50].

وكما هو الحال في السودان، ففي اليمن كان ضباط وعناصر قوات الدعم السريع بشكل كبير من الدارفوريين العرب، ولكن ليس حصريًا: فقد شمل أيضًا التشاديين العرب، بما في ذلك المتمردين التشاديين السابقين، ومتمردين دارفوريين سابقين من غير العرب، بما في ذلك عناصر من الفصائل التي انضمت إلى الحكومة[51]. وبسبب الرواتب المرتفعة، وعلى الرغم من المخاطر، فمن المرجح أن كثيرا من التشاديين العرب ومتمردي دارفور انضموا إلى قوات الدعم السريع بهدف تجنيدهم في اليمن. ويقال إن عددًا كبيرًا من قوات الدعم السريع المنتشرة في اليمن هم من غير العرب[52]. ويضم غير العرب الذين انضموا إلى قوات الدعم السريع، بما في ذلك في اليمن، مهاجرين عانوا من العنف في ليبيا أو فشلوا في الوصول إلى أوروبا. فعلى سبيل المثال، نشر أحد أفراد الزغاوة السودانية في اليمن على وسائل التواصل الاجتماعي كيف غادر دارفور متوجهاً إلى ليبيا، ثم قرر بعد صعوده على متن قارب متجه إلى أوروبا تم إعادته إلى ليبيا العودة إلى السودان للانضمام إلى قوات الدعم السريع[53].

وكان انتشار قوات الدعم السريع في اليمن عاملاً رئيسياً في الدعم السعودي والإماراتي لـحميدتي، الأمر الذي أدى إلى عزل البشير وصعود حميدتي إلى منصب نائب رئيس المجلس العسكري الانتقالي في السودان (Tubiana, 2019a)

المنظور التشادي

بالنسبة لمتمردي دارفور ظلت تشاد دائمًا الخيار الأفضل لإنشاء قواعد خلفية والحصول على الدعم لأنهم يمكن أن يعتمدوا على الدعم من كل من لاجئي دارفور في تشاد وجالية الزغاوة التشاديين. لكن كان هناك استثناء واحد ملحوظ، وهو الرئيس التشادي إدريس ديبي نفسه، على الرغم من أنه هو نفسه من الزغاوة، فعل كل شيء باستطاعته لقطع هذه العلاقات مع متمردي دارفور من أجل الحفاظ على علاقات جيدة مع الخرطوم. واستمرت هذه السياسة على الرغم من أنها أبعدت ديبي عن الدعم الذي كان ضروريًا في وقت ما من قبل أعداد كبيرة من الدارفوريين والتشاديين من جاليات الزغاوة. والسؤال الرئيسي حاليًا في تشاد هو هل سيكون النظام قادرًا على استعادة ثقة الزغاوة أو هل سيكون قادرا على الحفاظ على السلطة في قبضته بدونهم – أو حتى ضدهم.

محاولات الاستقطاب التشادية

تمثلت سياسة ديبي فيما يتعلق بحركات التمرد في دارفور (وغالبا الزغاوة) إما (أ) في الضغط عليهم للتوصل إلى سلام مع الخرطوم (وتحول هذا الأمر مؤخرًا إلى تشجيع صريح للانضمام إلى قوات الدعم السريع)؛ أو (ب) استقطاب حركات التمرد كوكلاء حرب يوفرون حاجزا ضد كل من المتمردين التشاديين وتوغلات الجنجاويد في تشاد. وامتدت محاولات ديبي في الاستقطاب إلى المتمردين الذين ما زالوا مشاركين في التمرد، وأولئك الذين عقدوا اتفاق السلام مع الخرطوم، وحتى مع أولئك الذين انضموا إلى قوات الدعم السريع. وتفيد الأنباء بأن الفصيل المنشق عن جيش تحرير السودان – ميني ميناوي بقيادة أورقاجور – الذي وقع اتفاق سلام مع الخرطوم بدعم تشادي والذي تم دمج قواته في قوات الدعم السريع في الفترة بين عامي 2017–2016 – يدين بالولاء لحميدتي بنفس ولائه لديبي (Tubiana, Warin, and Saeneen, 2018, pp. 45–49).

منذ منتصف عام 2019 كان ديبي وحميدتي، رغم تمتعهما ظاهريا بعلاقات جيدة وتوافقهم مع حفتر في ليبيا، يتنافسان على جذب متمردي دارفور إلى جانبهم. ويبدو أن النجاح حليف حميدتي حاليا أكثر من ديبي، مما قد يدفع ديبي للخوف من التهديد المتمثل بقيام تحالف غير مسبوق بين الزغاوة والعرب بدعم محتمل من حفتر وحلفائه في الشرق الأوسط[54]. وبعد سقوط البشير ورد أن قوات الدعم السريع استمرت في دمج المجندين من التشاديين العرب – ولا سيما من خلال القادة السياسيين والزعماء التقليديين العرب في غرب دارفور – الذين ينحدرون أساسا من تشاد وكانوا مرتبطين ذات يوم بحركات التمرد التشادية العربية (Green, 2019, pp. 14, 27).

ويبدو أن جهود تشاد الأخيرة في الضغط والاستقطاب كانت أقل نجاحًا من جهود حميدتي. فمقاتلو جيش تحرير السودان – ميني ميناوي في جنوب ليبيا مدعومون من قبل حفتر وبالتالي موالون بحكم الواقع لديبي، وتفيد الأنباء بأن علاقتهم جيدة مع القوات التشادية التي تحرس الحدود. كما أنهم قاتلوا ضد بعض المتمردين التشاديين العاملين في نفس المنطقة ، ولكن لا يبدو أن هذا الأمر قد تم بناء على طلب من تشاد. فمحاولات ديبي لاستقطاب مقاتلي جيش تحرير السودان – ميني ميناوي لهذا الغرض، وهو ما لم يرفضه ميناوي كما ورد، قد قوبلت بتردد في صفوف قواته[55]. لكن في مارس 2020 سمحت تشاد لميناوي بالتجول بنجاح في مخيمات اللاجئين في شرق تشاد لحشد التأييد الشعبي بين لاجئي دارفور.

كما حاول ديبي أيضًا دون جدوى استقطاب متمردي تحالف تجمع قوى تحرير السودان والمتمردين السابقين في حركة التحرير والعدالة الذين كانوا في سلام مع الخرطوم منذ عام 2011. وبعد فشل المحادثات مع الجماعتين تم اعتقال رئيس أركان تجمع قوى تحرير السودان عبد الله بشر "جنا" في انجمينا في أكتوبر 2018، وفي مارس 2019 هاجم الجيش التشادي المنقبين عن الذهب المرتبطين برئيس أركان حركة التحرير والعدالة عبد الله باندا في تشاد[56].

النزاعات بين المتمردين الدارفوريين ودولة تشاد

أحد الأسباب الرئيسية وراء عدم استقرار علاقات ديبي مع متمردي دارفور على الرغم من تحالفهم المشترك مع حفتر هو الروابط الإثنية، المذكورة أعلاه، بين الدارفوريين وحركة التمرد من الزغاوة التشاديين وتحديداً اتحاد قوى المقاومة. ، ويشترك متمردوا دارفور واتحاد قوى المقاومة في شعور متجدد بالانتماء إلى جالية واحدة على الرغم من كونهم جزء من تحالفات متعارضة على الأراضي الليبية. مما قد يدفع تشاد للخوف من أن ينتهي الأمر

ببعض المعدات التي يتم توريدها لمتمردي دارفور في ليبيا في أيدي المتمردين التشاديين[57]. ولكن في حين تمكن الدارفوريون واتحاد قوى المقاومة من تجنب قتال بعضهم البعض في ليبيا، فإنهم لم يتمكنوا من الاتفاق على أجندة عسكرية مشتركة فيما يتعلق بتشاد أو دارفور. في حين لم تتحقق خطط إعادة التوطين المشترك في دارفور ساورت الشكوك الدارفوريون بشأن مقترحات اتحاد قوى المقاومة بوجوب مهاجمة الجماعتين لتشاد معًا ثم السماح للدارفوريين بالاحتماء مرة أخرى في تشاد[58].

غير أن المتمردين الدارفوريين دخلوا في صراعات عنيفة مع المتمردين التشاديين الآخرين من غير الزغاوة المتمركزين في ليبيا، ومعظمهم من مجلس القيادة العسكرية لإنقاذ الجمهورية التشادية، الذي يتألف إلى حد كبير من القرعان من جماعة كريدا الفرعية. وفي أغسطس 2018 نجح مجلس القيادة العسكرية لإنقاذ الجمهورية التشادية في الهجوم على القوات التشادية المتمركزة في مناجم ذهب كوري بوغودي قرب الحدود الليبية، لكنه تمكن من تجنب استهداف المنقبين عن الذهب والذين غالبيتهم من الزغاوة ، على الرغم من مشاعر العداء القوية تجاه الزغاوة بين متمردي كريدا (Tubiana and Gramizzi, 2018, pp. 44–45).

ومؤخرا في نوفمبر 2018 صادر مسلحون سيارات في كوري بوغودي تعود للزغاوة، بما في ذلك متمردي حركة التحرير والعدالة السابقين بقيادة عبد الله باندا. واتهم المنقبون عن الذهب مجلس القيادة العسكرية لإنقاذ الجمهورية التشادية بتنفيذ الهجوم، لكن مجلس القيادة العسكرية لإنقاذ الجمهورية التشادية نفى مسؤوليته، وألقى باللوم على عصابة من قطاع الطرق التشاديين والليبيين[59]؛ غير أن آثار المهاجمين قادت إلى قاعدة لمجلس القيادة العسكرية لإنقاذ الجمهورية التشادية. وتتبع المنقبون عن الذهب، المسلحين بالرشاشات وقاذفات القنابل، الآثار إلى القاعدة، حيث تسبب القتال الذي وقع بينهم وبين قوات مجلس القيادة العسكرية لإنقاذ الجمهورية التشادية في سقوط ضحايا من الجانبين، من بينهم اثنان من أبناء باندا[60]. وتفيد الأنباء بأن جابر إسحاق نائب رئيس أركان جيش تحرير السودان – ميني ميناوي، فقد أخًا في هجوم لاحق لمجلس القيادة العسكرية لإنقاذ الجمهورية التشادية على المنقبين عن الذهب من الزغاوة في ديسمبر 2018[61].

في يناير 2019 تحركت قافلة كبيرة مكونة من 75–70 مركبة من خمس حركات متمردة في دارفور وهي (جيش تحرير السودان- ميني ميناوي ،وتجمع قوى تحرير السودان ،وحركة التحرير والعدالة ،وجيش تحرير السودان- المجلس الانتقالي وجيش تحرير السودان- عبد الواحد) من واو الكبير في جنوب ليبيا باتجاه كوري بوغودي[62]. بعد كمين نصبه مجلس القيادة العسكرية لإنقاذ الجمهورية التشادية فقد فيه كلا الجانبين مركبات ورجال، وطردت القوة الدارفورية مجلس القيادة العسكرية لإنقاذ الجمهورية التشادية من كوري بوغودي. ويبدو أن هذه الخطوة نابعة في الغالب من الرغبة في الانتقام لهجمات سابقة. واعترف المتمردون الدارفوريون بأنهم منحوا بعض الحماية للمنقبين عن الذهب من الزغاوة طمعا في إقناعهم بالانضمام إلى صفوفهم[63]. وكانت العملية أيضًا على الأرجح ردًا على مطالبة الجيش الوطني الليبي لمتمردي دارفور ببسط سيطرتهم بالوكالة في جنوب ليبيا. وفي وقت لاحق، في فبراير 2019، قاتل مقاتلو جيش تحرير السودان – ميني ميناوي جنبًا إلى جنب مع الجيش الوطني الليبي عند سيطرته على منطقة مرزق. وشمل ذلك قتال القوات المناهضة لحفتر من التبو المتحالفة مع مجلس القيادة العسكرية لإنقاذ الجمهورية التشادية والمتمردين التشاديين الآخرين[64].

بحلول يناير 2020 ظل الصراع قائما بين متمردي القرعان (تحديدًا من مجلس القيادة العسكرية لإنقاذ الجمهورية التشادية) والزغاوة (على وجه الخصوص من جماعة باندا)، حيث كان باندا من خلال تسجيلات

صوتية متداولة على مواقع التواصل الاجتماعي، يهدد مجلس القيادة العسكرية لإنقاذ الجمهورية التشادية بالانتقام ويقول: "ليس لدى مجلس القيادة العسكرية لإنقاذ الجمهورية التشادية هدف يخدم البلد (تشاد)؛ إنه فقط معادي للبري (الزغاوة)"[65]. وفي فبراير عندما أدى توغل آخر من قبل مجلس القيادة العسكرية لإنقاذ الجمهورية التشادية في كوري بوغودي مرة أخرى إلى مصادرة مركبات المنقبين عن الذهب، أفادت أنباء بأن باندا كان يستعد لخوض المزيد من المعارك ضد مجلس القيادة العسكرية لإنقاذ الجمهورية التشادية[66].

اتهم كل من مجلس القيادة العسكرية لإنقاذ الجمهورية التشادية ومتمردوا دارفور بعضهما البعض بالعمل سرا لصالح الحكومة التشادية[67]. في الواقع فإن هذه الاتهامات والتوترات بين جماعتي الزغاوة وكريدا صبتا بشكل مباشر في مصلحة تشاد. وتسببت هذه الاتهامات بترك حفنة من الأعضاء الزغاوة من مجلس القيادة العسكرية لإنقاذ الجمهورية التشادية (في ظل أنباء تشير إلى انضمام بعضهم إلى فصيل باندا)، وحالت دون تحقيق الوحدة التي طال انتظارها بين متمردي القرعان واتحاد قوى المقاومة، وتطوير تحالف أكبر بين المتمردين التشاديين والدارفوريين ضد ديبي ، ولكن ليس لدرجة انضمام متمردي دارفور مرة أخرى إلى جانب ديبي.

في فبراير 2019 هاجم متمردو القرعان مرة أخرى المنقبين عن الذهب والمتمردين السابقين الدارفوريين تحت قيادة عبد الله باندا في كوري بوغودي. وهذه المرة كان المهاجمون من أحد الفصائل الرئيسية لاتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية بزعامة علي كوكوني وعلي مرداكوري اللذان كانا في طريقهما إلى تشاد للانضمام إلى الحكومة[68].ونظرا للعلاقة الفعلية بين هؤلاء المتمردين السابقين والنظام التشادي، يعتقد الدارفوريون بشدة أنهم قاموا بمهاجمتهم نيابة عن انجمينا[69].

وبفضل هذه النظرية قام الجيش التشادي نفسه، بعد ذلك بوقت قصير في مارس، باستهداف معسكر التنقيب عن الذهب التابع لعبد الله باندا في كوري بوغودي[70]. وأورد المنقبون عن الذهب، بما في ذلك المتمردون السابقون، وجود 500–400 رجل في حوالي 50 مركبة، بعضها مجهز بأسلحة ثقيلة[71]. وفر معظم المنقبين باتجاه ليبيا، ولم ينجح الجيش إلا في اعتقال أربعة رجال مسؤولين عن حراسة جرافات التنقيب التي تم تركها وتمت مصادرتها[72]. وادعت وسائل الإعلام الحكومية التشادية أن الجيش "اكتشف معسكرًا سريًا" واكتشف مركبات مخبأة تحت الأرض. كما اتهمت جماعة باندا بدفن الأسلحة وبكونها " رتلا إرهابيا" ومتجري مخدرات. وأشارت كذلك إلى أن المحكمة الجنائية الدولية قد اتهمت باندا بارتكاب جرائم زعم أنها ارتكبت في دارفور[73]. ويعتقد بعض الدارفوريين أن باندا كان مستهدفًا لأنه كان مترددًا في القتال كوكيل حرب لتشاد، ولأن تشاد كانت قلقة من قدرته على دعم المتمردين التشاديين[74]. وصرح سياسي من دارفور بأن هجوم الجيش التشادي على المنقبين عن الذهب التابعين لباندا يمكن أن يأتي في الواقع بنتائج عكسية، لأنهم يستطيعون الآن العودة إلى التمرد ليس فقط ضد السودان، ولكن أيضًا ضد تشاد: كما صرح بأن "ديبي خلق تمردًا جديدًا"[75].

النزاعات بالوكالة: المنقبون عن الذهب في المنتصف

أدت سلسلة الحوادث العنيفة التي وقعت في كوري بوغودي إلى مزيد من التدهور في العلاقات بين النظام التشادي ومتمردي دارفور والمنقبين على حد سواء، علاوة على جالية الزغاوة الأوسع في كل من تشاد والسودان. وسبق هذا الأمر المصادرة المتكررة أو التهديد بمصادرة الشاحنات الصغيرة، لأن الحكومة التشادية تخشى من أن أصحابها في الجزء الشمالي من البلاد (ولا سيما المنقبين عن الذهب من الزغاوة) يمكنهم بسهولة تسليمها

إلى أقاربهم المتمردين في ليبيا. وفي مطلع عام 2018 أعلنت انجمينا عن فرض حظر شامل على الملكية المدنية للشاحنات الصغيرة في شمال وشرق تشاد، ويقال أنها صادرت عدة مئات من الشاحنات الصغيرة المملوكة لشباب الزغاوة الذين اشتروها بالذهب الذي عثروا عليه[76]. وأبدت جالية الزغاوة استيائها الشديد من الحظر والمصادرة. وقيل أن بعض ضباط الجيش من الزغاوة رفضوا فرض الحظر، كما احتج المدنيون من الزغاوة على هذا الأمر عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

في نهاية المطاف، أفادت أنباء أن الحكومة تراجعت عن هذه السياسة، لكن احتشاد الزغاوة عبر وسائل التواصل الاجتماعي ظل مستمرا، من خلال مجموعة على تطبيق WhatsApp ضمت بحسب الأنباء أكثر من 4000 شخص[77]. ثم اتخذت الرسائل المرسلة عبر تطبيق WhatsApp منحى سياسيًا أكثر، حيث انتقدت بشكل ملحوظ سلوك ديبي في تأجيج الكراهية تجاه الزغاوة، إلى جانب جاليات تشادية أخرى، ولتقويض التمرد في دارفور[78]. كما أشارت الأنباء أن احتشاد الزغاوة أحبط رغبة ديبي في نشر قوات ضمن التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن[79]. كما تشكلت روابط جديدة بين شباب الزغاوة داخل تشاد واتحاد قوى المقاومة في ليبيا[80]. وأوضح أحد المنقبين عن الذهب من الزغاوة السودانيين، على سبيل المثال، أنه بعد مصادرة سيارته عام 2018 قرر الانضمام إلى اتحاد قوى المقاومة وتمكن من الاتصال بالمتمردين عبر مجموعة الجالية على تطبيق WhatsApp. أثناء وجوده في كوري بوغودي في يناير 2019، فقد انضم فيما بعد إلى غارة لاتحاد قوى المقاومة على تشاد[81].

وهذا ما دفع اتحاد قوى المقاومة إلى الاعتقاد بحسب ما تفيد الأنباء بأنهم إذا تمكنوا من إرسال قوات من ليبيا إلى شمال وشرق تشاد، فإن الجنود والمدنيون من الزغاوة سينضمون إليهم[82]. وبدا السيناريو مقبولا فعلا، عندما أرسل اتحاد قوى المقاومة 40 مركبة إلى منطقة إينيدي التشادية في مارس 2019، أفادت الأنباء أن وحدات من الجيش رفضت قتال المتمردين، بل وبدا أن بعض الجنود على استعداد للانضمام إليهم.[83] وهذا على الأرجح ما دفع ديبي لطلب المساعدة من فرنسا. والتدخل الفرنسي غير المسبوق الذي أعقب ذلك – القصف الجوي الذي استهدف رتلا للمتمردين على مسافة كبيرة من العاصمة – فاجأ المتمردين وأنصارهم، وأوقف تقدمهم وأثبط عزيمة الجنود والمدنيين من الزغاوة للالتحاق بهم، في الوقت الحالي على الأقل.[84]

السنوات الأخيرة، شارك الدارفوريون من جميع الخلفيات، بما في ذلك المتمردون والمتمردون السابقون، في مجموعة من أنشطة الاتجار، ولا سيما عبر الحدود السودانية- الليبية".

المهربون وقطاع الطرق والمنقبون عن الذهب

المهربون والمتّجرون

في السنوات الأخيرة شارك الدارفوريون من جميع الخلفيات، بما في ذلك المتمردون والمتمردون السابقون، في مجموعة من أنشطة الاتجار، ولا سيما عبر الحدود السودانية- الليبية (راجع الخارطة 1). وقد استخدموا كلا من الطرق المباشرة وغير المباشرة عبر الزاوية الشمالية الشرقية لتشاد، وتفيد الأنباء بتورطهم في الاتجار بالأسلحة والمركبات والوقود والمهاجرين.

يبدو أن الدارفوريين أكثر انخراطًا في تهريب المركبات التي تم الحصول عليها من ليبيا إلى السودان وتشاد. وهي تشمل المركبات المشتراة بأسعار رخيصة نسبيًا في ليبيا، ولكن يبدو أيضًا أنها تشمل عددًا كبيرًا من المركبات المسروقة هناك. وتختلف الأسعار بحسب المخاطر التي يتعرض لها المشتري ولص السيارات. والسيارات المسروقة، وخصوصا التي تتم سرقتها من مالكين لهم صلات عبر الحدود، أقل تكلفة بكثير من المركبات التي يتم شراؤها[85].

أصبح منجم كوري بوغودي للذهب المتاخم للحدود التشادية- الليبية مركزًا لتهريب السيارات[86]. وأوضح أحد مهربي المركبات الدارفوريين أن معظم الناس المتورطين في تجارة السيارات هم متمردون دارفوريون سابقون، لأنهم يملكون الأسلحة ويعرفون كيف يدافعون عن أنفسهم ضد محاولات سرقة السيارات المتكررة في جنوب ليبيا[87]. وبحسب أقوال مهرب سيارات آخر من دارفور، فقد ازدهرت تجارة السيارات أكثر منذ عام 2018، لأن الحظر الذي فرضته الحكومة التشادية على الشاحنات الصغيرة سمح للتجار بشراء المركبات بأسعار رخيصة في تشاد بدلا من ليبيا وإعادة بيعها في دارفور[88].

ويوضح مهربو السيارات أن نشاطهم غالبًا ما يكون مرتبطًا بأنشطة تهريب أخرى: فالمركبات لا تسافر فارغة من ليبيا، بل تحمل الوقود أو الأسلحة أو الذخيرة[89]. وفي السنوات الأخيرة في كوري بوغودي فإن حصة كبيرة من الوقود المهرب جنوبًا من ليبيا تم بيعه بحسب ما تفيد الأنباء على الحدود نفسها للسيارات والآلات الخاصة بالمنقبين عن الذهب. وتفيد الأنباء بأن الأسلحة تُنقل في جميع الاتجاهات، ولكن في الغالب من ليبيا إلى دارفور وجمهورية أفريقيا الوسطى. ويقال أيضًا أن مهربي السيارات يقومون أحيانًا بنقل الركاب، بما في ذلك المنقبين عن الذهب والمهاجرين، على الرغم من أن المهاجرين يسافرون في الغالب من الجنوب إلى الشمال[90].

كما شارك الدارفوريون في تهريب المهاجرين من السودان إلى ليبيا. وهم ينتقلون إما مباشرة من السودان إلى ليبيا أو يمرون عبر تشاد لنقل المهاجرين من السودان وأجزاء أخرى من القرن الأفريقي. ومن الناحية التاريخية، كان هذا الأمر يتم في الغالب عبر الشاحنات التي كانت تنقل الماشية إلى ليبيا -حيث كان المهاجرون يعتنون أحيانًا بالحيوانات لدفع ثمن رحلتهم. وفي الآونة الأخيرة، تم تهريب المهاجرين من خلال الشاحنات الصغيرة والشاحنات الكبيرة المخصصة حصريًا لهذا النشاط.

منذ عام 2016 تم نشر قوات الدعم السريع على الحدود السودانية- الليبية، لوقف المهاجرين نظريا. وبفضل هذا الموقع الاستراتيجي يبدو أن عناصر قوات الدعم السريع استولت على الكثير من أعمال تهريب المهاجرين: فقد صرح العديد من الدارفوريين والمهاجرين الآخرين من القرن الأفريقي في كل من أوروبا وليبيا أنه تم نقلهم إلى ليبيا إما في شاحنات صغيرة عسكرية تابعة لقوات الدعم السريع أو في شاحنات كبيرة ترافقها قوات الدعم السريع[91].

من المثير للاهتمام ملاحظة أن العديد من الشباب الدارفوريين غير العرب هاجروا إلى ليبيا وأوروبا بعد التهم الموجهة لهم من القوات الحكومية السودانية بأنهم متمردون وتعرضهم غالبا للسجن. وكثيرا ما تم اتهام المهاجرين الذين تم اعتقالهم وهم في طريقهم إلى ليبيا بنية الانضمام إلى حركات التمرد في ليبيا. قد يكون هذا أحد أسباب اعتراض قوات الدعم السريع لبعض قوافل المهاجرين المتجهة إلى ليبيا؛ غير أن الدارفوريين من غير العرب فسّروا أحيانًا حقيقة مشاركة قوات الدعم السريع في تهريب المهاجرين إلى ليبيا بدلاً من منعهم كمؤشر على أن حكومة (البشير) فضلت مغادرة هؤلاء الشباب الموالين للتمرد للسودان بدلاً من دعم الاضطرابات السياسية المسلحة أو غير المسلحة في البلاد (Jaspars and Buchanan-Smith, 2018, p. 78). لكن لا يوجد دليل على أن لعبة قوات الدعم السريع المزدوجة فيما يتعلق بالهجرة تعكس أجندة سياسية. وربما تعكس ببساطة المصالح الاقتصادية لـميليشيا معروفة بأنشطتها المستقلة بمختلف أنواعها.

بسبب وجود قوات الدعم السريع تخلى المهربون المدنيون الدارفوريون غير المرتبطين بقوات الدعم السريع عن الطرق على الحدود السودانية- الليبية وانتقلوا إلى تشاد. وبحسب ما أفادت الأنباء، فإن المهربين المدنيين شملوا المتمردين السابقين، ولكن يقال بالمتمردين الحاليين أقل مشاركة في تهريب المهاجرين من قوات الدعم السريع[92]. ومع ذلك، يُزعم أن بعض الفصائل المتمردة ترافق قوافل المهاجرين وتحرس المهاجرين نيابة عن مهربي ومتجري المهاجرين الدارفوريين والليبيين في ليبيا. ويبدو أن متمردي دارفور أيضا كانوا في ضيافة مهربي ومتجري المهاجرين في بني وليد، أحد أهم مراكز الإتجار في شمال- غرب ليبيا: كما تعتبر المدينة أيضًا من معاقل الموالين للقذافي، بما في ذلك بعض الذين لهم صلات طويلة الأمد بمتمردي دارفور[93].

وفي عام 2019، أفاد تقرير للأمم المتحدة بأنه

> بحسب ما أفاد به مصدر من المتمردين، فإن بعض متمردي دارفور العاملين في جنوب ليبيا تعاونوا بين الحين والآخر مع مهرب مهاجرين من الزغاوة السودانيين اسمه عبد العزيز طيارة ومهرب مهاجرين ليبي مقيم في بني وليد ومعروف باسم محمد المزري، حيث وفروا لهم خدمات مرافقة قوافل المهاجرين من الحدود السودانية- الليبية حتى سبها (UNSC, 2019a, p. 50).

يشير هذا التقرير إلى عبد العزيز إبراهيم خاطر الملقب بـ "طيارة"، وهو مهرب مهاجرين سوداني معروف كان مستقرا بالفعل في ليبيا في عهد القذافي، عندما كان على اتصال بجهاز الأمن الليبي. وقيل أن طيارة ورفاقه آدم حسن (المستقر في زوارة، والتي كانت أحد موانئ التهريب الرئيسية في ذلك الوقت) وجابر آدم مرسال "ديبوك" (العامل في ميناء صبراتة) هم أول دارفوريون شاركوا في تهريب المهاجرين في ليبيا[94]. وقاموا بحسب الأنباء بترتيب عبور البحر الأبيض المتوسط للعديد من طالبي اللجوء الدارفوريين الذين وصلوا إلى أوروبا قبل عام 2011.

ويُزعم أن طيارة عاد إلى السودان خلال الأزمة الليبية عام 2011 ثم عاد إلى ليبيا في عام 2012 أو 2013، عندما كان ناشطًا لأول مرة في تجارة تهريب السيارات المزدهرة قبل أن يستأنف نشاطه في مجال تهريب المهاجرين. وهو على علاقات بحسب الافتراضات بكلا المتمردين في ليبيا، الذين يبدو أنهم وفروا الحراسة لقوافل المهاجرين بين الكفرة وسبها، والمتمردين السابقين المستقرين في دارفور مثل نور الدين شيطان غايل، الذي كان متورطا أيضا في تهريب السيارات[95].

في السنوات الأخيرة قيل إن ديبوك نشط في تهريب المهاجرين من القرن الأفريقي إلى ومن صبراتة بالتعاون مع أحد الأباطرة المحليين وهو أحمد الدباشي المعروف باسم "العمّو"[96]. وقيل أيضًا أن طيارة كان يعمل مع العمّو، لكنه مستقر أو يتواجد بانتظام في الجنوب في براك الشاطئ، إحدى أهم مراكز تهريب والاتجار بالمهاجرين على الطريق بين الجنوب والمركز الماثل في بني وليد[97]. يبدو أنه كان في البداية مهربًا تقليديًا للمهاجرين (ينقل عبر الحدود مقابل أجر)، ولكن بعد عودته إلى ليبيا تبنى نهجا أكثر عنفًا، بما في ذلك شراء المهاجرين واحتجازهم حتى يدفعوا فدية له.

تم وصف هذا النهج والانتقال من التهريب إلى الاتجار باعتبارهما أمرا شائعا في ليبيا ما بعد عام 2011، على الرغم من تورط الجهات الفاعلة الليبية في هذا الأمر في الغالب[98]. ووصف أحد طالبي اللجوء الأريتيريين كيف تم احتجازهم من قبل المتجرين في بني وليد، ومن ثم إعادة بيعهم إلى طيارة في براك الشاطئ، وبالتالي إعادتهم إلى الجنوب بدلاً من الساحل[99]. كما وصف قيام المتجرين التشاديين المتنافسين، وهم على الأرجح متمردون أو متمردون سابقون، بمهاجمة سجن المهاجرين التابع لطيارة في عدة مناسبات. وفي إحدى المرات تمكنوا على ما يبدو من اختطاف أكثر من 100 صومالي وإعادة بيعهم للمتجرين في بني وليد. وعلى نحو مماثل، في منتصف عام 2017، تعرض متمردون دارفوريون يقومون بحراسة مهاجرين من إريتريا في منطقة الجفرة لصالح مهرب ليبي للاعتداء من قبل متمردين تشاديين سابقين قاموا باختطاف عدة مئات من الإريتريين وأعادوا بيعهم جنوبًا، في أم الأرانب[100]. وروى طالب لجوء إريتري أيضًا ما حدث في عام 2017، بعد دخوله ليبيا من السودان، حيث قامت عصابة من قطاع الطرق التشاديين (وربما متمردين أو متمردين سابقين) بمهاجمة قافلة المهاجرين التي كان فيها وبيعه لطيارة[101]. ومن المرجح أن المنافسة على المهاجرين بين المسلحين التشاديين والدارفوريين في ليبيا زادت من حدة التوترات بين التمردات الخاصة بكل منهما، كما هو موضح أعلاه. كما تشير المزاعم إلى تورط متمردي دارفور السابقين في مهاجمة قوافل المهاجرين وإعادة بيعهم.

وذكر المهاجرون أيضا أن المتمردين السابقين والمهاجرين الدارفوريين وغيرهم من المهاجرين السودانيين عملوا كحراس في السجون الليبية حيث تم تعذيب المهاجرين لإجبارهم على دفع الفدية. ويبدو أن المتجرين الليبيين غالبًا ما يختارون المهاجرين السودانيين لهذه الأنواع من الوظائف لأنهم يتحدثون العربية؛ حيث يتم إما إجبارهم على القيام بهذه الوظائف أو إعطائهم وعودًا بالإفراج عنهم وربما إيصالهم ساحل البحر الأبيض المتوسط إذا وافقوا على ذلك[102].

قطع الطرق والاتجار بالمخدرات

اتُهمت العصابات الدارفورية بالعمل كقطاع طرق في دارفور نفسها، وكذلك في جنوب ليبيا وحتى شمال- شرق النيجر وصولا إلى منطقة أغاديس، في عمق مناطق النيجر (Tubiana and Gramizzi, 2018, pp. 78–79). وفي دارفور احتكرت ميلشيات الجنجاويد العربية أو ميليشيات الجنجاويد السابقين إلى حد كبير أعمال قطع الطرق. في المقابل وفر جنوب ليبيا وبدرجة أقل النيجر فرصًا أكثر ملاءمة لأعمال قطع الطرق للمتمردين والمتمردين الدارفوريين السابقين من غير العرب، وكذلك للمدنيين الدارفوريين، بما في ذلك الشباب من مخيمات اللاجئين في تشاد والمنقبين عن الذهب الذين انضموا لهم.

ويستهدف قطاع الطرق المركبات والمهاجرين – ولا سيما الإريتريين الذين يُعتقد أن عائلاتهم تدفع فديات كبيرة – إضافة إلى قوافل المخدرات. وفي حين تعتبر الهجمات على متجري المخدرات محفوفة بالمخاطر بشكل خاص ويمكن أن تؤدي إلى مقتل المهاجمين، فإن عددا قليلا من الهجمات الناجحة السابقة شجعت المتمردين والمتمردين السابقين وقطاع الطرق الدارفوريين والتشاديين النشطين في ليبيا على تنظيم حملات واسعة النطاق وحشد العشرات من المقاتلين المتمرسين، وفي بعض الأحيان من عدة جماعات، للبحث عن قوافل المخدرات التي تتنقل عبر جنوب ليبيا (Tubiana and Gramizzi, 2018, pp. 93–94) [103]. وربما يستأجرون مركبات للمتمردين لاستخدامها في هذه الحملات.

وقدم لاجئ دارفوري شاب في تشاد وصفا لتجنيده من قبل صديق في عصابة مكونة من خمس سيارات تعمل في جنوب ليبيا:

> ظننت أن صديقي يعمل في مناجم الذهب، لكنني تفاجأت بأنه عضو في عصابة لقطع الطرق. وسألني لماذا يجب أن نحفر ثقوبًا مثل خنازير الأرض في حين يمكننا بسهولة كسب الملايين (من فرنكات وسط أفريقيا) إذا نجحنا في اعتراض حمولات المخدرات العابرة في المنطقة. واعتدنا تتبع آثار السيارات المتجهة من الغرب إلى الشرق – فمتجروا المخدرات يأتون من المغرب والجزائر وموريتانيا ومالي والنيجر وعبر ليبيا باتجاه مصر، في حين تعتبر المسارات الجنوبية –الشمالية بشكل عام مسارات للتجارة العادية أو مركبات المهاجرين. بقيت مع صديقي وكنت أقول لنفسي "عندما أحصل على نصيبي من الغنيمة الأولى، سأتابع طريقي وأعبر البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا'. لكن في أحد الأيام تعرضنا لكمين من قبل مجموعة منافسة وتكبدنا خسائر كبيرة، بما في ذلك معظم سياراتنا وأسلحتنا. واقترح صديقي أن ننضم إلى الميليشيات الليبية كمرتزقة لأنهم يدفعون جيدا، حسب قوله. لكنني فضلت الانضمام إلى المنقبين عن الذهب وبعد بضعة أشهر عدت إليي مخيم اللاجئين. وذهب صديقي إلى ليبيا، لكن منذ ذلك الحين لم أسمع عنه[104].

نفس قاطع الطريق السابق ومصادر أخرى وصفت كيف يقوم المغيرون الناجحون بإعادة بيع المخدرات إلى أصحابها الأصليين أو إلى المتجرين المنافسين، قبل أن يُطلب منهم في بعض الأحيان تغيير مواقفهم ومرافقة قوافل المخدرات مقابل حصة من الأرباح[105]. ويقال أن المتمردين الدارفوريين السابقين قد تم توظيفهم كمرافقين للقوافل التي تقطع مسافات طويلة بين الحدود المالية– النيجرية والحدود الليبية– المصرية (Tubiana and Gramizzi, 2018, pp. 93–94).

وتفيد الأنباء بمشاركة عناصر قوات الدعم السريع في تسهيل تهريب الحشيش على طريق آخر، وهو الطريق من الأراضي الحدودية في جنوب دارفور مع جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى – وهي المنطقة حيث يزرع القنب – إلى ليبيا، أو إلى وسط السودان من اجل السوق المحلية في السودان. وكما هو الحال مع تهريب المهاجرين، يقوم أفراد قوات الدعم السريع إما بفرض ضرائب على القوافل أو نقل المخدرات بأنفسهم[106].

صورة: آثار على الحدود التشادية الليبية، 2015
المصدر: جيروم توبيانا

الدارفوريون باعتبارهم خبراء في التنقيب عن الذهب في سوق إقليمية

في السنوات الأخيرة أصبحت النظرة إلى المنقبين عن الذهب الدارفوريين باعتبارهم المنقبين الأكثر خبرة وتمرسا في الصحراء والساحل. لذلك سعت مجموعات السكان المحليين الباحثين عن الذهب لتوظيفهم كعمال في مختلف حقول الذهب، بما في ذلك جنوب ليبيا وشمال تشاد وشمال النيجر وجنوب الجزائر وشمال مالي (راجع الخريطة 2)[107]. ومهارات الدارفوريين في مناجم الذهب مستمدة من خبرتهم الطويلة في التنقيب في مختلف أرجاء السودان[108]. كما نجح المنقبون عن الذهب الدارفوريون، بمن فيهم المتمردون السابقون، من حين لآخر في تشكيل مجموعات التنقيب الخاصة بهم في دول مثل تشاد وليبيا والنيجر. وقيل أنهم أحيانًا كانوا يسيطرون تمام على بعض حقول الذهب وأنهم أكثر نجاحًا من غيرها المنقبين، الأمر الذي أدى إلى توترات بينهم وبين كل من المنقبين المنافسين والجاليات المحلية والتي تصاعدت إلى عنف في بعض الأحيان (Tubiana and Gramizzi, 2018, pp. 68–74).

كان الدارفوريون أيضًا ناجحين كتجار (على سبيل المثال للأغذية أو معدات التنقيب) أو مقدمي الخدمات في الأسواق الواقعة في مناطق التنقيب. ويوضح أحد المنقبين الذي كان مقدم خدمة إنترنت في كوري بوغودي، شمال تشاد أن هذا النوع من النشاط الخدمي كان في الغالب مربحا أكثر من التنقيب نفسه[109].

أفادت التقارير أيضا أن المنقبين الدارفوريين شملوا العديد من اللاجئين الشباب من المخيمات في تشاد الذين أجبرهم انخفاض مستويات المساعدات الإنسانية على البحث عن الذهب[110]. وأدت حمى ذهب إلى تحويل الشباب الدارفوريين عن الأنشطة أو المشاريع الأخرى، بما في ذلك القتال كمتمردين أو كمرتزقة أو قطع الطرق، أو الهجرة إلى أوروبا[111]. وعلى نحو مماثل فإن طردهم من حقول الذهب وإغلاق المناجم من قبل حكومات الجزائر وتشاد والنيجر غالبًا ما شجع المنقبين الساخطين على التحول أو العودة إلى الأنشطة المسلحة أو محاولة الهجرة إلى أوروبا.

كثيرا ما اعتبرت الحكومات وجود منقبين أجانب، بما في ذلك المتمردين الدارفوريين المسلحين الحاليين والسابقين، نوعا من التهديد الأمني. ففي تشاد، على سبيل المثال، قام الجيش بشكل متكرر بطرد المنقبين عن الذهب، بمن فيهم الدارفوريون، من المناجم ومصادرة مركباتهم ومعدات التنقيب والممتلكات الشخصية والذهب. وغالبا تم تدمير مركبات المنقبين، بما في ذلك من خلال القصف الجوي للقوات التشادية؛ كما تعرض بعض المنقبين للقتل أو الإصابة[112]. وتعرض المنقبون عن الذهب الدارفوريون أيضا لهجمات من المتمردين التشاديين من جالية القرعان وقوات الدفاع الذاتي من التبو المحليين. وفي شمال غرب تشاد وشمال شرق النيجر أدى القتال إلى تأليب المنقبين عن الذهب من دارفور والتبو المسلحين ضد بعضهما البعض (Tubiana and Gramizzi, 2018, pp. 68–74).

ورد المنقبون الذين تم استهدافهم بطرق مختلفة. فبعض متمردي دارفور الذين صادرت القوات الحكومية التشادية مركباتهم، انضموا إلى التمرد التشادي مثلا[113]. وفي الوقت نفسه أفادت أنباء بقيام الجيش التشادي المنتشر في مناجم الذهب بتجنيد المنقبين أو المهاجرين الدارفوريين كبوجوبوجو – وهو لقب للوكلاء غير الرسميين أو غير المصرح لهم المدعومين من قبل القوات الرسمية، في هذه الحالة من أجل توفير الأمن في مناطق التنقيب[114].

كما تم طرد المنقبين من دول أخرى في المنطقة. فعلى سبيل المثال، في النيجر، تم طرد المنقبين الأجانب، وهم غالبا دارفوريون، من مناجم ذهب دجادو في عام 2014 (راجع الإطار 2). ودفعت عودتهم بعد بضعة أشهر

الحكومة إلى إغلاق المناجم في عام 2017 [115]. وفي عام 2019، أفادت أنباء بترحيل النيجر للمنقبين الدارفوريين إلى ليبيا[116]. وعلى نحو مماثل، كان قمع الحكومة للمنقبين (بمن فيهم الدارفوريين) عنيفاً بشكل خاص في الجزائر. فقد كان هناك قصف جوي وتعرضت المركبات ومعدات التنقيب للتدمير وقتل المنقبون وتم اعتقال عدة مئات من الأشخاص[117]. وفي شمال مالي تم اتهام الجماعات المسلحة التي تفاوضت على السلام مع الحكومة أيضًا بمصادرة الذهب الذي عثر عليه المنقبون الدارفوريون[118].

كان للعنف ضد المنقبين عن الذهب وإساءة معاملتهم في بلد معين أثر غير مباشر في دفع العديد من المنقبين للبحث عن الذهب في بلد آخر، والانتقال من تشاد إلى ليبيا والنيجر والجزائر ومالي؛ والعودة من النيجر إلى ليبيا وتشاد؛ ومن مالي إلى الجزائر وهكذا[119].

المقاتلون الدارفوريون الذين تحولوا إلى منقبين عن الذهب

من بين المنقبين ومقدمي الخدمات ذات الصلة، هناك عدد من الأشخاص الذين يعتبرون أنفسهم متمردين أو متمردين سابقين يعملون لمصلحتهم الخاصة وليس لتمويل حركات التمرد[120]. وبينما لا يزال البعض يعتبرون

خارطة 2: مناجم الذهب الرئيسية في الصحراء ورحلات منقب عن الذهب من دارفور

صورة: منجم ذهب في شرقي تشاد، 2016
المصدر: جيروم توبيانا

أنفسهم أعضاء في حركات التمرد وفي إجازة من واجباتهم العسكرية، فإن البعض الآخر متمردون سابقون تخلوا تماما عن التمردات. وبعضهم أعضاء أو أعضاء سابقون في حركات التمرد التي وقعت اتفاقية سلام مع الحكومة السودانية. في دجادو (حتى 2017) وكوري بوغودي (حتى 2018) كان هناك عدد قليل من المنقبين من الدارفوريين العرب، بمن فيهم عناصر سابقون في ميليشيات الجنجاويد، ولا سيما الموالون لموسى هلال والذين لا يزالون معادين لحميدتي (Tubiana and Gramizzi, 2017, p. 99; UNSC, 2019a, p. 24).

تحاول حركات التمرد الدارفورية التي تواجه نقصًا في القوى العاملة، مثل جيش تحرير السودان – ميني ميناوي، باستمرار تجنيد مقاتلين من بين المنقبين عن الذهب، أو إعادة تجنيد الأعضاء الذين غادروا للذهاب إلى المناجم، لا سيما على الحدود التشادية- الليبية. ومنذ أواخر عام 2018 نجح جيش تحرير السودان - ميني

الإطار 2: رحلات منقب عن الذهب من دارفور

جمال منقب دارفوري متمرس من الزغاوة. ورحلته تعتبر مثالا وتوضيحا لرحلات العديد من المنقبين عن الذهب الدارفوريين

- سمع لأول مرة عن التنقيب عن الذهب في عام 2007، وأصبح منقبا في أبو حمد في ولاية نهر النيل شمال الخرطوم. وحتى عام 2010، كان يعمل في مناجم مختلفة بين أبو حمد ودنقلا في الولاية الشمالية، إلى الغرب.
- في عام 2011، قام بالتنقيب لأول مرة في منطقة متأثرة بالصراع في جبال النوبة في جنوب كردفان.
- عاد جمال إلى ولاية نهر النيل في عام 2012 وعمل في حقل ذهب يمتد على طول الحدود السودانية – المصرية.
- في وقت لاحق من عام 2012، انضم إلى حمى الذهب في منطقة الهشابة في شمال دارفور. وحسب أقواله فقد كان المنجم على خط المواجهة بين متمردي دارفور والجنجاويد. وتسببت المنافسة للسيطرة على المنطقة بهجمات عنيفة للجنجاويد في سبتمبر وأكتوبر 2012 حيث قتل العديد من المنقبين وتشرد عدد أكبر.
- نتيجة لذلك عمل جمال في عام 2013 في منجم في منطقة أكثر هدوء في شمال كردفان.
- في عام 2015 انضم لأول مرة إلى حمى الذهب خارج السودان، في منطقة البطحاء في تشاد.
- في فبراير 2016 ونتيجة للضغط الحكومي المكثف ضد المنقبين "غير الشرعيين" في تشاد، ذهب جمال إلى دجادو في شمال شرق النيجر، حيث عاد المنقبون الدارفوريون بعد طردهم سابقا. ووفقا له فقد كان خلال الفترة ما بين عامي 2017-2016 واحدا من بين أكثر من 10000 منقب في دجادو، غالبيتهم من دول أجنبية. وتغاضت السلطات النيجرية عن التنقيب، على الأقل بسبب الإيرادات الناجمة عن الضرائب التي فرضتها وحدات الجيش النيجري على المنقبين (كانت الضرائب على الأجانب أعلى بكثير حتى مارس 2017). وبعد عودة الخطط لطرد المنقبين الأجانب، أمرت الحكومة في النهاية بإغلاق الموقع وإجلاء جميع المنقبين العاملين هناك بمن فيهم جمال[121].

لم يكن جمال متأكدًا إلى أين سيذهب بعد ذلك، لكنه قال إن بعض زملائه عادوا إلى منطقة كوري بوغودي في تشاد. في حين ذهب آخرون إلى غرب النيجر باتجاه تشيباراكتن، وهو منجم تركته الحكومة مفتوحًا. كما ادعى جمال أن حوالي 50 منقبا دارفوريا في دجادو تخلوا عن البحث عن الذهب واستخدموا أرباحهم لدفع تكاليف رحلاتهم إلى أوروبا[122].

ميناوي وحركات التمرد الأخرى بحسب الأنباء في إثبات وجودها في كوري بوغودي بهدف تجنيد مقاتلين[123]. يبدو أن هذا الأمر لاقى نجاحا متزايدا بسبب الاستهداف العنيف للمنقبين عن الذهب الدارفوريين من قبل المتمردين التشاديين، الأمر الذي دفع بعض المنقبين عن الذهب الدارفوريين للانضمام إلى جيش تحرير السودان – ميني ميناوي لحماية أنفسهم أو سعيا للانتقام[124]. وأدت الفترة الانتقالية بين عامي 2019–2018 في السودان أيضًا وبحسب الأنباء إلى انضمام أو عودة البعض إلى حركات التمرد على أمل إعادة الاستقرار في دارفور. ويُزعم أن بعض اللاجئين سافروا من المخيمات في تشاد إلى كوري بوغودي كمنقبين عن الذهب من أجل الانضمام إلى المتمردين[125]. لكن وبحسب أقوال أحد المتمردين السابقين فإن المتمردين الذين تحولوا إلى منقبين عن الذهب أكثر من المنقبين الذين انضموا إلى حركات التمرد[126].

يبدو أن المتمردين الدارفوريين المسلحين الحالين أو السابقين تمكنوا في بعض الأحيان من إنشاء معسكرات جيدة التجهيز والتسليح. وذُكر أن هذا هو الحال في شمال شرق النيجر بالقرب الحدود مع ليبيا والجزائر، وبشكل أكثر صراحة في كوري بوغودي، حيث قيل أن عدد عناصر جماعة عبد الله باندا تتراوح ما بين 500–400 منقب. وبحسب أحد العاملين لدى باندا، فقد تم تسجيل "شركتهم" قانونيًا في تشاد، بموجب تصريح تنقيب صادر عن الحكومة، وهي مجهزة بجرافات وآليات تنقيب مختلفة[127]. وبعد أن طردهم الجيش التشادي في مارس 2019 قيل أن المنقبين الساخطين انضموا إلى كل من جيش تحرير السودان – ميني ميناوي والمتمردين التشاديين[128]. ●

"إلى جانب تشاد والنيجر، كان السودان لوقت طويل أحد الدول الرئيسية التي يأتي منها المهاجرون إلى ليبيا."

المهاجرون

المهاجرون الدارفوريون في ليبيا

جاليات المهاجرين في ليبيا

إلى جانب تشاد والنيجر كان السودان لوقت طويل أحد الدول الرئيسية التي يأتي منها المهاجرون إلى ليبيا. وسافر العديد من الأشخاص من هذه البلدان الثلاثة إلى ليبيا منذ فترات الجفاف الشديدة في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي. وهم يشكلون نسبة كبيرة من المهاجرين "الموسميون" أو " الدائريين" الذين يقومون بالرحلات ذهابًا وإيابًا، بشكل سنوي أو على مدار عدة سنوات للعمل في ليبيا (de Waal, 2005; Jaspars and Buchanan-Smith, 2018, pp. 9–11).

ويقدر ممثلو سفارات وجاليات هؤلاء المهاجرين تعداد أفراد جالياتهم ما بين 250,000 و500,000 شخص، مما يجعل مجموع السكان من هذه الجنسيات الثلاث في ليبيا ما بين 750,000 و1.5 مليون نسمة[129]. وتشير التقديرات الأدنى لمنظمة الهجرة الدولية إلى أن عدد المهاجرين السودانيين في ليبيا بلغ 41 ألفا في عام 2017، أو 9% من تعداد المهاجرين في ليبيا، والذي من المحتمل أيضًا أن يكون تقديرًا متحفظًا لا يأخذ في الاعتبار أعداد المهاجرين الذين عاشوا في ليبيا لسنوات عديدة (Jaspars and Buchanan-Smith, 2018, p. 61). ووفقًا لتقدير أكثر حداثة وأقل تحفظًا نوعا ما يشكل السودانيون 12% من تعداد المهاجرين في ليبيا، وراء النيجيريين (20%) والمصريين (15٪) والتشاديين (14٪) (CoEU, 2019, p. 3).

يبدو أن سياسات الهجرة الأوروبية ولا سيما فيما يتعلق بطريق العبور الليبي- النيجيري قد أدت إلى انخفاض عدد المهاجرين من غرب إفريقيا (وإن لم يكن بالضرورة عدد المهاجرين النيجيريين) المسافرين إلى ليبيا. بالمقابل فشلت نفس السياسات في خفض تدفق المهاجرين من السودان؛ بل إن محاورين مختلفين من الكفرة والسودان أفادوا بزيادة التدفقات في عام 2018 (على الرغم من أن هذا الطريق لا يزال أقل أهمية من طريق غرب إفريقيا)[130]. وربما زادت تدفقات المهاجرين بشكل أكبر خلال الأشهر الأولى من عام 2019 بسبب الاضطرابات في الخرطوم وأماكن أخرى في السودان.

دور جاليات المهاجرين السودانيين والدارفوريين الموجودة في ليبيا

كما ذكر أعلاه، من قبل سقوط القذافي في عام 2011، فإن السودانيين مثل التشاديين والنيجيريين يقيمون في ليبيا منذ عدة سنوات، وهم مستقرون في البلاد. كما أنهم يلعبون دورًا مهمًا في مساعدة القادمين الجدد من أبناء جنسيتهم أو جاليتهم للاستقرار- وبالتالي سيجد القادمون الجدد من السودان غالبًا الدعم في أحياء ومطاعم معينة[131].

لا تتعامل جمعيات الجاليات بالضرورة مع الأعضاء المفترض أنها تمثلهم على قدم المساواة، وهناك حالات من التمييز. ويعتمد هذا في كثير من الأحيان على طبيعة العلاقات بين الجالية والسفارة. وفي حالة السودان هناك تقارير عن التمييز بين المهاجرين القادمين من شمال ووسط السودان (وادي النيل) من جهة، وهم عادة من مؤيدي الحكومة، واللاجئين من دارفور ومناطق الحرب الأخرى من جهة أخرى، والذين غالبًا ما يُعتبرون متمردين وتعاملهم السفارة معاملة غير السودانيين. وبالفعل يبدو أن السفارة السودانية في طرابلس ترفض الجنسية السودانية للاجئين القادمين من المناطق الواقعة على أطراف السودان، خاصة من دارفور، وجماعة

الزغاوة العرقية من بين الدارفوريين على وجه الخصوص، الذين غالبًا ما يُتهمون بأنهم تشاديون[132]. لكن ومنذ سقوط البشير في أبريل 2019 يبدو أن السفارة السودانية والجمعية السودانية أصبحت أكثر عونا للدارفوريين، بما في ذلك الزغاوة[133].

عند اختطاف مهاجر من أجل الحصول على فدية- وهو ما يحدث كثيرا- فإن قدرة أفراد الجالية على المساعدة تكون محدودة. فكثيرا ما يُطلب من الجالية السودانية في ليبيا دفع فدية للإفراج عن مواطنين مخطوفين. وذكر ممثلو الجالية السودانية الصغيرة في بني وليد، أحد أهم مراكز اختطاف المهاجرين في ليبيا، أنه ومن خلال اتصالاتهم مع المهربين والتي يشارك فيها وسيط سوداني معين، تمكنوا من إطلاق سراح مواطنيهم من مراكز التعذيب مقابل ذلك الحصول على فدية. تتفاوت مبالغ الفدية بشكل كبير حيث تتراوح ما بين 1000 دينار ليبي (200 دولار أمريكي) إلى 35000 دينار ليبي (7000 دولار أمريكي) - وهو مبلغ استثنائي- مقابل المهاجر الواحد (Jaspars and Buchanan-Smith, 2018, p. 47)[134]. وتعين على الأشخاص الذين تم الإفراج عنهم إما العمل أو الطلب من الأقارب سداد ديونهم؛ وفي بعض الأحيان كان أفراد الجالية يوافقون على عدم رد مبلغ الفدية لهم.

يعتبر نطاق هذا النوع من الترتيبات غير واضح، لأن ممثلي الجالية أنفسهم أكدوا أيضًا أنه لا يمكنهم سوى تقديم مساعدة محدودة للقادمين الجدد: " أصبح الأمر الآن أكثر صعوبة مما كان عليه قبل عامين إلى ثلاثة أعوام؛ علينا أن نهتم بعائلاتنا. ولأننا لسنا ليبيين، فإننا بالكاد نستطيع حماية أنفسنا"[135]. كما ذكرت جالية الزغاوة السودانية في طرابلس أنها كانت قادرة على الإفراج عن حوالي 20 من مواطنيها من سجن معين في بني وليد بمساعدة وسيط نيجيري، وذلك بدفع فدية قدرها 5000 دينار ليبي (1000 دولار أمريكي) عن كل رهينة – ولكن الفدية زادت لاحقًا لتتراوح بين 25000-8000 دينار ليبي (5000-1600 دولار أمريكي) للفرد وبصورة استثنائية إلى أكثر من 20000 دولار أمريكي (هذه الأسعار المرتفعة شائعة بالنسبة لمواطني دول القرن الأفريقي الأخرى، وخاصة الإريتريين)[136].

من ليبيا إلى مكان آخر

يتم إيقاف العديد من الدارفوريين في ليبيا (بمن فيهم اللاجئون في تشاد) الذين يحاولون الوصول إلى أوروبا، وبعضهم ممن ضاق ذرعا بالوضع هناك، اختار العودة إلى تشاد أو حتى إلى دارفور، أو شق طريقه إلى النيجر. والبعض الآخر، ممن واجه في بعض الأحيان العنف أو الهجمات أو الحوادث في تشاد أو دارفور، قرر العودة حتى قبل الوصول إلى الحدود الليبية. ويواجه أولئك الذين بقوا في ليبيا مخاطر كثيرة، كما هو الحال مع المهاجرين الآخرين هناك؛ الأمر الذي يدفع عددا متزايدا منهم إلى محاولة مغادرة ليبيا إلى بلد مضيف آمن.

بالنسبة لأولئك الذين يبحثون عن طرق قانونية وآمنة للمغادرة فإن دارفور هي واحدة من تسعة أماكن منشأ يعتبر سكانهم مؤهلين للحصول على اللجوء. ويمكن بالتالي للمهاجرين القادمين من هذه الأماكن التسجيل كطالبي لجوء أو لاجئين من قبل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ليبيا، على أمل إعادة توطينهم في بلد آمن (في أوروبا أو الولايات المتحدة)[137]. وبحلول نوفمبر 2019 سجلت المفوضية السامية ما يقارب من 46000 مهاجر في ليبيا كطالبي لجوء أو لاجئين. وغالبية المسجلين هم من السوريين (41%)[138]،

صورة: مهاجرون دارفوريون آخرون في ليبيا، 2019.
المصدر: جيروم توبيانا

يليهم السودانيون/ الدارفوريون (28.8%) والإريتريين (13%). ولكن من الممكن أنه تم تسجيل عدد أكبر من ذلك بكثير، لأن التقديرات في منتصف عام 2019 تشير إلى أن عدد السودانيين الذين يعيشون في ليبيا الذين تم تسجيلهم لا يتجاوز 14% (مقابل91% من الإريتريين الذين يُعتقد أنهم مسجلين) (UNHCR, 2019)[139].

والتسجيل لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لا يعني المغادرة السريعة: فبعض طالبي اللجوء تم تسجيلهم منذ عام 2017، وقد تم تسجيل بعضهم عدة مرات – إعادة التسجيل أحيانًا بعد القبض عليهم أو اختطافهم واحتجازهم لأشهر. ولأن فرص إعادة التوطين في أوروبا والولايات المتحدة محدودة للغاية، تخطط المفوضية السامية لإجلاء طالبي اللجوء من ليبيا إلى دول جنوب الصحراء الكبرى التي تعتبر آمنة بما فيه الكفاية. وتم إجلاء المجموعة الأولى المكونة من 70 طالب لجوء، بما في ذلك الدارفوريين، إلى رواندا في سبتمبر 2019، وهناك مناقشات حول نقل الآخرين إلى تشاد.

وتعتبر تجربة أحمد[140] –وهو دارفوري– مفيدة في هذا الصدد. فقد تم تسجيل أحمد لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ولكن أثناء انتظار إعادة التوطين عمل لمدة عام في غسيل السيارات في طرابلس. ولم تمنع وثيقة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي يحملها من اعتقاله من قبل إحدى ميليشيات طرابلس في عام 2017؛ حيث أُرسل إلى سجن يضم مئات المهاجرين السودانيين والإثيوبيين والإريتريين الذي تم احتجازهم، وطلب منه فدية قدرها 1000 دينار ليبي (200 دولار أمريكي)، وهو المبلغ الذي يُطلب مقابل كل السودانيين. وأوضح أحمد:

> ضربوني لمدة شهر ونصف، ولكن لأنني لا أملك المال وليس لدي معارف للاتصال بهم، توقفوا عن ضربي وأجبروني على العمل. . . . غسلت سياراتهم وملابسهم، وقمت بتنظيف الغرف والمراحيض، وجمع القمامة وتحميل وتفريغ المعدات العسكرية، وأحيانًا كانوا يرسلونني إلى المزارع أو إلى منازلهم لتنظيفها. لم أحصل على أجر قط، ولا حتى دينار واحد. وإذا لم تعمل فإنك ستتعرض للضرب. ولم تقم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بزيارة المكان. إنه مقر لإحدى الميليشيات؛ لا أحد يستطيع الذهاب إلى هناك[141].

تم الإفراج عن أحمد بعد عشرة أشهر ثم اضطر إلى تجديد تسجيله في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (وهو صالح لمدة سنة واحدة). لكن لاحقًا، في يناير 2020، تم اعتقاله مرة أخرى من قبل إحدى الميليشيات وتم أخذه إلى قاعدة عسكرية في حي أبو سليم بطرابلس حيث أُجبر مرة أخرى على غسل السيارات وتنظيف المراحيض وجمع القمامة. هذه المرة أطلق سراحه بعد ثلاثة أيام. ومرة أخرى اضطر إلى تجديد تسجيله لأن وثيقة المفوضية السامية الخاصة به تم تمزيقها[142].

ثم تساءل أحمد عما إذا كان عليه أن يحاول إحضار زوجته وأطفاله من دارفور إلى ليبيا[143]. في الواقع تعطي المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الأولوية لأولئك الذين يعتبرون الأكثر ضعفاً، ولا سيما النساء والأطفال، بالإضافة إلى جنسيات وجاليات محددة. وقد أوجد هذا الأمر عن غير قصد عامل جذب سلبي تجاه ليبيا. فالمهاجرون الدارفوريون يدركون هذه الأولوية، وقد بدأوا مؤخرًا في السفر مع زوجاتهم وأطفالهم أو جعلوهم ينضمون إليهم في ليبيا رغم مخاطر الرحلة. ونتيجة لذلك ازداد عدد القاصرين السودانيين

غير المصحوبين ببالغين والمسجلين لدى الاتحاد الأوروبي بنسبة 18% في عام 2018، أي عُشر المتقدمين السودانيين (EASO, 2019, p. 168). في الماضي، وتحديدا منذ عام 2003، كان شباب الجاليات غير العربية النازحة داخليا هم من يسافرون إلى ليبيا ثم إلى أوروبا؛ أما النساء أو الأطفال أو كبار السن فيبقون في مخيمات النازحين داخليا واللاجئين (وهو ما يفسر لماذا تتكوّن تجمعات النازحين داخليا في الغالب من النساء). وغالبا ما تعرض الرجال والفتيان الذين يعتبرون في سن تسمح لهم بالقتال للقتل أثناء القتال بينما انضم آخرون إلى حركات التمرد أو كانوا في طريقهم إلى ليبيا أو مؤخرًا إلى مناجم الذهب لكسب المال لإرساله إلى أقاربهم في المخيمات. وكانت النساء تشجع الرجال على مغادرة المخيمات للقتال أو الهجرة - بما في ذلك من خلال الأغاني العدائية أحيانًا - ويعتبرن أولئك الذين فضلوا "البقاء والاضطجاع في المخيمات" مصدر عار، كما تقول كلمات إحدى أغاني اللاجئين[144].

بالنسبة للمهاجرين الذين لا يعتبرون من طالبي اللجوء، فإن المخرج الرئيسي من ليبيا هو من خلال منظمة الهجرة الدولية والتي تنظم وتروج بشكل كبير لما يسمى "بالعودة الإنسانية الطوعية". وتتفق جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك منظمة الهجرة الدولية، على أن عمليات العودة ليست دائمًا "طوعية"، وأنه بعد فترة من الزمن في مركز الاحتجاز يدرك الكثير من اللاجئين أن لا خيار آخر أمامهم ويوافقون على العودة "الطوعية" (Jaspars and Buchanan-Smith, 2018, p. 62). ويتضمن هذا البرنامج أيضًا في بعض الأحيان أشخاصًا من البلدان أو الجاليات المؤهلة للتسجيل لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بما في ذلك الدارفوريون الذين تمت إعادتهم إلى الخرطوم على الرغم من المخاطر المؤكدة (تم توثيق حالات القبض على الدارفوريين فور وصولهم (Kingsley, 2018)). وبحسب الجالية السودانية فقد نظمت منظمة الهجرة الدولية رحلتين على الأقل إلى السودان في عام 2017 وثلاثة في عام 2018، وكان من بين العائدين 200-150 مهاجر محتجز في مصراتة[145]. وتم الإبلاغ على الأقل عن حالة لأحد الدارفوريين من الزغاوة أعادته منظمة الهجرة الدولية في أغسطس 2017 وتم اعتقاله وتعذيبه لدى وصوله إلى مطار الخرطوم[146]. وبحسب الأنباء كانت السفارة السودانية في طرابلس تضغط بشكل فعال على حكومة الوفاق الوطني الليبية في طرابلس والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الهجرة الدولية ليس فقط من أجل عدم تسجيل الدارفوريين كطالبي لجوء، بل من أجل أن تعيدهم منظمة الهجرة الدولية إلى السودان[147]. وبحلول عام 2020، بعد سقوط عمر البشير، لم يتم الإبلاغ عن ممارسة هذا النوع من الضغط، ويقال أن منظمة الهجرة الدولية كانت أكثر حذرا بشأن إعادة السودانيين إلى السودان. وقيل أن عدداً قليلاً فقط من الدارفوريين سجلوا للعودة الطوعية منذ سقوط البشير، معتقدين أن الوضع في السودان الآن أفضل من ليبيا. في غضون ذلك تراجعت "العودة الطوعية" من ليبيا بسبب عدم قدرة منظمة الهجرة الدولية على الوصول إلى جاليات المهاجرين ومراكز الاحتجاز والمطارات بسبب الحرب الأهلية الدائرة حول طرابلس والمخاوف الأمنية المتعلقة بموظفي منظمة الهجرة الدولية[148].

على نحو مماثل كانت مصر وجهة معروفة منذ أمد بعيد للمهاجرين السودانيين، بما في ذلك الدارفوريون. ويشكل بعض هؤلاء الدارفوريين جزء من نمط دائري لهجرة الأيدي العاملة، والبعض الآخر لاجئون استقروا في مصر نتيجة الصراع في دارفور، وهناك عدد أكبر من طالبي اللجوء المتنقلين في طريقهم إما إلى إسرائيل أو ليبيا، حيث يحاول البعض مواصلة طريقهم من هناك إلى أوروبا. وكان الساحل المصري نفسه نقطة خروج لقوارب

المهاجرين المبحرة إلى أوروبا، ولكن الحكومة المصرية قامت في السنوات الأخيرة بحسب الأنباء بقمع المهربين، مما أجبر المزيد من المهاجرين على الانتقال إلى ليبيا. ووجد المهاجرون الذين تلقوا وعودا بمكان على متن قارب على الساحل المصري أنفسهم مهرَّبين عن طريق البر إلى ليبيا وبيعوا أحيانًا لمتجرين متمركزين في أقصى غرب ليبيا[149]. وكما هو الحال في ليبيا، يأمل العديد من الدارفوريين في مصر بالاستفادة من برامج إعادة التوطين التي ترعاها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وبصورة تعارض رغبات نظام البشير (باستثناء فترة وجيزة خلال الفترة الرئاسية للرئيس محمد مرسي التابع للإخوان المسلمين)، استضافت مصر بشكل متزايد متمردي دارفور. وعززت مشاركة متمردي دارفور في الصراع الليبي أيضًا روابطهم بالقاهرة، حيث سهلت مصر الاتصالات بينهم وبين حفتر في ليبيا واستقبلت المقاتلين الجرحى الذين يحتاجون للعلاج. ومع ظهور قادة عسكريين في الخرطوم في عام 2019 أكثر تعاونا مع القاهرة، ورد أن مصر تأمل في لعب دور الوساطة بينهم وبين متمردي دارفور في المستقبل[150].

الإطار 3: التجنيد القسري للمهاجرين الدارفوريين في ليبيا

بالإضافة إلى الممارسات الشائعة التي يتم الإبلاغ عنها بشأن تعرض المهاجرين للتعذيب من أجل الحصول على فدية وإجبارهم على العمل، أفادت الأنباء بأن العديد من القوات المسلحة قامت ولعدة سنوات بتجنيد المهاجرين في ليبيا، ولا سيما الدارفوريين. وفي عام 2017، تواصلت إيطاليا مع مهربي مهاجرين ليبيين لمحاولة إقناعهم بالتخلي عن تجارتهم. ومن بينهم، كان أحمد الدباشي ("العمو") المهرب الرئيسي وقائد ميليشيا في صبراتة. ويقال إنه اتفق مع إيطاليا وحكومة الوفاق الوطني على الانتقال من تهريب المهاجرين إلى محاربتها، في مقابل التمويل والمعدات بما في ذلك القوارب التي قدمتها إيطاليا من خلال حكومة الوفاق الوطني. وترددت شائعات على نطاق واسع عن أن العمو تلقى 5 ملايين يورو (5.5 مليون دولار أمريكي في عام 2017) من أجهزة المخابرات الإيطالية[151]. وسواء كانت هذه الشائعات صحيحة أم لا، بدأت حكومة الوفاق الوطني من منتصف عام 2017 بالاعتراف بقوات العمو، والتي غيرت ولائها ظاهريًا (Micallef and Reitano, 2017, p. 15).

وكانت ردة فعل مهربين آخرين كانوا حتى ذلك الحين شركاء للعمو، بالإضافة إلى الميليشيات المنافسة في صبراتة، عنيفة على هذه التطورات واشتبك الجانبان مع بعضهما البعض في سبتمبر وأكتوبر 2017 فيما يعرف بـ "حرب صبراتة" التي استمرت 19 يومًا (Micallef and Reitano, 2017, p. 15). وبحسب الأنباء الواردة، لم يكن لدى العمو القوة البشرية الكافية لهزيمة أعدائه. ويمكن القول إن خطة إيطاليا لتحويل ميليشيات صبراتة إلى قوات معادية للمهاجرين كانت أحد الأسباب الرئيسية لـ "الحرب" التي أودت بحياة أكثر من 40 شخصًا، وأصيب فيها 350 بجروح وتسبب بنزوح 15000 شخص (Micallef and Reitano, 2017, p. 15).

ويتذكر سليمان، وهو مهاجر دارفوري كان على وشك ركوب قارب استأجره العمو عندما بدأ القتال، الصراع بقوله:

> أخذونا نحن والسودانيون والصوماليون والإثيوبيون والإرتيريون لحمل الذخيرة من مخازنهم إلى سيارة مدرعة. وبعد وقوع القتال العنيف، سألونا عما إذا كانت لدينا خبرة في استخدام الأسلحة

> النارية. وتم إعطاء المقاتلين المهرة بنادق، فيما يتولى الآخرون مسؤولية التحميل. وبما أنني لم أكن أجيد في أي منهما، ضربني جندي على رأسي، ثم أعطوني مطرقة وطلبوا مني إحداث ثقوب في الجدران ليتم استخدامها من قبل القناصين. وكنا في مرمى النيران المتبادلة وأصيب خمسة منا بجروح وتم استبدالهم بآخرين (Tubiana and Warin, 2019)

في الآونة الأخيرة، أُجبر المهاجرون، ولا سيما الدارفوريون، مرة أخرى على المشاركة في القتال أو العمل مع القوات الموالية لحكومة الوفاق الوطني والقوات الموالية للجيش الوطني الليبي خلال عدة جولات من القتال بين القوات المتنافسة في طرابلس من أغسطس إلى سبتمبر 2018، ومن ديسمبر 2018 إلى يناير 2019، ومنذ أبريل 2019. وهناك طلب على السودانيين، وخاصة الدارفوريين، لأنه يُعتقد أن لديهم خبرة قتالية في حركات التمرد ويتحدثون اللغة العربية (Thorne, 2019). وتطوع بعض الدارفوريين للقتال وقيل إنه عرض عليهم مبلغ 2000 دينار (400 دولار أمريكي) كأجور شهرية، بينما تم تجنيد آخرين قسرا[152]، وهو ما قد يشكل، بحسب هيومن رايتس ووتش، جريمة حرب (HRW, 2019). وأولئك الذين لا يقاتلون يجب أن يعملوا على تحميل وتفريغ الأسلحة وإصلاح وتنظيف المركبات العسكرية وتنظيف ونقل الأسلحة وإزالة الجثث من ساحة المعركة والطبخ وتوصيل الطعام والتنظيف للجنود.

وتم بشكل ملحوظ "تجنيد" المهاجرين الذين أجبروا على القتال في مراكز الاحتجاز في طرابلس، بما في ذلك تاجوراء وأبو سليم وطريق المطار وطريق السكة وقصر بن غشير[153]. وفي مركز احتجاز غريان، الذي يقع في منطقة متنازع عليها غيرت ولائها مرتين بين أبريل ويونيو 2019، قام كلا الفصيلين المشاركين بتجنيد المهاجرين قسرا أو حاولوا القيام بذلك. وفي أبريل، أفادت أنباء بأن الجيش الوطني الليبي أو القوات التابعة له أخذت 23 سودانياً وتشادياً محتجزين ممن تبدوا عليهم مظاهر القوة واستخدموهم في أعمال التنظيف لمدة يوم قبل إعادتهم إلى المركز. وبحسب ما ورد، فقد أخذوا في اليوم التالي 15 سودانياً وتشادياً لم تتم رؤيتهم مجددا. وفي أبريل جلب الجيش الوطني الليبي أو القوات التابعة له مجموعتين من المهاجرين السودانيين إلى غريان، بما في ذلك بعض الأشخاص الذين أخذوهم من شوارع طرابلس. وتمكن السودانيون من الفرار، وبحسب الأنباء الواردة فقد قالوا للآخرين:

> إذا بقينا هنا، فسيأخذوننا للقتال بجانبهم. وإذا أخذوك، فأنت لا ترجع أبدا[154].

ويمكن أن يتراوح عدد المجندين القسريين من مركز واحد من عدد قليل من الأفراد إلى 100 فرد في كل مرة. كما يحدث التجنيد القسري خارج مراكز الاحتجاز، والمهاجرون الذين أبدوا ترددًا تم سجنهم في هذه المراكز كعقاب لهم بحسب ما أفادت الأنباء.

بالإضافة إلى المهاجرين الذين قُتلوا وجُرحوا بسبب إجبارهم على المشاركة في القتال، يمكن أيضًا استهداف المهاجرين بشكل جماعي انتقاما منهم على مشاركتهم في القتال. فعلى سبيل المثال، برر الجيش الوطني الليبي قصفه الجوي في يوليو 2019 لمركز احتجاز تاجوراء بأنه خاضع لسيطرة ميليشيا مناهضة للجيش الوطني الليبي. وهذه الميليشيا أجبرت المهاجرين من مركز الاحتجاز على القتال من أجلها وكانت تستخدم المركز كقاعدة عسكرية ومنشأة لتخزين الأسلحة (Hayden, 2019). وبحسب الأنباء الواردة، فقد أدى القصف إلى مقتل حوالي 50 مهاجراً، كان العديد منهم من دارفور. وفي وقت سابق، في فبراير 2019، أفادت أنباء أن القوات الموالية لحكومة الوفاق الوطني اعتقلت خمسة مهاجرين من دارفور بعد قيام كتيبة موالية للجيش الوطني الليبي من ترهونة بتجنيدهم قسرا في مركز احتجاز قصر بن غشير[155].

الدارفوريون الساعون إلى اللجوء في أوروبا

يهدف غالبية المهاجرين الدارفوريين المسافرين إلى ليبيا إلى العمل هناك؛ وأقلية فقط تخطط للذهاب إلى أوروبا. لكن عدد الذين يحاولون الوصول إلى أوروبا ازداد في السنوات الأخيرة بسبب الأخطار التي يواجهها المهاجرون يوميًا في ليبيا، بما في ذلك عمليات الاختطاف من أجل الحصول على فدية والعمل القسري (Jaspars and Buchanan-Smith, 2018, p. 35). وأصبح من الصعب بشكل متزايد على العمال المهاجرين كسب المال في ليبيا، وتعين على العائلات في دارفور بدلاً من تلقي التحويلات المالية من ليبيا تحويل الأموال إلى ليبيا غالبًا للمتجرين لضمان الإفراج عن أقاربهم، وهو ما ينتج عنه غالبًا تكبد المهاجرين وعائلاتهم لديون كبيرة. وفي مواجهة مثل هذه الأخطار، يتزايد عدد المهاجرين الدارفوريين الذين يأملون، بناء على تشجيع من عائلاتهم في الغالب، ببدء حياة أكثر أمانًا في أوروبا.

عبر بضعة آلاف من السودانيين البحر الأبيض المتوسط كل عام حتى عام 2014. لكن ومنذ عام 2015 زاد عدد السودانيين الذين يعبرون البحر المتوسط بشكل حاد (Jaspars and Buchanan-Smith, 2018, p. xv). ففي حين وصل 3100 سوداني إلى إيطاليا عام 2014، فقد وصل 8500 في عام 2015، و9300 في عام 2016، و6200 في عام 2017، وهم يمثلون ما بين 5% و7% من المهاجرين الذين نجحوا في عبور البحر المتوسط (Jaspars and Buchanan- Smith, 2018, pp. 1, 13)[156]. في عام 2018 تقدم 8775 سودانيًا بطلبات لجوء في الاتحاد الأوروبي، وهو رقم أقل قليلا من عام 2017 حيث بلغ العدد 9690 طلبا، ويرجع ذلك في الغالب إلى الصعوبات المتزايدة لعبور البحر الأبيض المتوسط من ليبيا وانخفاض تدفقات المهاجرين على هذا الطريق (EASO, 2019, p. 44). وغالبية طالبي اللجوء الدارفوريين في أوروبا ينتمون إلى جماعات الزغاوة والفور والمساليت العرقية – المجموعات الثلاث غير العربية التي تعتبر الضحايا الرئيسية لقمع الحكومة السودانية منذ عام 2003 (Jaspars and Buchanan-Smith, 2018, p. 25).

مثل معظم المهاجرين الأفارقة لا يريد الدارفوريون البقاء في إيطاليا بسبب مواقف الحكومات المتعاقبة تجاه المهاجرين وطالبي اللجوء. كما أنه لا توجد جالية دارفورية كبيرة هناك، على عكس المملكة المتحدة التي لها تاريخيا روابط مع السودان – مما أدى إلى تحدث بعض الدارفوريين (المتعلمين) للغة الإنجليزية – وجالية دارفورية كبيرة ومستقرة ضمن حدودها (Jaspars and Buchanan- Smith, 2018, pp. 35–37). لكن المهاجرين يتجنبون محاولة الوصول إلى المملكة المتحدة، ويرجع ذلك في الغالب إلى صعوبة عبور القنال الإنجليزي.

كانت فرنسا في البداية مجرد بلد عبور في الطريق من إيطاليا إلى المملكة المتحدة لكنها أصبحت تدريجياً وجهة للمهاجرين. ففي منتصف عام 2016 من بين 7000 مهاجر كانوا ينتظرون في مخيم كاليه في شمال فرنسا والمعروف بمخيم "الأدغال"، فإن 32% منهم كانوا سودانيون (Jaspars and Buchanan-Smith, 2018, p. 1). كما استقرت جالية سودانية كبيرة في حي لا شابيل شمال باريس، حيث يعيش العديد منهم في الشوارع ويعتمدون على مساعدة المنظمات غير الحكومية. وتدريجيا قامت السلطات الفرنسية، في سعيها لتجنب أوضاع مشابهة لما حدث في كاليه، بتشجيع السودانيين على طلب اللجوء في فرنسا، وتنامت الجالية. ففي الفترة ما بين عامي 2015 و2016 كان السودانيون هم أكبر مجموعة من طالبي

اللجوء في فرنسا، وبحلول عام 2018 أصبحت فرنسا الدولة الأوروبية التي تلقت أكبر عدد من طلبات اللجوء من السودانيين، حيث مثلت 57% من قرارات محكمة البداية بشأن لجوء السودانيين في الاتحاد الأوروبي (EASO, 2019, p. 56).

يبدو أن طلبات لجوء السودانيين في فرنسا على غرار الطلبات في دول الاتحاد الأوروبي ككل تتناقص بشكل طفيف (OFPRA, 2019, p. 18). لكن في عام 2018 وبوجود 4338 طلبًا، كان السودان لا يزال ثالث أكثر البلدان الأفريقية لطالبي اللجوء في فرنسا (OFPRA, 2019, p. 33). وفي نفس العام وبمعدل نجاح بلغ 82%، شكل السودانيون 14.5% من جميع طالبي اللجوء الذين حصلوا على صفة اللاجئين، وهو رقم أعلى من جميع الجنسيات الأخرى (OFPRA, 2019, p. 52). وبحلول عام 2017 قيل إن 30 ألف سوداني يعيشون في فرنسا، نصفهم يتمتع بصفة اللاجئين (Baumard, 2017).

مخيمات اللاجئين التشادية كنقاط مغادرة ومراكز عبور للمهاجرين

في عام 2011 تم وضع آلية ثلاثية تضم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحكومتي السودان وتشاد لتشجيع اللاجئين الدارفوريين في تشاد أو الضغط عليهم للعودة "طوعا" إلى ديارهم. وكانت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مدفوعة للقيام بذلك بسبب تراجع التمويل الدولي لمخيمات اللاجئين الدارفوريين في تشاد وليس نتيجة تحسن الوضع الأمني في دارفور. ولكن ولتبرير سياسة العودة المحفوفة بالمخاطر، وصفت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة الوضع في دارفور بأنه أفضل مما كان عليه في الواقع. واستغرقت الأطراف المعنية بالأمر بعض الوقت للاتفاق على هذه الآلية، ولكن في مايو 2017 تم توقيع "اتفاقية ثلاثية" في الخرطوم (Allahadjim, 2019). بعد عامو في نهاية أبريل 2018، عبرت المجموعة الأولى من العائدين من تشاد الحدود السودانية (UNSC, 2019a, p. 44). ومنذ ذلك الحين تمت إعادة بضع مئات من الأشخاص إلى السودان، وذلك يشمل فترة بداية الاضطرابات في الخرطوم أواخر عام 2018 على الرغم من الأوضاع السياسية والأمنية المقلقة السائدة في السودان، وليس دارفور فقط (Allahadjim, 2019). وطبقاً لأقوال أحد اللاجئين الدارفوريين من مخيم تولوم على الحدود السودانية- التشادية:

> . . . اليوم أكثر من أي وقت مضى لا أحد من سكان دارفور يريد العودة إلى السودان لأن حميدتي، زعيم الجنجاويد، أصبح الرجل القوي الجديد ليس فقط في دارفور بل في السودان كلها. ولا أحد يريد العودة والجنجاويد يسيطرون على السلطة[157].

من الصعب أن نعتقد أن هذه العودة "الطوعية" مدفوعة تمامًا بالرغبة بالعودة إلى دارفور. ويبدو أن الدافع فعليا وراء ذلك هو تراجع المساعدات الدولية وازدياد صعوبة الحياة في المخيمات في تشاد. وتقدم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نقودا للاجئين الذين يوافقون على العودة إلى دارفور، ويصل المبلغ بحسب ما ورد إلى 500000 فرنك وسط أفريقي (851 دولار أمريكي) لرب العائلة، و250000 فرنك وسط أفريقي (425 دولارًا أمريكيًا) لكل فرد من أفراد العائلة الآخرين[158]. والمشكلة الرئيسية هي أنهم بقبولهم للمال يفقدون صفتهم كلاجئين. وذكر الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات أن العديد من اللاجئين وافقوا على العودة لتلقي هذه

الأموال، لكنهم بعد ذلك عبروا الحدود مجددا إلى تشاد مباشرة بشكل أو بآخر وربما لا يزالون يعيشون في مخيمات اللاجئين، على الرغم من حقيقة أنه من غير المرجح أن يحصلوا على نفس كمية المساعدات التي تلقوها سابقًا. وكان البعض يأمل فقط في استخدام المال للاستثمار في الأنشطة المدرة للدخل في تشاد، لكنها لم تكن ناجحة دائمًا. ووجد آخرون ببساطة أن الوضع في دارفور أسوأ مما توقعوه[159].

أدى انخفاض مساعدات الإغاثة (الذي يعتبر شكلاً من أشكال الضغط المتعمد لتشجيع المهاجرين على العودة إلى ديارهم) والخوف من أن يتم ترحيلهم في نهاية المطاف من قبل الحكومة التشادية إلى تشجيع اللاجئين الدارفوريين على السفر إلى ليبيا أو أوروبا بدلاً من العودة إلى دارفور[160]. ويوضح محمد[161]، وهو لاجئ من دارفور يبلغ من العمر 26 عاماً في إيريديمي والذي كان يحاول إيجاد تمويل لرحلته:

> لم أفكر قط في المغادرة إلى أوروبا إلى أن حاولت حكومتا تشاد والسودان والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إعادتنا إلى دارفور. ووفقا لأقوالهم فإن المنطقة آمنة وليس لدينا ما نخشاه. لكن الحقيقة ليست كذلك، وحتى لو كانت كذلك فلم يبق لنا شيء هناك: لا منزل ولا أرض نزرعها. . . . هذا هو السبب في أنني قررت المغادرة إلى أوروبا عبر ليبيا[162].

إضافة إلى ذلك غالبًا ما تستخدم مدفوعات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لمن يوافقون على العودة إلى دارفور في تمويل الرحلات إلى أوروبا وليبيا، مما يعزز من تجارة تهريب المهاجرين بدلاً من كبحها. وغادر صلاح[163]، وهو لاجئ يبلغ من العمر 29 عامًا أراد الذهاب إلى أوروبا، مخيم تولوم وهو يحمل مبلغ 1,500,000 فرنك وسط أفريقي (2,554 دولار أمريكي) حصلت عليه عائلته من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لموافقتها على العودة إلى دارفور، وترك المبلغ المتبقي 500,000 فرنك وسط أفريقي (851 دولار أمريكي) مع والدته وإخوته. ودفع 100,000 فرنك وسط أفريقي (170 دولارًا أمريكيًا) للسفر في سيارة تنقل المنقبين عن الذهب إلى كوري بوغودي على الحدود مع ليبيا. لكن في الطريق اعترضت مجموعة مسلحة قافلته:

> لا أعرف ما إذا كانوا قطاع طرق أم متمردين، لكنهم هددونا وسرقوا كل أموالنا. منذ ذلك الحين لم أعد إلى المخيم وأنا أعيش في شرقي تشاد. عائلتي لا تعرف أين أنا. ليس لدي الشجاعة لاعترف لهم بأنني خسرت كل الأموال التي ضحوا بها، على أمل أن أنجح في أوروبا وأساعدهم بالمقابل. منذ ذلك الحين تخليت عن الهجرة إلى أوروبا إلا إذا أتيحت لي فرصة قانونية لإعادة التوطين[164].

كما أصبحت مخيمات اللاجئين التشاديين في السنوات الأخيرة مراكز عبور للمهاجرين الدارفوريين وغيرهم من القرن الأفريقي في طريقهم إلى ليبيا عبر تشاد[165]. وزاد هذا الأمر بشكل خاص منذ عام 2016، لأن سيطرة قوات الدعم السريع على الطرق المباشرة من دارفور إلى ليبيا جعلت هذه الطرق أكثر خطورة على المهربين المدنيين غير الراغبين في مشاركة أرباحهم مع قوات الدعم السريع. ونتيجة لذلك قام كل من المهربين العرب وغير العرب، بمن فيهم أفراد قوات الدعم السريع أنفسهم، بنقل المهاجرين والمنقبين عن الذهب على حد سواء إلى الحدود السودانية- التشادية (Warin, 2020). وبعد عبور الحدود سيرا على الأقدام أو بالسيارة، يمكن استضافة المهاجرين بشكل سري في مخيمات اللاجئين، حيث تعمل مركبات أخرى، غالبًا ما يقودها أفراد من الزغاوة التشاديين والدارفوريين، بمن فيهم اللاجئون في تشاد، على نقلهم من هناك إلى كوري بوغودي، حيث يقومون بتغيير المركبات مرة أخرى لمواصلة الطريق إلى ليبيا[166].

مناجم الذهب كمراكز عبور للمهاجرين

بفضل حمى الذهب التي انتشرت عبر الصحراء منذ عام 2012، فتحت طرق جديدة وأصبحت الطرق القديمة مزدحمة مرة أخرى. وأحد الطرق الجديدة هو الطريق من الحدود السودانية- التشادية إلى مناجم الذهب في كوري بوغودي على الحدود التشادية- الليبية الذي يمر عبر فايا. ومنذ افتتاحه فقد حل إلى حد كبير محل الطرق الأخرى بين تشاد وليبيا، بما في ذلك الطرق من باو بيليا ومن فايا إلى الكفرة، والطريق من وور إلى القطرون غرب طريق كوري بوغودي. وحاليا تستخدم هذه الطرق في الغالب للشاحنات الكبيرة والبطيئة التي تحمل المواشي والبضائع[167]. كما حلت هذه الطريق أيضًا جزئيًا محل طريق التجارة والمهاجرين من المالحة في دارفور إلى الكفرة، حيث تقتصر قوات الدعم السريع استخدام الطريق على شاحنات المهاجرين التي يقودها أو يرافقها أفردها، أو التي دفعت رشاوي لهم.

وهكذا أصبحت كوري بوغودي مركزًا للمهاجرين، ولا سيما من دارفور. ويتم نقل الدارفوريون وغيرهم من المهاجرين من القرن الأفريقي إلى هناك على متن شاحنات صغيرة غالبًا ما تعود ملكيتها لناقلين من الزغاوة تتوقف رحلاتهم في كوري بوغودي. ويتم إنزال الركاب في كوري 17، وهي سوق كبير/ بلدة عشوائية بالقرب من الحدود التشادية- الليبية، تأتي إليها الشاحنات الأخرى، المملوكة غالبًا لمهربين من التبو، لبيع الطعام والمياه والوقود ومعدات التنقيب، وتحميل المهاجرين الذين يريدون الوصول إلى الشمال. ويمكن لأولئك الذين لا يريدون السفر لمسافات أبعد محاولة العثور على عمل في مناجم الذهب أو السوق[168].

وتحاول الحكومة التشادية في الآونة الأخيرة، من أجل الحفاظ على الدعم السياسي والمالي من أوروبا، أن تُظهر أنها تمنع المهاجرين فعليا من السفر إلى ليبيا باعتقال من تشتبه بكونهم مهاجرين. وهذا سبب آخر لشهرة طريق كوري بوغودي بين المهربين والمهاجرين، لأن المهاجرين يمكنهم السفر مع المنقبين عن الذهب - والتظاهر بأنهم منقبون أيضاً[169]. وحتى لو كان التنقيب عن الذهب أيضا غير مشروع ويمكن أن تقوم قوات الأمن التشادية أحيانا باعتقال المنقبين، فإن الخطر المترتب عن إلقاء القبض على الناقلين وهم ينقلون المهاجرين بدلاً من المنقبين عن الذهب يعتبر أعلى بكثير[170]. وفقًا لأقوال ناقل ينقل المنقبين عن الذهب والمهاجرين:

> . . . يتنكر بعض المهاجرين في زي منقبين عن الذهب لعبور تشاد بأمان. وحتى لو كان كلاهما غير قانوني، فمن الأفضل أن يُنظر إليك على أنك منقب عن الذهب، لأن الناس تندد أحيانًا بالمهاجرين الأجانب غير الشرعيين، ولكنهم لا ينددون أبدًا بالمنقبين عن الذهب. لهذا السبب أنا لا أنقل المهاجرين فقط - فأنا دائما أنقل المهاجرين مع المنقبين عن الذهب. وإذا فاجأتني (قوات الأمن) وأنا أنقل المهاجرين، أقول لهم إنهم جميعا منقبون عن الذهب[171].

سبب آخر يدفع المهاجرين إلى التظاهر بأنهم منقبون عن الذهب وإخفاء حقيقة أنهم مهاجرون حتى عمن ينقلهم هو المخاطرة المتمثلة ليس فقط بالاعتقال من قبل قوات الأمن التشادية، بل أيضا بيعهم لمتجرين ليبيين. ويمكن القول إنه من الأسهل على الدارفوريين التظاهر بأنهم منقبون عن الذهب، لأن هناك العديد من الدارفوريين بين المنقبين في كوري بوغودي. ويزداد الأمر صعوبة بالنسبة للمسافرين من شرق وغرب إفريقيا[172].

لأن مخاطر نقل المهاجرين تعتبر أعلى من مخاطر نقل المنقبين عن الذهب، غالبًا ما تكون الأسعار إلى كوري بوغودي أعلى بالنسبة لهم: فهي تكلف 75,000 فرنك وسط أفريقي (127 دولارًا أمريكيًا) للمهاجرين القادمين من دار زغاوة في شمال شرق تشاد، و100,000 فرنك وسط أفريقي (170 دولارًا أمريكيًا) للمغادرين من الجنوب، بين غيريدا وأبشي[173]. بالمقابل يمكن أن تكون أسعار نقل المنقبين عن الذهب أقل بحسب ما ورد لتصل مثلا إلى 50,000 فرنك وسط أفريقي (85 دولارًا أمريكيًا). علاوة على ذلك يمنح المهربون من التبو رسومًا للناقلين الذين يحضرون المهاجرين بما يعادل 10% من الأجرة التي دفعها المهاجرون للوصول إلى كوري بوغودي[174]. وحتى عند إحضارهم المهاجرين إلى المناجم يشجع الناقلون المهاجرين والمنقبين في كوري بوغودي على متابعة المسير شمالاً، واصفين أوروبا، بحسب أقوال أحد الناقلين، بأنها "جنة على الأرض"[175].

إن التنقيب عن الذهب يتيح لبعض المهاجرين الحصول على أموال كافية للاستمرار في رحلتهم إلى البحر المتوسط هذا إذا كانوا محظوظين[176]. وحسب نفس الناقل الوارد أعلاه، "عندما يكسبون ما لا يقل عن 2 مليون فرنك وسط أفريقي (3,402 دولارًا أمريكيًا)، فإنهم يتركون مناجم الذهب ويتوجهون إلى ليبيا"[177]. يمكن للمنقبين عن الذهب أيضًا تمويل رحلات المهاجرين من الأقارب[178]، ويتيح التنقيب لكل من المهاجرين والمنقبين عن الذهب السفر إلى كوري بوغودي بالدين، شريطة الموافقة على العمل في المناجم لسداد ديونهم للناقلين. ويتخلى المهاجرون الذين يصبحون منقبين ناجحين عن الذهب عن مشاريع الهجرة ويبقون لفترة أطول في المناجم، أو يعودون إلى ديارهم بما كسبوه[179]. على العكس من ذلك فإن المنقبين غير المحظوظين أو ضحايا الانتهاكات أو العنف في المناجم – بما في ذلك العمل غير مدفوع الأجر أو السرقة أو التعرض للهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة المحلية من التبو أو المتمردين التشاديين أو الجيش التشادي – يصبحون مهاجرين ويغادرون إلى ليبيا، ويسافرون بالدين إذا لزم الأمر[180]. وأوضح نفس ناقل المنقبين عن الذهب والمهاجرين المذكور أعلاه:

> أصبح بعض المنقبين عن الذهب مهاجرين لأنهم طُردوا من المناجم من قبل الحكومة التشادية. وبما أنه لا يمكنهم العودة إلى ديارهم بدون المال، فإنهم يفضلون تجربة حظهم في عبور البحر[181].

حتى المنقبون عن الذهب الذين وقعوا ضحايا لمضايقات قوات الأمن التشادية أصبحوا من المهاجرين. ومن الحالات المثيرة للاهتمام هي قصة شخص اسمه صَدّيق[182]، وهو لاجئ دارفوري من مخيم الجبل في تشاد أصبح في البداية منقبا عن الذهب، ولكن في طريق عودته من كوري بوغودي إلى المخيم اعتقلته القوة التشادية السودانية المشتركة في قوز بيدا بتهمة أنه متمرد دارفوري، وصادرت ذهبه. قرر بعد ذلك الذهاب إلى أوروبا وهو حاليا يطلب اللجوء في فرنسا[183].

وكما ذكر أعلاه، يعمل العديد من المتمردين السابقين والحاليين في مناجم الذهب في كوري بوغودي. كما تذهب حركات التمرد إلى كوري بوغودي لتجنيد العناصر السابقين والمنقبين عن الذهب. ويمكنهم أيضا تجنيد المهاجرين، ولكن باستثناء أولئك الذين يقبلون بالتنقيب عن الذهب في كوري بوغودي، فإن المهاجرين لا يتوقفون طويلاً في المنطقة. ووفقا لأقوال مهرب مهاجرين، "فإن المتمردين ينجحون في التجنيد من بين المنقبين عن الذهب أكثر من التجنيد من بين المهاجرين، الذين لا يهمهم سوى العبور إلى أوروبا"[184]. ومع ذلك ربما كان المتمردون يجندون بين المهاجرين الذين أصبحوا منقبين عن الذهب أو من بين المنقبين عن الذهب الذين يتبنون

خطة طويلة الأجل للهجرة. من ناحية أخرى هناك حالات لمتمردين تخلوا عن التمرد ليصبحوا مهاجرين. لكن لا يبدو أن هذا الأمر ينطبق على المقاتلين العاملين حاليًا في ليبيا، بل على المقاتلين الذين تخلوا عن التمرد في وقت سابق في دارفور نفسها بعد هزيمة فصائلهم أو انضمامها إلى الحكومة.

طالبو اللجوء الدارفوريون في النيجر

في بداية عام 2018 شهدت بلدة أغاديس في شمال النيجر، أحد محطات التوقف الرئيسية على طريق الهجرة بين غرب إفريقيا وليبيا، وصولا غير متوقع لأكثر من 2000 لاجئ من دارفور البعيدة. فبعد الهروب من الحرب في السودان، وجد اللاجئون الدارفوريون الوضع في ليبيا محفوفًا بالمخاطر لدرجة أنهم كانوا يفضلون السفر جنوبًا إلى النيجر، التي اعتبروها، وكانوا محقين في ذلك، أكثر أمانًا. وربما كان البعض يأمل أيضًا في أن تقوم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتسجيلهم كطالبي لجوء، لأن الوكالة افتتحت مركز عبور في النيجر لطالبي اللجوء الذين تم إجلاؤهم من ليبيا والذين سيعاد إعادة توطينهم في أوروبا وأمريكا الشمالية[185].

كان العديد من الدارفوريين البالغ عددهم 2000 شخص ممن وصلوا إلى أغاديس قد سُجنوا في سجون أو مراكز احتجاز سرية في ليبيا، حيث وقعوا ضحايا للتعذيب من اجل الحصول على فدية أو العمل بالسخرة[186]. وفقد البعض زوجاتهم أو أقاربهم الآخرين في ليبيا[187]. والبعض منهم نجحوا في ركوب القوارب في البحر المتوسط قبل أن يعترضهم خفر السواحل الليبي ويعيدهم إلى الشاطئ ويحتجزهم مجددا[188]. واحد منهم، معروف باسم "إيطاليا"، وصل إلى فينتيميليا قبل أن تعتقله الشرطة الإيطالية مع 39 آخرين وتقوم بترحليهم إلى السودان[189] – مما قد يشكل انتهاكًا للقانون الأوروبي (Jaspars and Buchanan-Smith, 2018, p. 100).

في النيجر لم يتم الترحيب باللاجئين الدارفوريين كما كان ينبغي. حيث يبدو أن المسؤولين النيجريين اتهموهم، دون أي دليل، بأنهم متمردون ومرتزقة في ليبيا بل حتى إرهابيين[190]. وفي مايو 2018 اعتقلت السلطات النيجرية 135 منهم وأعادتهم إلى ليبيا، الأمر الذي قد يشكل أيضًا انتهاكًا للقانون الدولي (Reidy, 2019)[191]. ومنذ ذلك الحين، قيل إن اثنين من 135 شخصًا تم ترحيلهم قتلوا في ليبيا، وغرق حوالي عشرة آخرين خلال محاولة فاشلة لعبور البحر المتوسط في يناير 2019، وتم سجن آخرين في مراكز التعذيب في بني وليد[192]. بعد ذلك غادر عدة مئات من الدارفوريين النيجر طواعية، خشية ترحيلهم إلى ليبيا أو حتى السودان. وعاد بعضهم إلى ليبيا وتشاد، وانتقل آخرون غربًا إلى الجزائر (والتي تم ترحيل البعض منها لاحقًا) ومالي على أمل الوصول إلى المغرب[193]. ووافق 15 شخصا كانوا مسجلين كلاجئين في تشاد على العودة إلى مخيماتهم هناك في الفترة ما بين عامي 2018 –2019[194]. وقيل أن قلة أخرى وافقت حتى على العودة إلى السودان، ولا سيما بعد سقوط البشير في أبريل 2019 أو وهم يحملون في أذهانهم المعتقد اليائس بأن – "الموت في الوطن أفضل من العيش في النيجر"[195].

وفقًا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بحلول أواخر عام 2019، ظل حوالي 1300 دارفوري في أغاديس بما في ذلك 1200 شخص تم نقلهم خارج المدينة واستضافتهم في معسكر من الخيام، على بعد 15 كم شمال أغاديس، في مشهد يذكرنا بالمناطق الأكثر جفافاً في دارفور[196]. وأطلقت السلطات النيجرية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عليه مسمى "موقع إنساني" ويرفضان ظاهريًا اسم "مخيم للاجئين". وفي أوائل عام 2019 ورد أن ثلاثة دارفوريين حاولوا الانتحار في "الموقع الإنساني"[197]. ويعيش معظم لاجئي

دارفور في ظل الصدمة المرتبطة بـالعنف الذي شهدوه في كل من دارفور وليبيا. وتخاف النساء من رعاة الجمال من الطوارق بالقرب من المخيم لأنهم يذكرونهم بالجنجاويد[198].

كانت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بطيئة في التسجيل وإجراء مقابلات مع الدارفوريين في النيجر. وبحلول ديسمبر 2019 تم اختيار 72 فقط لإعادة التوطين أو الرحلات الإنسانية إلى أوروبا والولايات المتحدة، إضافة إلى 100 آخرين كانوا مؤهلين بانتظار الرحلة. وتم منح قرابة 300 آخرين صفة اللاجئين في النيجر نفسها[199]. وألقت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والتي فضلت الحل الأخير باللجوء إلى النيجر على إعادة التوطين في أوروبا، باللامة عن بطء وتيرة التعامل مع هؤلاء المهاجرين على إحجام "حكومة" النيجر عن فتح مساحة لجوء للسودانيين الذين قدموا من ليبيا، بسبب "الشكوك حول حالتهم المدنية"، كما هو مذكور أعلاه (Carretero, 2019). كما تقوم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أيضا "بدراسة حلول دائمة أخرى"، بما في ذلك "العودة الطوعية" و "العودة إلى بلد اللجوء الأول" لحوالي 200 دارفوري مسجلين بالفعل كلاجئين في تشاد وهم غير مؤهلين للحصول على صفة اللاجئين في النيجر[200].

في 16 ديسمبر 2019 غادر 600 إلى 1000 دارفوري "الموقع الإنساني" لتنظيم اعتصام احتجاجي أمام مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أغاديس الذي كان تذكيرا باعتصام أبريل في الخرطوم (Carretero, 2019)[201]. لكن في 4 يناير 2020 أجبرت السلطات النيجرية المتظاهرين بالعنف على العودة إلى المخيم. بعد ذلك أشعل بعض الدارفوريين النار في المخيم، مما تسبب في إحراق 80% منه، بما في ذلك 290 خيمة من أصل 331 خيمة (Diallo, 2020; Reidy, 2020)[202]. ردًا على ذلك، استنكر حاكم منطقة أغاديس "جحود اللاجئين" (RFI, 2020)، بينما ألقى مسؤولوا المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وخصوصا المبعوث الخاص للمفوضية السامية في وسط البحر المتوسط فينسنت كوشتيل باللوم على لاجئي دارفور عن "تدمير الموقع "وعن" النهب والتهديدات المتكررة لموظفي (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) والانتهاكات المتعددة لقوانين البلد المضيف "(Cochetel, 2020a) وعن "تدمير مساحة اللجوء في . . . النيجر" (Cochetel, 2020b). وأشار كوشتيل (2020b) تحديدًا إلى "أقلية من اللاجئين الدارفوريين في أغاديس ممن يريدون فقط سماع الأخبار عن إعادة التوطين في أوروبا" وصرح أن "طلب إعادة التوطين التلقائي للجميع في أغاديس. . . أمر غير ممكن"(Cochetel, 2020a)[203].

ولم تذكر ردود فعل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قيام قوات الأمن النيجرية بضرب المتظاهرين، وبعد اندلاع الحرائق، باعتقال 326 معظمهم من طالبي اللجوء الدارفوريين وفقا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أو 335 بحسب السلطات النيجرية، أو ما يصل إلى 453 بحسب أقوال اللاجئين نفسهم. في حين تمت مصادرة 162 هاتف نقال وفقا لمدعي عام في أغاديس (Diallo, 2020; Dabanga, 2020)[204]. وأولئك الذين تم اعتقالهم أصبح لديهم سجل جنائي ويواجهون خطر الحرمان من صفة اللاجئين في النيجر، ووفقًا للمفوضية السامية، لن يكونوا مؤهلين للحصول على حلول مثل إعادة التوطين والرحلات الجوية والإنسانية خارج النيجر[205]. وبدا أن رد فعل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تجاهل أيضًا حقيقة أن النهاية العنيفة للاعتصام، بالنسبة للسودانيين، تذكرهم أيضًا بالهجوم السابق على اعتصام الخرطوم، وأن إحراق المخيم يشبه إحراق قوات الدعم السريع لمخيم للنازحين الداخليين في غرب دارفور في 31-30 ديسمبر 2019 (Sudan Tribune, 2020).

“بعد مرور أكثر من 15 عامًا منذ اندلاع الحرب، لا تزال دارفور صراعا دون حل تحور نتيجة أزمات جديدة في الدول المجاورة وفي السودان نفسه“.

الخلاصة

بعد مرور أكثر من 15 عامًا منذ اندلاع الحرب، لا تزال دارفور صراعا دون حل تحور نتيجة أزمات جديدة في الدول المجاورة وفي السودان نفسه. فعلى المستوى الوطني، صعود زعيم قوات الدعم السريع، حميدتي، وتحالفه الانتهازي مع متمردي دارفور ضد محاولات الجهات المؤثرة من وسط السودان للحفاظ على احتكار السلطة الانتقالية هو أحدث إفرازات الصراع. وعلى الصعيد الإقليمي، فر المتمردون والمدنيون الدارفوريون على حد سواء من ديارهم واضطروا إلى الاستقرار في البلدان المجاورة مثل تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى وجنوب السودان وليبيا وحتى النيجر، حيث شارك المقاتلون في نزاعات أخرى وتعرض المدنيون لمزيد من العنف.

وبينما تواصل حركات التمرد التجنيد من بين الشباب المدنيين، فإن تراجع فرص هذه الحركات في تحقيق أهدافهم يعني أيضًا أن العديد من الشباب، بما في ذلك الشباب غير العرب والمتمردون السابقون أنفسهم، وجدوا أن الانضمام لقوات الدعم السريع أكثر قبولا بالنسبة لهم، مدفوعين بشكل خاص بالأموال الوفيرة التي سيحصلون عليها مقابل القتال في اليمن. كما شارك المقاتلون الدارفوريون (وخاصة المتمردون السابقون) في عمليات تهريب السيارات والوقود والأسلحة والمخدرات والمهاجرين. ونتيجة فقدانهم للأمل وشعورهم بتخلي المجتمع الدولي عنهم، حاول الشباب أيضًا بشكل متزايد الوصول إلى أوروبا. ولكن مثل العديد من المهاجرين وطالبي اللجوء من دول جنوب الصحراء الكبرى، فإن رحلاتهم غالبًا ما توقفت قبل وقت طويل من وصولهم إلى الشواطئ الأوروبية. وبدلا من ذلك أصبحوا منقبين عن الذهب في أجزاء مختلفة من الصحراء، إما لكسب لقمة العيش وإعالة عائلاتهم، كبديل عن رحلات المهاجرين المحفوفة بالمخاطر، أو للحصول على أموال كافية لدفع تكاليف سفرهم عبر ليبيا وعبور البحر الأبيض المتوسط، والذي أصبح أكثر تكلفة حيث أصبح المهاجرون ضحايا الابتزاز والاختطاف من أجل الحصول على فدية. وفي طريقهم عبر ليبيا التي ينعدم فيها القانون، تعرض العديد منهم للاختطاف أو السجن أو الاستعباد.

في الوقت الحاضر يختلف تنقل الدارفوريين عن كل من الهجرات الدارفورية السابقة التي تسببت بها حالات الجفاف في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي والهجرات المعاصرة الأخرى، ولا سيما بسبب حقيقة أن هذا التنقل يشمل كلا المدنيين والمقاتلين – وهي الفئات التي يسهل اختراقها وتسمح بالحركة فيما بينهم. في وقت سابق كان المهاجرون الدارفوريون "الدائريون" يعتبرون قوى عاملة رخيصة ومجتهدة. وفي الوقت نفسه استخدم الدارفوريون سريعا قدراتهم على عبور الحدود وتحويل أنفسهم إلى تجار متمرسين عابرين للحدود.

رغم أن الحرب التي اندلعت في دارفور عام 2003 أوقفت الأنشطة التجارية للدارفوريين إلا أنها أفرزت مجموعة من المقاتلين المتمرسين الذين يمكن استخدامهم في النزاعات في أماكن أخرى، ولا سيما في ليبيا. ولعب هذا الأمر دورًا في التحول التدريجي في الأدوار المعروفة للدارفوريين المتنقلين من عمال وتجار عابرين للحدود إلى أنشطة قائمة على القوة أو العنف المحتمل. وحتى في الأماكن التي لا يزال الدارفوريون يشاركون فيها في التجارة أو التهريب، أو تحولوا إلى التنقيب عن الذهب – وهو نشاط آخر انتشر عبر الحدود بفضل موجة من الاكتشافات عبر الصحراء والساحل، حيث هناك طلب على مهارات الدارفوريين في التنقيب – فإن هذه الأنشطة أصبحت عسكرية وإجرامية أكثر فأكثر، حيث تمزج بين السلع والأنشطة المشروعة وغير المشروعة. لذا يبدو أن الشباب الدارفوري المتنقل يحظى بتقدير كبير في الأسواق الجديدة العسكرية والإجرامية نوعا ما عبر الحدود الخاصة بالمقاتلين والمنقبين عن الذهب والمهربين وقطاع الطرق.

لكن ما يفرض على معظمهم الخروج من دارفور – وما يجعلهم مختلفين من مختلف المهاجرين المعاصرين الآخرين – ليس عامل الجذب لأسواق العمل الجديدة، بقدر ما هو عامل الطرد بسبب العنف السياسي والاقتصادي في الديار. وفي حين أصبح حاليا إلى حد كبير بعيدا عن أولويات المجتمع الدولي، فإن الصراع في دارفور في تطور مستمر. وأصبح الدارفوريون مجبرين على القيام بأدوار خطيرة جديدة في الخارج بسبب استمرار انعدام الأمن وفشل التمرد وعدم وجود حل سياسي نهائي في دارفور، وهي أمور تفاقمت من الصعود السياسي الأخير في السودان لقوات الدعم السريع وحميدتي.

"في السنوات الأخيرة أصرت الحكومة السودانية على إبراز الوضع في دارفور باعتباره آمنا. ودعمت العديد من الدول الأوروبية هذه الرواية".

حتى الآن ينظر العديد من اللاجئين وطالبي اللجوء الدارفوريون في تشاد وليبيا وأوروبا إلى التغيرات السياسية في السودان منذ سقوط البشير في أبريل 2019 بعين الريبة، وقليل منهم يتقبلون فكرة العودة إلى السودان من خلال برنامج العودة "الطوعية" لمنظمة الهجرة الدولية، بالرغم من مخاطر تعرضهم للعنف في ليبيا. وصعود تابع البشير السابق وزعيم الجنجاويد، حميدتي، يعيد الذكريات السيئة لمعظم الدارفوريين من غير العرب. وبحسب أحد الدارفوريين المنفيين في ليبيا:

> . . . بالنسبة للاجئين الدارفوريين، الجنجاويد شبيه بالشيطان. ولن يعودوا أبدا إلى دارفور طالما سيطر الجنجاويد على السلطة. ربما تغير الجنجاويد، لكن تجاوزات الجنجاويد راسخة بقوة في أذهان الدارفوريين لدرجة يصعب معها الغفران[206].

في السنوات الأخيرة أصرت الحكومة السودانية على إبراز الوضع في دارفور باعتباره آمنا. ودعمت العديد من الدول الأوروبية هذه الرواية، وتم استخدامها في نهاية المطاف لتبرير ترحيل عدة مئات من السودانيين – معظمهم من طالبي اللجوء الدارفوريين – وإعادتهم إلى الخرطوم. وتم ترحيل 400 شخص من أوروبا بين عامي 2011 و2016، نصفهم من فرنسا. وزادت معدلات طلبات اللجوء السودانية في فرنسا منذ ذلك الحين، غير أنه تم ترحيل 12 شخصًا في عام 2017 ، و10 في عام 2018 ، و5 في النصف الأول من عام 2019 (Boitiaux, 2019).

عند وصول هؤلاء الدارفوريين إلى الخرطوم، قام عملاء جهاز الأمن والمخابرات الوطني باستجوابهم بشكل منهجي، وتم احتجاز بعضهم. وبحسب أقوال أحدهم، والذي تم ترحيله من إيطاليا ضمن مجموعة من 40 شخصا في عام 2016:

> شعرنا بالرعب. استجوبونا كثيرا. وتعرض بعضنا للضرب. سألوا أولاً اسمك وقبيلتك. وعندما قلت إنني زغاوة ، قالوا لي إنني تشادي. إذا قلت إنك زغاوة أو من قبائل أخرى غير عربية في دارفور، فسيبرحونك ضربا حتى تقول إنك لست سودانيًا[207].

وعقب ترحيل هذه المجموعة المكونة من 40 سودانيا، تم الإعلان عن اتفاق تم توقيعه بين إيطاليا والسودان قبل أيام قليلة. وردا على ذلك قام فريق من المحامين يمثل جمعية الدراسات القانونية حول الهجرة، وهي مؤسسة خيرية قانونية إيطالية، برفع دعاوى نيابة عن هؤلاء المرحلين في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (Prestianni, 2018, p. 11). والقضايا حاليا يتم النظر فيها، وأوقفت إيطاليا عمليات الترحيل الأخرى إلى السودان[208].

كما وقعت دول أوروبية أخرى – بما في ذلك بلجيكا وألمانيا والسويد – اتفاقيات ثنائية مع الخرطوم من أجل المضي في عمليات الترحيل (Boitiaux, 2019). غير أن دولا أخرى – بما في ذلك بلجيكا وفرنسا والمملكة المتحدة – تعاونت مع عملاء سودانيين في أوروبا من أجل تحديد وترحيل طالبي اللجوء المرفوضين (Kingsley, 2018; Jaspars and Buchanan-Smith, 2018, p. 90). وأثارت عمليات ترحيل السودانيين في بلجيكا احتجاجًا في عام 2017 بعد أن قام وزير الهجرة واللجوء، ثيو فرانكن – عضو الجناح اليميني لحزب التحالف الفلمنكي الجديد المناهض للمهاجرين – بدعوة وفد سوداني، بما في ذلك عملاء جهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني، لمراجعة حالات طالبي اللجوء السودانيين وتسهيل ترحيلهم (Birnbaum, 2018). وفي أكتوبر وبعد استئناف قدمته الرابطة البلجيكية لحقوق الإنسان على أساس المادة 3 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، أعلنت محكمة بلجيكية عدم قانونية عمليات الترحيل، لكن عمليات الترحيل لم تتوقف (Jaspars and Buchanan-Smith, 2018, p. 90). وفي ديسمبر 2018 كشفت وسائل إعلام محلية تعرض سودانيين اثنين تم ترحيلهما من بلجيكا للتعذيب عند وصولهم الخرطوم (Birnbaum, 2018).

حاولت عدة دول أوروبية، بما في ذلك بلجيكا والدنمارك والمملكة المتحدة، منذ بضع سنوات إعادة تقييم مخاطر عودة سكان دارفور من غير العرب من أجل تسهيل ترحيلهم (Jaspars and Buchanan-Smith, 2018, p. 91). لذلك فمن المحتمل أن تستغل هذه الدول تشكيل حكومة انتقالية في الخرطوم لتبرير عمليات الترحيل هذه. فمنذ سقوط البشير أفادت الأنباء أن الاستجواب العنيف للعائدين من دارفور لدى وصولهم إلى مطار الخرطوم كان أقل منهجية، لكنه لم يتوقف تمامًا.

ربما الأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن دول أوروبية أخرى، وخصوصا فرنسا، حاولت تأطير العنف في دارفور نفسها بشكل أكثر إيجابية، تمهيدا لمزيد من عمليات ترحيل الدارفوريين. لكن الوضع لا يزال غير مستقر نتيجة الموجات الجديدة من عنف المليشيات ضد المدنيين غير العرب في مناطق متفرقة من دارفور منذ أواخر عام 2019 وأوائل عام 2020. ويبدو أن وقوع المزيد من هذه الأحداث أمر مرجح مع إعلان بعثة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المشتركة انسحابها من دارفور. وبعيدا عن الوضع في دارفور نفسها، فإن حالة الشك بشأن العملية الانتقالية الحالية في السودان تشير إلى أن التغييرات السياسية العامة في الخرطوم ليست بالضرورة مؤشرا على التغيير الإيجابي أو حتى الاستقرار. ولا يجب أن توفر هذه التغييرات مبررًا لإعادة الدارفوريين إلى السودان أو منع رحلاتهم في المنطقة دون الإقليمية الأوسع، ولا سيما في ليبيا.

في عام 2019 تم "إيقاف" أو " تعليق" برامج "إدارة الهجرة" الإقليمية للاتحاد الأوروبي في الخرطوم أو (DW, 2019). وتم تعليق أحدها في مارس 2019 بعد أربعة أشهر من بداية الانتفاضة. وتم تعليق برنامج آخر في يونيو بعد القمع العنيف للاحتجاجات التي تسببت في مقتل أكثر من 100 شخص، والتي تم تحميل قوات الدعم السريع المسؤولية عنها على نطاق واسع. ولم يذكر الاتحاد الأوروبي أسبابًا واضحة لإيقاف هذه البرامج باستثناء عدم وجود "نظراء حكوميين" بسبب الاضطرابات. غير أن الاتحاد الأوروبي أقر بأن مشاريعه تنطوي

على شراكة مع الشرطة وحرس الحدود السوداني، وهما جهتان تم دمج الجنجاويد فيهما منذ البداية الصراع في دارفور عام 2003، وهما معروفتان بارتكاب التجاوزات والانتهاكات قبل وقت طويل من الاحتجاجات الأخيرة (DW, 2019)[209].

ومع ذلك فمن المرجح أيضًا أن يواصل الاتحاد الأوروبي التعامل مع السلطات الانتقالية في السودان من أجل كبح تدفقات الهجرة. وتأمل جميع العناصر – المدنية والعسكرية – في السلطات الانتقالية السودانية في الحصول على الدعم الأوروبي، وحميدتي ليس استثناء. فصعوده خلق له لعديد من الأعداء الجدد، لا سيما بين ضباط الجيش النظاميين في الوسط، وهو ما يفسر سبب تركز قوات الدعم السريع مؤخرًا في الخرطوم وتوقفها عن تسيير دوريات على الحدود السودانية- الليبية لمطاردة المتمردين أو المهربين. لكن في سبتمبر2019 أعلنت قوات الدعم السريع أنها استولت على 18 مركبة واعتقلت حوالي 130 شخصا معظمهم من المهاجرين والمهربين السودانيين في طريقهم إلى ليبيا (SUNA, 2019). ويبدو أن هذه الخطوة تجدد رسالة حميدتي القائلة بأن قوات الدعم السريع جاهزة للعمل كحرس حدود لصالح أوروبا، كما أعلن حميدتي مرة أخرى في يونيو بأن الميليشيا "تحمي الأوروبيين من تدفق ملايين المهاجرين غير الشرعيين. . . . نحن نعمل نيابة عن الأوروبيين ونحمي أمنهم القومي" (Ahmed, 2019).

لكن وكما ورد أعلاه، فإن الحقيقة القائلة بأن تنقل الدارفوريين ليس مدفوعا بعامل الجذب (بتحقيق الثروة في الخارج) بقدر ما هو مدفوع بعامل الطرد (الحرب والفقر في الداخل) توحي بأن التدخلات الدولية ستكون أكثر فعالية إذا تركزت على معالجة أسباب الهجرة في الداخل من خلال إقامة السلام المحلي وضمان العدالة السياسية والاقتصادية بين دارفور والوسط بدلاً من تركيزها على مراقبة الحدود. وعلى المستوى الإقليمي تعتبر التحركات الأخيرة للمدنيين والمقاتلين الدارفوريين أيضًا أحدث أعراض الطبيعة الإقليمية لصراع دارفور طويل الأمد. وكما قيل في كثير من الأحيان، يشير هذا الأمر إلى أن الحل الدائم يحتاج إلى نهج إقليمي.

يجب أن يُنظر إلى التنقل المذهل للمدنيين والمقاتلين الدارفوريين على أنه انعكاس لنفس آليات البقاء والتكيف التي اتبعتها هجراتهم السابقة بعد حالات الجفاف الشديدة، وليس لمجرد البحث عن ظروف اجتماعية واقتصادية أفضل، كما يخشى دعاة منع المهاجرين في أوروبا. والتنقل هو رد فعل، وهذه المرة ضد العنف وعدم استجابة المجتمع الدولي للأزمة المستمرة في دارفور. والتنقل الشديد للدارفوريين يتناقض بشكل حاد مع الشلل الدولي تجاه قضية دارفور.

الملاحظات الختامية

1. يعرّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "التنقل الإنساني" بأنه "قدرة الأفراد والعائلات أو مجموعات الأشخاص على اختيار مكان إقامتهم "(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009، ص 15). ونستخدم في هذا التقرير المصطلح ليشمل القدرة على الحركة والتحركات الفعلية.
2. مقابلة المؤلف مع زعيم سابق في حركة العدل والمساواة، في موقع سري، ديسمبر 2019.
3. مقابلات المؤلف مع أعضاء سابقين في جماعة سيليكا، في جمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد، يوليو 2014 – أكتوبر 2015؛ والمتمردون التشاديون العرب، أكتوبر – نوفمبر 2016؛ ومتمرد دارفوري سابق، في شرق تشاد، مايو 2019؛ راجع التقييم الأساسي للأمن البشري (2016، ص 9).
4. مقابلة المؤلف مع زعيم تمرد دارفوري، في موقع سري، مارس 2019.
5. مقابلة المؤلف مع متمرد دارفوري سابق، في شرق تشاد، مايو 2019.
6. مقابلة المؤلف الهاتفية مع متمرد دارفوري سابق، فبراير 2020.
7. مقابلة المؤلف مع زعيم تمرد دارفوري، في موقع سري، مارس 2019؛ راجع مجلس الأمن الدولي (2019 أ، ص 25).
8. مقابلة المؤلف مع زعيم تمرد دارفوري، في موقع سري، مارس 2019.
9. راجع أيضًا موراي(2017).
10. مقابلات المؤلف مع حسن كيلي وزعماء آخرين من التبو، في موقع سري، نوفمبر 2018؛ ومع متمرد دارفوري، في شرق تشاد، مايو 2019.
11. مقابلة المؤلف مع متمرد دارفوري، في شرق تشاد، مايو 2019.
12. مقابلة المؤلف الهاتفية مع متمرد دارفوري سابق، فبراير 2019.
13. مقابلات المؤلف مع متمردين دارفوريين، في موقع سري، مارس 2019، وشرق تشاد، مايو 2019؛ راجع مجلس الأمن الدولي (2019 أ، ص 26).
14. مقابلة المؤلف مع زعيم تمرد دارفوري، في موقع سري، مارس 2019.
15. مقابلة المؤلف مع متمرد دارفوري، في شرق تشاد، مايو 2019.
16. مقابلات المؤلف الهاتفية مع متمردين دارفوريين سابقين، فبراير وسبتمبر 2019.
17. مقابلة المؤلف مع زعيم تمرد دارفوري، في موقع سري، مارس 2019.
18. مقابلة المؤلف الهاتفية مع محلل ليبي، يوليو 2019.
19. مقابلة المؤلف الهاتفية مع متمرد سابق، أغسطس 2019.
20. مقابلة المؤلف الهاتفية مع متمردين سابقين، ديسمبر 2019 وفبراير 2020.
21. مقابلة المؤلف الهاتفية مع متمرد سابق، يناير 2020؛ مقابلة مع زعيم تمرد تشادي، في موقع سري، فبراير 2020.
22. مقابلات المؤلف ومقابلاته الهاتفية مع مصادر ليبية ودارفورية، في مواقع مختلفة، فبراير – أبريل 2020.
23. مقابلات المؤلف ومقابلاته الهاتفية مع مقاتلين متمردين، في شرق تشاد، مايو 2019، وليبيا، يونيو 2019.
24. مقابلة المؤلف مع متمرد تشادي، في موقع سري؛ مقابلة هاتفية مع مسؤول سوداني، فبراير 2020.

25. مقابلة المؤلف الهاتفية مع زعيم تمرد دارفوري سابق، أبريل 2020.
26. مقابلة المؤلف الهاتفية مع محلل ليبي، أغسطس 2019.
27. مقابلة المؤلف مع مراقب دولي، في موقع سري، يناير 2020.
28. راجع دبنقا (2019).
29. مقابلة المؤلف الهاتفية مع محلل ليبي، يوليو 2019.
30. مقابلات المؤلف الهاتفية مع متمردين ومتمردين سابقين في ليبيا، مايو- يونيو 2019.
31. مقابلة المؤلف الهاتفية مع محلل ليبي، أغسطس 2019. وكان مقال دبنقا هو أساس تقرير فريق الخبراء المعني بليبيا بأن حميدتي أرسل 1,000 جندي من قوات الدعم السريع إلى ليبيا الذي تم اقتباسه أعلاه؛ راجع مجلس الأمن الدولي (2019 ب، ص 10).
32. مقابلة المؤلف مع مسؤول سوداني، في موقع سري، سبتمبر 2019.
33. مقابلة المؤلف الهاتفية مع متمرد سابق، أغسطس 2019. ومن الجدير بالذكر أيضًا أن جزء كبير من القوات المسلحة السودانية لا يزال يعارض بشدة حميدتي وقوات الدعم السريع.
34. في الفترة نفسها، نظم الموالون لهلال احتجاجات في الخرطوم ودارفور (مقابلة المؤلف مع مسؤول سوداني، في موقع سري، سبتمبر 2019). في أواخر أبريل 2020، تم إطلاق سراح هلال من السجن، لكن وقت كتابة هذا التقرير، ورد أنه كان لا يزال قيد الإقامة الجبرية.
35. مقابلة المؤلف الهاتفية مع مسؤول سوداني، ديسمبر 2019.
36. مقابلة المؤلف الهاتفية مع متمرد سابق، أغسطس 2019.
37. مقابلات المؤلف في ليبيا، 2019–2018.
38. مقابلة المؤلف مع متمرد سابق، وهو الآن عضو في قوات الدعم السريع، في موقع سري؛ مقابلة هاتفية مع زعيم تمرد سابق، مايو 2019؛ راجع مجلس الأمن الدولي (2019 أ، ص 39–38).
39. مقابلة المؤلف الهاتفية مع زعيم تمرد سابق، مايو 2019.
40. مقابلة المؤلف مع مقاتل في حركة العدل والمساواة في ليبيا، في موقع سري، يونيو 2019.
41. مقابلة المؤلف مع متمرد سابق، وهو الآن عضو في قوات الدعم السريع، في موقع سري، مايو 2019؛ راجع مجلس الأمن الدولي (2019 أ، ص 39–38).
42. مقابلات المؤلف الهاتفية مع متمردين ومتمردين سابقين في ليبيا وتشاد وأماكن أخرى، مايو – ديسمبر 2019.
43. مقابلات المؤلف الهاتفية مع متمردين ومتمردين سابقين في ليبيا وتشاد وأماكن أخرى، مايو – ديسمبر 2019.
44. مقابلة المؤلف مع لاجئ دارفوري، وهو الآن عضو في قوات الدعم السريع، في موقع سري، مايو 2019.
45. مقابلة المؤلف مع لاجئ دارفوري، وهو الآن عضو في قوات الدعم السريع، في موقع سري، مايو 2019.
46. مقابلة المؤلف مع متمرد سابق، وهو الآن عضو في قوات الدعم السريع، في موقع سري، مايو 2019.
47. مقابلة المؤلف مع ناشط دارفوري، في موقع سري، نوفمبر 2019.
48. مقابلة المؤلف مع مسؤول سوداني، في موقع سري، ديسمبر 2017؛ ومع عضو سابق في قوات الدعم السريع، في شرق تشاد، يونيو 2019؛ راجع دبنقا (2019).
49. مقابلة المؤلف مع مسؤول سوداني، في موقع سري، ديسمبر 2017؛ ومع نشطاء دارفوريين على اتصال بأعضاء قوات الدعم السريع في اليمن، في موقع سري، يونيو – يوليو 2018؛ ومع عضو سابق في قوات الدعم السريع، في شرق تشاد، يونيو 2019؛ راجع كيركباتريك (2018).
50. قد تختلف المبالغ حسب سعر صرف الجنيه السوداني، بعد أن تدفعها الإمارات والسعودية لقيادة قوات الدعم السريع بالدولار الأمريكي، حيث يتم حسبما ورد تحويل المدفوعات إلى الجنيه السودانية بمعدل يُزعم أنه يفيد هذه القيادة (مقابلات المؤلف مع نشطاء دارفوريين على اتصال بأعضاء قوات الدعم السريع في اليمن، في موقع سري، يونيو) – يوليو 2018؛ راجع غرين (2019، ص 14) وترو (2019).
51. مقابلات المؤلف مع متمرد تشادي سابق، في موقع سري، ديسمبر 2017؛ ومع نشطاء دارفوريين كانوا على اتصال بأعضاء قوات الدعم السريع في اليمن، في موقع سري، من يونيو إلى يوليو، 2018؛ ومع أعضاء سابقين في قوات الدعم السريع، في شرق تشاد، يونيو 2019.
52. مقابلات المؤلف مع نشطاء دارفوريين كانوا على اتصال بأعضاء قوات الدعم السريع في اليمن، في موقع سري، يونيو – يوليو 2018؛ موع لاجئ دارفوري (غير عربي)، وهو الآن عضو في قوات الدعم السريع، في موقع سري، مايو 2019؛ ومع متمرد دارفوري سابق، في شرق تشاد، مايو 2019.

53. مقابلات المؤلف مع نشطاء دارفوريين كانوا على اتصال بأعضاء قوات الدعم السريع في اليمن، في موقع سري، من يونيو إلى يوليو 2018.
54. مقابلة المؤلف مع مسؤول سوداني، في موقع سري، سبتمبر 2019.
55. مقابلات المؤلف ومقابلاته الهاتفية مع متمردين وزعماء تمرد سابقين ومحلل سوداني، في مواقع سرية، شباط (فبراير) – آذار (مارس) 2019.
56. مقابلات المؤلف ومقابلاته الهاتفية مع زعماء تمرد دارفوريين، بعضهم في ليبيا، في مواقع سرية، فبراير – مايو 2019. تم الإفراج عن جنا في أواخر عام 2019 وعاد إلى ليبيا للمشاركة في هجوم الجيش الوطني الليبي على طرابلس.
57. مقابلة هاتفية للمؤلف مع متمرد دارفوري سابق، ديسمبر 2019.
58. مقابلات المؤلف ومقابلاته الهاتفية مع متمردين دارفوريين وزعماء تمرد سابقين، في مواقع سرية، فبراير – مايو 2019.
59. مقابلة المؤلف مع منقب عن الذهب شهد القتال، في شرق تشاد، مايو 2019؛ مقابلات هاتفية مع أحد قادة حركة التحرير والعدالة، يناير 2019، وأحد قادة مجلس القيادة العسكرية لإنقاذ الجمهورية التشادية، فبراير 2020.
60. مقابلة المؤلف مع منقب عن الذهب شهد القتال، في شرق تشاد، مايو 2019؛ مقابلة هاتفية مع أحد قادة حركة التحرير والعدالة ومقابلة مع محلل سوداني، في موقع سري، يناير 2019؛ ومقابلة هاتفية مع أحد قادة مجلس القيادة العسكرية لإنقاذ الجمهورية التشادية، فبراير 2020.
61. مقابلة المؤلف الهاتفية مع متمرد دارفوري سابق، فبراير 2019
62. مقابلات المؤلف ومقابلاته الهاتفية مع زعماء تمرد دارفوريين وناشط من التبو الليبيين، في مواقع سرية؛ تسجيل صوتي لتصريحات زعيم تمرد في جنوب ليبيا، يناير 2019؛ راجع ويتش (2019).
63. تسجيل صوتي لتصريحات زعيم تمرد في جنوب ليبيا، يناير 2019؛ مقابلة المؤلف مع محلل سوداني، في موقع سري، يناير 2019.
64. مقابلات المؤلف الهاتفية مع أحد قادة مجلس القيادة العسكرية لإنقاذ الجمهورية التشادية ومتمرد دارفوري سابق، فبراير 2019.
65. تسجيل صوتي لعبد الله باندا بتاريخ 1 يناير 2020.
66. المقابلات الهاتفية مع قادة حركة التحرير والعدالة ومجلس القيادة العسكرية لإنقاذ الجمهورية التشادية، فبراير 2020. تصدى الجيش التشادي في حينها لقوات مجلس القيادة العسكرية لإنقاذ الجمهورية التشادية في كوري بوغودي.
67. مقابلات المؤلف ومقابلاته الهاتفية مع متمردين دارفوريين وتشاديين مختلفين وناشط من التبو الليبيين، في مواقع مختلفة، يناير– سبتمبر 2019.
68. مقابلة المؤلف الهاتفية مع متمرد سابق في اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية، فبراير 2019؛ لكنه عاد في وقت لاحق إلى ليبيا.
69. مقابلات المؤلف ومقابلاته الهاتفية مع المنقبين عن الذهب الدارفوريين ومتمرد سابق في حركة التحرير والعدالة، في شرق تشاد وليبيا، مايو 2019.
70. مقابلة المؤلف الهاتفية مع متمرد سابق في حركة التحرير والعدالة في ليبيا، مايو 2019.
71. مقابلات المؤلف ومقابلته الهاتفية مع أحد قادة حركة التحرير والعدالة، مارس 2019؛ ومع متمرد دارفوري من مجموعة أخرى ومع منقب عن الذهب، في شرق تشاد، مايو 2019.
72. مقابلة المؤلف مع منقب عن الذهب من دارفور، في شرق تشاد، مايو 2019؛ مقابلة هاتفية مع أحد قادة حركة التحرير والعدالة، مارس 2019.
73. تقرير لقناة TéléTchad اطلع عليه المؤلفون، مارس 2019.
74. مقابلة المؤلف الهاتفية مع متمرد سابق في حركة التحرير والعدالة في ليبيا، مايو 2019.
75. مقابلة المؤلف الهاتفية مع سياسي درافوري، مارس 2019.
76. مراسلة المؤلف عبر البريد الإلكتروني مع ناشط من الزغاوة السودانيين، مايو 2019؛ راجع توبيانا ووارين وسعنين (2018، ص 68)؛ ومولينار وتوبيانا ووارين (2018، ص 57).
77. مقابلة المؤلف مع متمرد سابق من الزغاوة السودانيين، في شرق تشاد، مايو 2019.
78. مقابلات المؤلف مع متمرد سابق من الزغاوة السودانيين وزغاوة سودانيين انضموا إلى اتحاد قوى المقاومة، في شرق تشاد؛ مراسلة المؤلف عبر البريد الإلكتروني مع ناشط من الزغاوة السودانيين، مايو 2019.
79. مقابلة المؤلف مع أحد أعضاء اتحاد قوى المقاومة، في شرق تشاد، مايو 2019.

80. مقابلة المؤلف مع متمرد دارفوري سابق، في شرق تشاد، مايو 2019.
81. مقابلة المؤلف مع منقب عن الذهب من دارفور انضم إلى اتحاد قوى المقاومة، في شرق تشاد، مايو 2019.
82. مقابلة المؤلف مع متمرد سابق من الزغاوة السودانيين، في شرق تشاد، مايو 2019.
83. مقابلة المؤلف مع أحد أعضاء الجيش التشادي، في انجمينا، يونيو 2019؛ مقابلة هاتفية مع متمرّد سابق من الزغاوة السودانيين، مارس 2019.
84. مقابلة المؤلف مع أحد أعضاء الجيش التشادي، في انجامينا، يونيو 2019؛ مقابلة هاتفية مع متمرّد سابق من الزغاوة السودانيين، مارس 2019.
85. مقابلة المؤلف مع مهرب سيارات، في شرق تشاد، مايو 2019؛ راجع توبيانا وجراميزي (2018، ص 79).
86. مقابلة المؤلف مع مهرب سيارات، في شرق تشاد، مايو 2019.
87. مقابلة المؤلف مع مهرب سيارات، في شرق تشاد، مايو 2019.
88. مقابلة المؤلف مع تاجر سيارات ووقود وأسلحة، في شرق تشاد، مايو 2019.
89. مقابلات المؤلف مع تجار سيارات، في شرق تشاد، مايو 2019.
90. مقابلات المؤلف مع تجار سيارات، في شرق تشاد، مايو 2019.
91. مقابلات المؤلف مع مهاجرين وطالبي لجوء، في أوروبا وليبيا، 2020–2018. راجع أيضا توبيانا ووارين وسعنين (2018، ص 45–41).
92. مقابلة المؤلف مع مهرب مهاجرين، في تينا، السودان، مايو 2019.
93. مقابلات المؤلف مع مهاجرين وطالبي لجوء، في أوروبا وليبيا، 2020–2018. راجع مجلس الأمن الدولي (2019 أ، ص 50).
94. مقابلة المؤلف مع لاجئ دارفوري، في فرنسا، أغسطس 2019.
95. مقابلة المؤلف مع لاجئ دارفوري، في فرنسا، أغسطس 2019.
96. مقابلة المؤلف مع لاجئ دارفوري، في فرنسا، أغسطس 2019.
97. مقابلة المؤلف مع محلل ليبي، في فرنسا، أغسطس 2019؛ وطالبي لجوء إريتريين، في ليبيا، 2020–2019. حوّل الإريتريون لقب "طيارة" إلى "دوريا"، والتي من المحتمل أن تكون ببساطة نطقا مختلفا للإسم.
98. راجع شركة Altai Consulting (2017، ص 8). حول الفرق بين "التهريب" و "الاتجار"، راجع هيومان رايتس ووتش (2015).
99. شهادات مكتوبة لطالبي لجوء إريتريين في ليبيا اطلع عليها المؤلفون، يوليو 2019.
100. مقابلة المؤلف مع متمرد تشادي سابق، في النيجر، أبريل 2018.
101. مقابلة المؤلف مع طالب لجوء إريتري، في ليبيا، مارس 2020.
102. مقابلات المؤلف مع مهاجرين وطالبي لجوء، في أوروبا وليبيا، 2020–2018.
103. مقابلة المؤلف مع قاطع طريق دارفوري ومهرب ومنقب عن الذهب، في شرق تشاد، مايو 2019.
104. مقابلة المؤلف مع قاطع طريق دارفوري ومهرب ومنقب عن الذهب، في شرق تشاد، مايو 2019.
105. مقابلة المؤلف مع قاطع طريق دارفوري ومهرب ومنقب عن الذهب ، في شرق تشاد، مايو 2019؛ راجع توبيانا وجراميزي (2018، ص 94–93).
106. مقابلة المؤلف مع لاجئ دارفوري، وهو الآن عضو في قوات الدعم السريع، في موقع سري؛ ومع تاجر سيارات ووقود وأسلحة، في شرق تشاد، مايو 2019.
107. مقابلة المؤلف مع متمرد دارفوري سابق كان ينقب عن الذهب في دول مختلفة، في تينا، السودان، مايو 2019؛ راجع توبيانا وجراميزي (2018، ص 68–66).
108. يملك الدارفوريون خبرة كبيرة في العمل الحرفي وشبه الآلي و(في المناطق أكثر استقرارًا) المناجم الصناعية في السودان. وغالبًا ما يملك المنقبون المخضرمون أكثر من عقد من الخبرات المتنوعة، بما في ذلك استخدام الأدوات الأقل شهرة في الدول الغربية. ويعد التنقيب في المنطقة عملاً خطيرًا، حتى بالنسبة للمنقبين المتمرسين: ففي سبتمبر 2019، أفادت أنباء بأن انهيار مهواة منجم أدى إلى مقتل حوالي 70 منقباً، معظمهم من الدارفوريين في مخيمات اللاجئين في تشاد.
109. مقابلة المؤلف مع منقب عن الذهب، في شرق تشاد، أبريل 2019.
110. مقابلة المؤلف مع لاجئ أصبح منقبا عن الذهب، في مخيم تولوم للاجئين، في شرق تشاد، مايو 2019.

111. مقابلة المؤلف مع لاجئ أصبح منقبا عن الذهب، في مخيم أم نبق للاجئين؛ ومع متمرد دارفوري سابق، في شرق تشاد، مايو 2019.
112. مقابلات المؤلف مع منقبين عن الذهب، في مخيم أم النبق وأماكن أخرى، في شرق تشاد، أبريل - مايو 2019؛ راجع توبيانا وجراميزي (2018، ص 74-68).
113. مقابلة المؤلف مع منقب عن الذهب من دارفور انضم إلى اتحاد قوى المقاومة، في شرق تشاد، مايو 2019.
114. مقابلة المؤلف مع أحد أعضاء الجيش التشادي، في انجامينا، يونيو 2019.
115. مقابلة المؤلف مع لاجئ أصبح منقبا عن الذهب في النيجر، في مخيم أم نبق للاجئين، في شرق تشاد، مايو 2019؛ راجع توبيانا وجراميزي (2018، ص. 69)
116. مقابلة المؤلف مع منقب عن الذهب من دارفور كان يعمل في النيجر، في شرق تشاد، مايو 2019.
117. مقابلة المؤلف مع منقب عن الذهب من دارفور كان يعمل في الجزائر، في شرق تشاد، مايو 2019.
118. مقابلات المؤلف مع منقبين عن الذهب من دارفور كانوا يعملون في مالي، في شرق تشاد، مايو 2019.
119. مقابلة المؤلف مع منقب عن الذهب من دارفور كان يعمل في دول مختلفة، في شرق تشاد، مايو 2019.
120. مقابلة المؤلف مع متمرد دارفوري سابق، في شرق تشاد، مايو 2019.
121. التقى المؤلفون بجمال في بلدة ديركو، شمال النيجر، في نفس الشهر. راجع بيليرين(2017) لمزيد من المعلومات حول التنقيب عن الذهب في دجادو.
122. مقابلة المؤلف مع جمال، في ديركو، شمال النيجر، مارس 2017.
123. مقابلات المؤلف ومقابلاته الهاتفية مع زعيم تمرد دارفوري، في موقع سري، مارس 2019؛ ومتمردين سابقين، في شرق تشاد وجنوب ليبيا، مايو 2019؛ راجع مجلس الأمن الدولي (2019 أ، ص 27).
124. مقابلة المؤلف الهاتفية مع متمرد سابق، فبراير 2019.
125. مقابلة المؤلف الهاتفية مع متمرد سابق، فبراير 2019.
126. مقابلة المؤلف مع متمرد سابق، في شرق تشاد، مايو 2019.
127. مقابلة المؤلف مع منقب عن الذهب من دارفور، في شرق تشاد، مايو 2019.
128. مقابلة المؤلف الهاتفية مع أحد قادة حركة التحرير والعدالة، فبراير 2019.
129. مقابلات المؤلف مع ممثلين عن السفارات السودانية والتشادية والنيجرية والمجتمعات المحلية، في ليبيا، نوفمبر - ديسمبر 2018.
130. مقابلات المؤلف مع ممثلين عن الجالية السودانية ونشطاء من الكفرة وطرابلس ومصراتة، في ليبيا، نوفمبر - ديسمبر 2018؛ ومع عضو في قوات الدعم السريع، في موقع سري، مايو 2019؛ راجع جاسبرز وبيوكانون- سميث (2018، ص. 60).
131. لكن كما ذكرنا سابقًا، هناك أيضًا مهربون أو وسطاء سودانيون ومهاجرون سودانيون وغيرهم أصبحوا وسطاء أو تجار بالمهاجرين، ومهاجرون سودانيون وغيرهم أُجبروا على العمل كحراس أو جلادين في مراكز سرية حيث يتم احتجاز المهاجرين وتعذيبهم للحصول على فدية.
132. مقابلات المؤلف مع طالبي لجوء من الزغاوة السودانيين، في طرابلس، نوفمبر 2018 ومارس 2020.
133. مقابلة المؤلف مع طالب لجوء من الزغاوة السودانيين، في طرابلس، مارس 2020.
134. يستخدم هذا التقرير سعر صرف السوق السوداء لعام 2018 للدينار الليبي الذي يساوي 0.2 دولار أمريكي. كما يستخدم سعر الصرف في السوق السوداء للجنيه السوداني والذي يساوي 0.2 دولار أمريكي.
135. مقابلات المؤلف مع ممثلين عن الجالية السودانية، في بني وليد، ليبيا، نوفمبر 2018 ويوليو 2019.
136. مقابلات المؤلف مع ممثلين عن جالية الزغاوة السودانيين، في طرابلس، نوفمبر 2018؛ وطالب لجوء دارفوري، في طرابلس، مارس 2020.
137. بالتالي فهي تنطبق فقط على الدارفوريين وليس كل السودانيين، حتى أولئك الذين ينتمون إلى مناطق حرب أخرى مثل جنوب كردفان والنيل الأزرق. والبلدان أو الجاليات الأخرى المدرجة هي سوريا والعراق وفلسطين واليمن وجنوب السودان والصومال وإريتريا وإثيوبيا (أعضاء جالية الأورومو فقط). كما تم تسجيل عدد قليل من الأشخاص من مناطق أو دول أخرى، بما في ذلك تشاد.
138. يفسر ارتفاع نسبة السوريين حقيقة أنه منذ الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي وتركيا فإن الطريق البحري بين تركيا واليونان تم إغلاقه، وشق العديد من السوريين طريقهم إلى ليبيا، بمن في ذلك عبر السودان لعبور البحر الأبيض المتوسط.

139. في عام 2018، تم تسجيل 57.000 شخص في ليبيا كطالبي لجوء أو لاجئين، 19% منهم سودانيون. ولأن عمليات التسجيل الجديدة حدثت في عام 2018، فمن الصعب فهم الانخفاض، والذي يمكن تفسيره فقط من خلال إعادة التوطين (حوالي 2000 سنويًا منذ ذلك عام 2017)، والعودة "الطوعية" (التي يوافق عليها القليل من طالبي اللجوء)، وحتى المحاولات "المتناقصة" لعبور البحر الأبيض المتوسط ، سواء كانت ناجحة أم لا.
140. "أحمد" اسم مستعار يستخدم لحماية المصدر.
141. مقابلة المؤلف مع طالب لجوء من الزغاوة السودانيين، في طرابلس، نوفمبر 2018.
142. مقابلة المؤلف مع طالب لجوء من الزغاوة السودانيين، في طرابلس، مارس 2020.
143. مقابلة المؤلف مع طالب لجوء من الزغاوة السودانيين، في طرابلس، مارس 2020.
144. مقابلات المؤلف مع طالبي لجوء دارفوريين، في طرابلس، ديسمبر 2018؛ راجع توبيانا (2010).
أغنية المساليت المسجلة في مخيم تريجينج للاجئين في تشاد عام 2009 هي كالآتي:
"أنتم يا رجالنا لا تظلوا مستلقين في المخيمات!
توقفوا عن الشرب وفكروا في بلدكم!
البيض ليسوا هنا من أجلكم.
صدقوني، إنهم لا يبقون مستيقظين بسببكم.
أنتم لا تتوقفون عن الشرب،
لا تتوقفون عن المزاح،
لا تتوقفون عن الضحك،
لكن تذكروا أنها لن تعيد لنا بلادنا.
عمر البشير وعربه سعداء لأنكم لا تفكرون في قتالهم.
ما مشكلتكم؟
هل فقدت عقلكم؟
يا الله اهدني!
كذابون! جبناء! أنت تختبؤون في مخيمات فارشانا وغاغا!
هل أنتم خائفون من الموت؟
بدلا من العيش كلاجئين، لماذا لا تموتون من أجل دارفور؟
أين أسلحتكم
لا أحد منكم يستحق أن يُدعى رجلاً!
لكني أعلموا أننا سنعود يومًا ما!
في ذلك اليوم، سأشير إليكم، واحدًا تلو الآخر،
سأخجلكم، سأقول للجميع إنكم خائفون من محاربة عمر وعربه.
أتخيل عودتي إلى تربيبة والجنينة في دارفور.
لن أتوقف عن إخبار الجميع أنكم هربتم من السودان مثل الأرانب!
والآن أنتم تتظاهرون بأنك زعماء هذه المخيمات!
لكنها ليست بلدكم!
أغبياء! عودوا وقاتلوا!
145. مقابلة المؤلف مع ممثلين عن الجالية السودانية، في مصراتة، ليبيا، نوفمبر 2018؛ ومع طالبي لجوء دارفوريين، في طرابلس، ديسمبر 2018؛ ومع مسؤول في منظمة الهجرة الدولية، في ليبيا، يوليو 2019؛ راجع جاسبرز وبيوكانون-سميث (2018، ص 39).
146. مقابلات المؤلف مع طالبي لجوء دارفوريين، في طرابلس، نوفمبر 2018.
147. مقابلات المؤلف مع مسؤولي المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الهجرة الدولية، في ليبيا، نوفمبر 2018.
148. مقابلات المؤلف مع مهاجرين سودانيين، بينهم طالبو لجوء دارفوريون، في ليبيا، مارس 2020.
149. مقابلات المؤلف مع سودانيين وطالبي لجوء آخرين، في ليبيا، مارس 2020.
150. مقابلة المؤلف مع مسؤول بالحكومة السودانية، في موقع سري، أكتوبر 2019.

151. مقابلات المؤلف مع مسؤولين وناشطين في حكومة الوفاق الوطني الليبية، في مواقع مختلفة، نوفمبر 2018– يوليو 2019.
152. مقابلات المؤلف مع طالبي لجوء دارفوريين، في طرابلس، مارس 2020.
153. مقابلات المؤلف مع طالبي لجوء تم إجلاؤهم من ليبيا، في نيامي، النيجر، يناير – فبراير 2019؛ ومقابلات هاتفية مع مهاجرين في مراكز الاحتجاز الليبية، فبراير– مايو 2019؛ ومقابلة مع مسؤول في الأمم المتحدة، في موقع سري، مايو 2019. راجع أيضًا هيومن رايتس ووتش (2019) ومنظمة العفو الدولية (2019).
154. مقابلة المؤلف مع طالب لجوء محتجز في غريان، مايو 2019؛ راجع توبيانا (2019 ج).
155. مقابلة المؤلف الهاتفية مع مهاجر في مركز احتجاز ليبي، فبراير 2019.
156. بحلول عام 2018، كان السودانيون لا يزالون يشكلون 7% من الوافدين عن طريق البحر إلى إيطاليا، لكن العدد المطلق من المهاجرين الذين نجحوا في العبور انخفض بشكل كبير منذ ذلك الحين.
157. مقابلة المؤلف مع زعيم لاجئين دارفوري، في تولوم، في شرق تشاد، مايو 2019.
158. مقابلات المؤلف مع لاجئين دارفوريين، في تولوم، في شرق تشاد، أبريل–مايو 2019.
159. مقابلة المؤلف مع زعيم لاجئين دارفوري، في تولوم، في شرق تشاد، مايو 2019.
160. مقابلة المؤلف مع طالبي لجوء دارفوريين، في أغاديس، النيجر، يناير 2019، وشرق تشاد، أبريل 2019؛ ومع زعيم لاجئين دارفوري، في تولوم، في شرق تشاد، مايو 2019.
161. "محمد" اسم مستعار يستخدم لحماية المصدر.
162. مقابلة المؤلف مع لاجئ دارفوري، في شرق تشاد، أبريل 2019.
163. "صلاح" اسم مستعار يستخدم لحماية المصدر.
164. مقابلة المؤلف مع لاجئ دارفوري، في شرق تشاد، أبريل 2019.
165. مقابلة المؤلف مع مهرب مهاجرين، في تينا، السودان، أبريل 2019؛ ومع زعيم لاجئين دارفوري، في تولوم، في شرق تشاد، مايو 2019.
166. مقابلة المؤلف مع زعيم لاجئين دارفوري، في تولوم، في شرق تشاد، مايو 2019.
167. مقابلة المؤلف مع مهرب مهاجرين، في تينا، السودان، أبريل 2019.
168. مقابلة المؤلف مع مهرب مهاجرين، في تينا، السودان، أبريل 2019.
169. مقابلة المؤلف مع مهرب مهاجرين، في تينا، السودان، أبريل 2019.
170. مقابلة المؤلف مع مهرب مهاجرين، في تينا، السودان، أبريل 2019.
171. مقابلة المؤلف مع مهرب مهاجرين، في تينا، السودان، أبريل 2019.
172. مقابلة المؤلف مع مهرب مهاجرين، في تينا، السودان، أبريل 2019.
173. تم ذكر أسعار أعلى وأكثر استثنائية بقيمة 150.000 فرنك وسط أفريقي (255 دولارًا أمريكيًا) لمن هم من عمق الجنوب (مقابلة المؤلف مع مهربي مهاجرين، في تينا، السودان وشرق تشاد، أبريل–مايو2019؛ ومع لاجئ دارفوري، في شرق تشاد، مايو 2019).
174. مقابلة المؤلف مع مهرب مهاجرين، في تينا، السودان، أبريل 2019.
175. مقابلة المؤلف مع مهرب مهاجرين، في تينا، السودان، أبريل 2019.
176. مقابلات المؤلف مع لاجئين دارفوريين أصبحوا منقبين عن الذهب في البداية، ثم مهاجرين، في شرق تشاد، أبريل – يونيو 2019.
177. مقابلة المؤلف مع مهرب مهاجرين، في تينا، السودان، أبريل 2019.
178. مقابلة المؤلف مع طالب لجوء دارفوري، في ليبيا، في موقع سري، يوليو 2019.
179. مقابلة المؤلف مع لاجئ دارفوري، في شرق تشاد، أبريل 2019؛ راجع توبيانا ووارين وسعنين (2018، ص 67–62).
180. مقابلة المؤلف مع لاجئين أصبحوا منقبين عن الذهب في البداية، ثم مهاجرين، في شرق تشاد، أبريل – يونيو 2019.
181. مقابلة المؤلف مع مهرب مهاجرين، في تينا، السودان، أبريل 2019.
182. "صديق" اسم مستعار يستخدم لحماية المصدر.

183. مقابلة المؤلف الهاتفية مع لاجئ أصبح منقبا عن الذهب، ثم مهاجرًا، في فرنسا، سبتمبر 2019.
184. مقابلة المؤلف مع مهرب مهاجرين، في تينا، السودان، مايو 2019.
185. مقابلات المؤلف مع طالبي لجوء دارفوريين، في أغاديس، النيجر، يناير 2019.
186. مقابلات المؤلف مع طالبي لجوء دارفوريين، في أغاديس، النيجر، يناير 2019.
187. مقابلات المؤلف مع طالبي لجوء دارفوريين، في أغاديس، النيجر، يناير 2019.
188. مقابلات المؤلف مع طالبي لجوء دارفوريين، في أغاديس، النيجر، يناير 2019.
189. مقابلات المؤلف مع طالبي لجوء دارفوريين، في أغاديس، النيجر، يناير 2019.
190. مقابلات المؤلف مع ضابط أمن نيجري، في نيامي، أبريل 2018؛ ومع مسؤول حكومي، في أغاديس، النيجر، فبراير 2019.
191. مقابلات المؤلف مع طالبي لجوء دارفوريين، في أغاديس، النيجر، يناير 2019.
192. مقابلات المؤلف مع مسؤولين من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في موقع سري، فبراير 2019؛ المقابلات والمقابلات الهاتفية مع طالبي لجوء دارفوريين، في أغاديس، النيجر، يناير وأبريل 2019.
193. مقابلات المؤلف ومقابلاته الهاتفية مع طالبي لجوء دارفوريين، في أغاديس، النيجر، يناير ومارس وأبريل 2019؛ وناشط دارفوري، في موقع سري، أبريل 2019.
194. مراسلات المؤلف عبر البريد الإلكتروني مع مسؤول في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يناير 2020.
195. مقابلات المؤلف ومقابلاته الهاتفية مع طالبي لجوء دارفوريين، في أغاديس، النيجر، يناير وأبريل 2019؛ ومع مسؤول في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ديسمبر 2019؛ راجع توبيانا (2019 ب)
196. مراسلات المؤلف عبر البريد الإلكتروني مع مسؤول في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يناير 2020.
197. مقابلة المؤلف الهاتفية مع طالب لجوء دارفوري، في أغاديس، النيجر، مارس 2019؛ راجع ريدي (2019).
198. مقابلة المؤلف الهاتفية مع طالب لجوء دارفوري، في أغاديس، النيجر، مارس 2019.
199. مراسلات المؤلف عبر البريد الإلكتروني مع مسؤول في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يناير 2020؛ انظر أيضًا راديو فرنسا الدولي (2020).
200. مراسلات المؤلف عبر البريد الإلكتروني والمقابلات الهاتفية مع مسؤولين في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يناير 2020.
201. مقابلات المؤلف الهاتفية مع طالب لجوء دارفوري، في أغاديس، النيجر، ديسمبر 2019؛ ومع مسؤول في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يناير 2020.
202. مقابلة المؤلف الهاتفية مع طالب لجوء دارفوري، في أغاديس، النيجر، يناير 2020.
203. النصوص الكاملة لتغريدات كوشتيل المتتالية هي كالتالي: "تدمير الموقع، النهب، التهديدات المتكررة لموظفينا، الانتهاكات المتعددة لقوانين البلد المضيف غير مقبول أبدا! "المشكلات غير المحلولة" هي طلب لإعادة التوطين التلقائي للجميع في أغاديس. أمر غير ممكن "(كوشتيل، 2020 أ)؛ و "تدمير ٪80 من مركز الاستقبال على يد أقلية من اللاجئين الدارفوريين في أغاديس ممن يريدون فقط سماع الأخبار عن إعادة التوطين في أوروبا. وتدمير مساحة اللجوء في النيجر أو في أي مكان آخر أسهل من بنائه وحمايته. إنه ليوم حزين لحماية اللاجئين في النيجر (كوشتيل، 2020 ب). وأثارت تغريدات كوشتيل المتنوعة دائمة الدفاع عن سياسات الاتحاد الأوروبي المناهضة للهجرة بدلاً من قوانين اللاجئين واللجوء الغضب في وسائل الإعلام وبين المجتمع الإنساني؛ راجع، مثلا، مونتالتو مونيلا (2019).
204. مراسلات المؤلف عبر البريد الإلكتروني مع مسؤول في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يناير 2020.
205. مراسلات المؤلف عبر البريد الإلكتروني مع مسؤول في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يناير 2020.
206. مقابلة المؤلف الهاتفية مع أحد الدارفوريين المنفيين في ليبيا، مايو 2019.
207. مقابلة المؤلف مع طالب لجوء دارفوري، في أغاديس، النيجر، فبراير 2019.
208. مراسلات عبر البريد الإلكتروني مع ناشط إيطالي في مجال حقوق الإنسان.
209. إضافة إلى ذلك، أعلنت حكومة السودان في عام 2018 عزمها على حل حرس الحدود ودمج أعضائها (ربما بعضهم) في قوات الدعم السريع (مجلس الأمن الدولي، 2019 أ، ص 38).

المراجع

Ahmed, Kaamil. 2019. 'EU Accused of "Hiding" Links to Sudanese Armed Groups in Migration Funding.' Middle East Eye. 26 June.

Al-Atrush, Samer. 2020. 'How a Russian Plan to Restore Qaddafi's Regime Backfired.' Bloomberg. 20 March.

Ali, Hamid Eltgani. 2015. Darfur's Political Economy: A Quest for Development. Abingdon: Routledge.

Al Jazeera. 2011. 'Sudan Rebels Form Alliance to Oust President.' 13 November.

Allahadjim, Christian. 2019. 'Tchad: après 14 ans d'exil, le HCR rapatrie une vague de réfugiés soudanais dans leur patrie.' Tschadinfos.com. 23 February.

Altai Consulting. 2017. Leaving Libya: Rapid Assessment of Municipalities of Departures of Migrants in Libya. June.

Amnesty International. 2019. 'Libya: Evidence of Possible War Crimes Underscores Need for International Investigation.' 15 May.

Baumard, Maryline. 2017. 'Les Soudanais, une nouvelle communauté en France.' Le Monde. 11 October.

Birnbaum, Michael, 2018. 'Belgium Teamed up with Sudan on Deportations. Then, Allegedly, There Was Torture.' Washington Post. 4 January.

Boitiaux, Charlotte. 2019. 'La France continue d'expulser des ressortissants soudanais vers Khartoum.' Infomigrants. 17 May.

Carretero, Leslie. 2019. 'Niger: un millier de demandeurs d'asile manifestent devant les locaux du HCR à Agadez.' Infomigrants. 18 December.

Chevrillon-Guibert, Raphaëlle. 2013. 'Des commerçants au cœur de l'expérience islamiste au Soudan: Rapports de/au pouvoir et recompositions des communautés darfouriennes zaghawa à l'aune des alliances du mouvement islamique soudanais (1950–2011).' PhD thesis, University of Auvergne.

Cochetel, Vincent. 2020a. Twitter. 4 January, 7.48 p.m.

—. 2020b. Twitter. 4 January, 7.56 p.m.

CoEU (Council of the European Union). 2019. 'Libya and the Surrounding Area: Current Situation and Need for Immediate Action.' 4 September.

Craze, Joshua, Jérôme Tubiana, and Claudio Gramizzi. 2016. The State of Disunity: Conflict Dynamics in Unity State, South Sudan, 2013–15. HSBA Working Paper No. 42. Geneva: Small Arms Survey.

Dabanga. 2019. '1,000 Sudanese Militiamen Arrive in Libya.' 25 July.

—. 2020. 'Niger: Sudan Refugee Sit-in Violently Dispersed.' 6 January.

Diallo, Ibrahim Manzo. 2020. 'Agadez/Incendie centre humanitaire: 335 demandeurs d'asile interpellés.' Aïr Info. 7 January.
DW. 2019. 'EU Suspends Migration Control Projects in Sudan amid Repression Fears.' 22 July.
EASO (European Asylum Support Office). 2019. Annual Report of the Situation of Asylum in the European Union. June.
Gallar, María. 2019. 'Out of the Spotlight: Sudanese Refugees in Chad.' World Food Programme Insight. 19 September.
Gramizzi, Claudio and Jérôme Tubiana. 2012. Forgotten Darfur: Old Tactics and New Players. HSBA Working Paper No. 28. Geneva: Small Arms Survey. July.
—. 2013. New Wars, Old Enemies: Conflict Dynamics in South Kordofan. HSBA Working Paper No. 29. Geneva: Small Arms Survey. March.
Green, Skye. 2019. The RSF Empire: An In-depth Analysis into the Rapid Support Forces of Sudan. Confidential report seen by the authors.
Hayden, Sally. 2019. 'They Hoped to Reach Europe Before They Were Massacred.' New York Times. 3 July.
HRW (Human Rights Watch). 2015. 'Smuggling and Trafficking Human Beings: Questions and Answers.' 7 July.
—. 2019. 'Libya: Detained Migrants at Risk in Tripoli Clashes.' 25 April.
HSBA (Human Security Baseline Assessment). 2016. Broken Promises: The Arms Embargo on Darfur since 2012. HSBA Issue Brief No. 24. Geneva: Small Arms Survey. July.
Jaspars, Susanne and Margie Buchanan-Smith. 2018. Darfuri Migration from Sudan to Europe: From Displacement to Despair. London: Research and Evidence Facility and Overseas Development Institute. August.
Kingsley, Patrick. 2018. 'By Stifling Migration, Sudan's Feared Secret Police Aid Europe.' New York Times. 22 April.
Kirkpatrick, David D. 2018. 'On the Front Line of the Saudi War in Yemen: Child Soldiers from Darfur.' New York Times. 28 December.
Libya Observer. 2019. 'Anti-terrorism Court in Khartoum Tries Sudanese Military Figure for Supporting Haftar with Fighters.' 24 September.
Micallef, Mark and Tuesday Reitano. 2017. The Anti-human Smuggling Business and Libya's Political End Game. Institute for Security Studies and Global Initiative against Transnational Organized Crime. North Africa Report No. 2. December.
Molenaar, Fransje, Jérôme Tubiana, and Clotilde Warin. 2018. Caught in the Middle: A Human Rights and Peace-building Approach to Migration Governance in the Sahel. The Hague: Clingendael Institute. December.
Montalto Monella, Lillo. 2019. 'UNHCR in Libya Part 1: From Standing #WithRefugees to Standing #WithStates?' Euronews. 7 October.
Murray, Rebecca. 2017. Southern Libya Destabilized: The Case of Ubari. SANA Briefing Paper. Geneva: Small Arms Survey. April.
OFPRA (Office français de protection des réfugiés et apatrides). 2019. A l'écoute du monde, rapport d'activité 2018.
Pellerin, Mathieu. 2017. Beyond the 'Wild West': The Gold Rush in Northern Niger. SANA Briefing Paper. Geneva: Small Arms Survey. June.
Prestianni, Sara. 2018. 'The Dangerous Link between Migration, Development and Security for the Externalisation of Borders in Africa.' ARCI. 31 July.
Reidy, Eric. 2019. 'One Year after Deportations, Sudanese Left in Niger See No Way Out.' The New Humanitarian. 7 May.
—. 2020. 'A Protest Dispersed, a Camp Burned: Asylum Seekers in Agadez Face an Uncertain Future.' The New Humanitarian. 10 February.

RFI (Radio France Internationale). 2020. 'Niger: des migrants incendient un centre d'hébergement en signe de protestation.' 4 January.
Sudan Tribune. 2020. 'Up to 40,000 Have Been Displaced by W. Darfur Tribal Clashes.' 4 January.
SUNA (Sudan News Agency). 2019. 'Sudan: RSF Arrest 138 Persons from Different Nationalities on Border.' 25 September.
Thorne, John. 2019. 'Lost in Libya.' Los Angeles Review of Books. 21 December.
Trew, Bel. 2019. 'Genocide, Gold and Foreign Wars: Sudan's Most Feared Commander Speaks Out.' The Independent. 17 December.
Tubiana, Jérôme. 2008. The Chad–Sudan Proxy War and the 'Darfurization' of Chad: Myths and Reality. HSBA Working Paper No. 12. Geneva: Small Arms Survey. April.
—. 2010. 'Chants du Darfour.' La Chronique d'Amnesty International. March, pp. 9–18.
—. 2011. Renouncing the Rebels: Local and Regional Dimensions of Chad–Sudan Rapprochement. HSBA Working Paper No. 25. Geneva: Small Arms Survey. March.
—. 2017. Remote-control Breakdown: Sudanese Paramilitary Forces and Pro-government Militias. HSBA Issue Brief No. 27. Geneva: Small Arms Survey. April.
—. 2019a. 'The Man Who Terrorized Darfur Is Leading Sudan's Supposed Transition.' Foreign Policy. 14 May.
—. 2019b. 'How Darfur Became Sudan's Kingmaker.' Foreign Policy. 9 July.
—. 2019c. 'The EU's Shame Is Locked Away in Libya.' The Nation. 13 November.
—. 2019d. La transition soudanaise vue de ses périphéries. Observatoire de l'Afrique de l'Est.
— and Claudio Gramizzi. 2017. Tubu Trouble: State and Statelessness in the Chad–Sudan–Libya Triangle. HSBA Working Paper No. 43. Geneva: Small Arms Survey and Conflict Armament Research. June.
— and Claudio Gramizzi. 2018. Lost in Trans-nation: Tubu and Other Armed Groups and Smugglers along Libya's Southern Border. HSBA and SANA Report. Geneva: Small Arms Survey and Conflict Armament Research. December.
— and Clotilde Warin. 2019. 'Diary: Migrant Flows.' London Review of Books. 21 March.
—, Clotilde Warin, and Gaffar Mohammud Saeneen. 2018. Multilateral Damage: The Impact of EU Migration Policies on Central Saharan Routes. The Hague: Clingendael Institute. September.
UNDP (United Nations Development Programme). 2009. Human Development Report 2009: Overcoming Barriers: Human Mobility and Development.
UNHCR (United Nations High Commissioner for Refugees). 2019. 'Libya: Registration Factsheet.' November.
UNSC (United Nations Security Council). 2017. Final Report of the Panel of Experts on the Sudan Established Pursuant to Resolution 1591 (2005). S/2017/1125 of 28 December.
—. 2019a. Final Report of the Panel of Experts on the Sudan Established Pursuant to Resolution 1591 (2005). S/2019/34 of 10 January.
—. 2019b. Final Report of the Panel of Experts on Libya Established Pursuant to Security Council Resolution 1973 (2011). S/2019/914 of 9 December.
—. 2020. Final Report of the Panel of Experts on the Sudan. S/2020/36 of 14 January.
US DoJ (United States Department of Justice). 2019. 'Exhibit A to Registration Statement Pursuant to the Foreign Agents Registration Act of 1938, as Amended.' NSD/FARA Registration Unit. 17 June.
de Waal, Alex. 2005. Famine that Kills: Darfur, Sudan, rev. edn. Oxford: Oxford University Press.
Warin, Clotilde. 2020. 'Les conséquences des politiques de l'Union européenne sur les trajets migratoires au Soudan et au Tchad.' Migrations Société, Vol. 32, No. 179. January–March, pp. 91–107.
Wiche, Djimet Wahili. 2019. 'Tchad: le septentrion bascule dans la confrontation armée.' Al Wihda. 16 January.

Small Arms Survey
Maison de la Paix
Chemin Eugène-Rigot 2E
1202 Geneva
Switzerland

الهاتف: 5777 908 22 41 +
الفاكس: 2738 732 22 41 +
البريد الالكتروني: info@smallarmssurvey.org

نبذة عن
برنامج مسح الأسلحة الصغيرة

يمثل برنامج مسح الأسلحة الصغيرة مركزا عالميا مرموقا مهمته توليد المعارف المحايدة المستندة إلى الأدلة والمعارف السياسية ذات الصلة بجميع جوانب الأسلحة الصغيرة والعنف المسلح. ويعتبر البرنامج المصدر الدولي الرئيسي للخبرات والمعلومات والتحليل بشأن الأسلحة الصغيرة وقضايا العنف المسلح، ويشكل مصدرا للحكومات وواضعي السياسات والباحثين والمجتمع المدني. ويقع مقره في جنيف، سويسرا في المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية.

ويضم المسح طاقم عمل دولي يتمتع بخبرة واسعة في الدراسات الأمنية والعلوم السياسية والقانون والاقتصاد والدراسات التنموية وعلم الاجتماع وعلم الجريمة ويعملون عن كثب مع شبكة عالمية من الباحثين والمؤسسات الشريكة والمنظمات غير الحكومية والحكومات في أكثر من 50 بلداً.

للمزيد من المعلومات، يرجى وزيارة الموقع www.smallarmssurvey.org

Ministry of Foreign Affairs of the Netherlands

إصدار مشترك عن مشروعي التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان وجنوب السودان وتقييم الأمن في شمال إفريقيا التابعين لبرنامج مسح الأسلحة الصغيرة. يحصل مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان وجنوب السودان على الدعم من وزارة الخارجية الأمريكية، ويحصل مشروع تقييم الأمن في شمال إفريقيا على الدعم من وزارة الخارجية الهولندية.